الفصل الخامس

الإدارة التعليمية فى الولايات المتحدة الأمريكية

مقدمة

أولاً : الإدارة التعليمية على المستوى القومى.

ثانياً : الإدارة التعليمية على المستوى الإقليمى.

ثالثاً : الإدارة التعليمية على المستوى المحلى.

رابعاً : الإدارة التعليمية على المستوى المدرسى.

خامساً : القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فى نمط الإدارة التعليمية فى الولايات المتحدة الأمريكية.

الفصل الخامس

الإدارة التعليمية فى الولايات المتحدة الأمريكية

مقدمة:

تعد الإدارة التعليمية فى الولايات المتحدة الأمريكية مثالاً واضحاً للإدارة اللامركزية فى التعليم، حيث تعتبر مسئولية التعليم- منذ نشأته- من اختصاص الولايات، ويؤمن الأمريكيون بأن الديمقراطية تعنى تفويض السلطات، ولذلك كان تمسكهم تعبيراً واضحاً عن رغبتهم الأكيدة فى إرساء قواعد الديمقراطية والحرية على أساس سليم. فقد بدأت الولايات المختلفة فى تفويض مسئوليات التعليم إلى الهيئات والمجالس المحلية، ويعنى ذلك أن إدارة التعليم فى الولايات المتحدة الأمريكية تعكس بوضوح مفهوم الرقابة الشعبية على التعليم.

ويختلف التعديل العاشر للدستور الأمريكى الصادر فى عام ١٧٩١م عن كثير من دساتير دول العالم فى أنه لم يتناول صراحة أو ضمناً مسئولية الحكومة الفيدرالية تجاه التعليم، فليست للحكومة الفيدرالية سلطة اتخاذ القرارات أو تحديد سياسة قومية للتعليم تلتزم بها حكومات الولايات. كما أنه لا توجد فى واشنطون هيئة مركزية تقوم بالاختصاصات المألوفة لوزارات التعليم فى كثير من دول العالم، إلا أن ذلك لم يحل دون اهتمام الحكومة الفيدرالية بالتعليم- منذ استقلال الأمة الأمريكية وحتى الآن- سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، حيث تجد الحكومة الفيدرالية تبريراً لهذا الاهتمام فى النص الدستورى الذى أعطى الكونجرس الأمريكى سلطة النهوض "بالصالح العام" للولايات المتحدة ككل[١].

---

(١)ماكس فاراند. قصة دستور الولايات المتحدة. ترجمة وايت إبراهيم. القاهرة: مكتبة وهبة، بدون تاريخ، ص١٦٨.

أما دساتير الولايات فقد نصت على مسئولية حكومة الولاية عن إدارة التعليم وتنظيمه، وذلك طبقاً لتفسير التعديل العاشر للدستور الأمريكي الذى لم يمنع حكومات الولايات من القيام بإدارة التعليم وتنظيمه، والذى لم يمنح الحكومة الفيدرالية هذه السلطة، لذلك أنشأت كل ولاية مجلسها التعليمى الخاص بها مما جعل التعليم الأمريكى يتميز بالتنوع والمرونة، وأصبحت نظمه لا تجرى على وتيرة واحدة، ولا تتشابه فى مستواها ونوعها فى أية جهة من الجهات. كما قامت حكومة الولايات بتفويض الإدارات التعليمية المحلية سلطة تنظيم التعليم فى المدارس الواقعة فى حدودها، وأصبح من حق كل ولاية أن تقبل أو ترفض ما تقدمه الحكومة الفيدرالية من مساعدات مالية أو ما تقترحه من برامج لتطوير التعليم.

كما أن الدستور الأمريكى لا يشير إلى الدين أية إشارة إلا فى أحد تعديلاته الذى قرر فيه أنه: لا يصدر الكونجرس قانوناً يتعلق بنشأة دين من الأديان، أو يمنع حرية ممارسته[1]، وفى ظل هذا التفاهم على الحرية الدينية سمحت حكومات الولايات بتأسيس مدارس مستقلة تديرها وتنظمها الهيئات الطائفية – الكاثوليكية والبروتستانتية واليهودية وغيرها –دون تدخل من جانب السلطات القومية أو المحلية.

أولاً: الإدارة التعليمية على المستوى القومى

١- رئيس الولايات المتحدة الأمريكية:

يعد منصب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية أقوى منصب فى العالم أجمع، وقد يبدو ذلك متناقضاً فى دولة تقدس الحكم المحلى، وفى نفس الوقت تضع جميع هذه السلطات فى يد زعيمها وقائدها، فقد أراد واضعوا الدستور الأمريكى بعد الاستقلال الصادر فى عام ١٧٨٧م أن يكون الرئيس الأمريكى قوياً ليس فقط بانتخابه عن طريق الشعب ومندوبى الشعب، بل بالذات قوياً بسلطاته وامتيازاته الدستورية. فهو

(١) أحمد إسماعيل حجى، التربية المقارنة. القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٩٨م، ص ١٥١.

رئيس السلطة التنفيذية اسماً وفعلاً ويمارسها بنفسه ووزراؤه ليسوا سوى سكرتيريه التابعين له وليس لهم حق الاستقلال عن الرئيس. كما أن الرئيس الأمريكى هو القائد الأعلى للقوات المسلحة بما لذلك من أهمية فى أمريكا القوة العظمى فى العالم دون منافس، كما أنه يضع السياسة العامة الأمريكية فى الداخل والخارج[1].

ونستطيع أن نلخص دعائم أو مصادر قوة الرئيس فى الدستور الأمريكى فيما يلى[2]:

- الرئيس يجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة، أى أن الرئيس فى هذا النظام يجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة، فهو الذى يرسم خطوط السياسة العامة للحكومة. إذ أن الوزراء لا يعدون إلا مجرد مساعدين أو تابعين للرئيس، فليست لهم سياسة شخصية، ولذلك يطلق عليهم فى الولايات المتحدة الأمريكية "سكرتيرو الدولة"، والوزارات يطلق عليها مصالح أو أقسام ***Departments***.

والرئيس الأمريكى غير مقيد بآراء الوزراء حتى ولو أجمعوا على رأى واحد، فالرئيس يجمع الوزراء كل أسبوع ليتعرف على آراءهم، ولكنه هو وحده الذى يتخذ القرارات، على أن القرارات ذات الأهمية الكبرى إنما يتخذها الرئيس بعد

---

(١)حسين عثمان محمد عثمان. النظم السياسية والقانون الدستورى. الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، ٢٠٠١م، ص ص٣٤٨-٣٤٩.

(٢) راجع فى ذلك:

- حسن نافعة. معجم النظم السياسية الليبرالية فى أوربا الغربية وأمريكا الشمالية. القاهرة: جامعة القاهرة- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩١م، ص ٢٥-٢٦.
- عبد الحميد متولى. القانون الدستورى والأنظمة السياسية مع المقارنة بالمبادئ الدستورية فى الشريعة الإسلامية. الإسكندرية: منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٩٣م، ص ص٢٧٩-٢٨١.

استشارة الوزير المختص (لا بعد استشارة الوزراء جميعاً)، فأغلب الوزراء ليسوا رجالاً سياسيين إنما هم فنيون ***Technicians***.

- عدم وجود مجلس للوزراء، أى أن الوزراء فى الولايات المتحدة الأمريكية لا يكونون هيئة أو مجلساً له إرادة جماعية وله سلطة إصدار قرارات باسمه وله اختصاصات معينة فيما يتعلق بتوجيه سياسة الحكومة وإدارة مصالح الدولة، كما أنه لا وجود لمبدأ التضامن الوزارى عن السياسة العامة للحكومة.
- لا مسئولية سياسية للوزراء أمام البرلمان الأمريكى، فالوزراء لا يسألون سياسياً عن تصرفاتهم أمام البرلمان فهو لا يستطيع أن يقترع بعدم الثقة بهم وأن يعزلهم إنما هم مسئولون فقط أمام رئيس الدولة الذى يملك وحده حق تعيينهم وعزلهم.

وإذا كان الدستور قد نص صراحة على ضرورة استشارة وموافقة مجلس الشيوخ عند ممارسة الرئيس لاختصاصه فى تعيين الوزراء، فإنه لم يتضمن شيئاً فيما يتعلق بعزله أو إقالة الوزراء، وبالتالى فإن الرئيس الأمريكى يتمتع فى هذا الخصوص بحق مطلق، أى أنه غير مقيد عند إقالة وزرائه بأخذ مشورة أو موافقة مجلس الشيوخ على هذا العزل أو الإقالة.

وقد أعطى الدستور الأمريكى للرئيس الحق فى توجيه رسالة إلى الكونجرس الأمريكى لتوجيه نظره نحو الاهتمام بموضوع مهم معين، لذا استخدم الرؤساء هذه الرسالة كوسيلة للتأثير على الكونجرس وحمله على الموافقة على مشروعات قوانين معينة[1].

---

(١) عبد الغنى بسيونى عبد الله. النظم السياسية، أسس التنظيم السياسى: دراسة مقارنة لنظرية الدولة والحكومة والحقوق والحريات العامة فى الفكر الإسلامى والفكر المعاصر. الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٩١م، ص٢٧٦.

ومما يدل على تأثير رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية على صياغة السياسة التعليمية واتخاذ القرار بصددها نجد أن "الرئيسين كيندى ***Kennedy*** ولينـدون ب. جونسون ***Lyndon B. Johnson*** كانا من المساندين الأقوياء للمساعدة الفيدرالية للتعليم، فقانون التعليم الابتدائى والثانوى لعام ١٩٦٥م ألزم الحكومة الفيدرالية بصرف مبلغ ألف وثلاثمائة مليون دولار فى ذلك العام وحده، واستمر الاتجاه نحو زيادة الدعم الفيدرالى للتعليم خلال حكومات نيكسون وفورد وكارتر وريجان[١].

وقدم الرئيس الأمريكى ريجان تقريراً بعنوان "أمة فى خطر" ***Nation at Risk*** عام ١٩٨٣م الذى كشف نقاط الضعف فى التعليم الأمريكى الأمر الذى ترتب عليه إطلاق موجات إصلاحية كبيرة للتعليم الأمريكى من قبل المسئولين من أول مراحله وحتى التعليم العالى منه[٢]، والذى أكد على أن هناك نقاط ضعف فى التعليم الأمريكى، وتطلب ذلك الاهتمام بالرياضيات والعلوم واللغة الإنجليزية، والموجة الثانية كانت فى الفترة من ١٩٨٦-١٩٩٠م، وقد ركزت على تطوير التعليم وأهدافه ومناهجه وزيادة مرتبات المعلمين، بحيث تطورت عقب كل موجة إصلاحية الأهداف التعليمية لتحقيق هذه الإصلاحات.

كما أكد تقرير أمة فى خطر على أن المخاطر التى تتعرض لها الولايات المتحدة الأمريكية من جراء انحدار مستوى التعليم وضعف حركته نحو التفوق والامتياز، ودعا

---

(١) رمضان أحمد عيد. "السياسة التعليمية واتخاذ القرار: دراسة مقارنة فى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى وإنجلترا وفرنسا مع التطبيق على جمهورية مصر العربية"، رسالة دكتوراة غير منشورة. كلية التربية- جامعة عين شمس، ١٩٩٢م. ص٩١.

(2)Ann M. Milne and Others. Educational Reform and Vocational Education. U.S. Department of Education: Office of Educational Research and Improvement, 1998, pp. 1-2.

التقرير إلى ضرورة الاهتمام بتعليم الطلاب الموهوبين واعتبار رعايتهم قضية دفاع وطنى، وضرورة توفير الوسائل اللازمة لاكتشافهم ووضع بعض التوصيات المتعلقة باستراتيجيات التدريس، وإعداد المعلمين وتدريبهم[١].

لذا أدركت الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة إصلاح التعليم، وأن يصل هذا الإصلاح إلى عمق التعليم، وإلى داخل المدرسة، لهذا يجب أن تتغير الطريقة التى يُعد بها المعلم، فبرامجه التدريبية ينبغى أن تمكنه من أظهار قدراته واستعداداته فى كافة التخصصات الأكاديمية، وذلك حتى يمكنه جذب الطلاب للتعلم، كما يجب أن تساعده هذه البرامج على رفع مستواه وتحسين أدائه، وأن تراعى احتياجات السوق، حتى يمكن لهذه البرامج أن تخرج القادة القادرين على التدريس، والقادرين على إنتاج المعرفة، من هنا فإن سياسة المدرسة وممارستها ومناهجها، يجب أن تعد الطلاب للعمل فى بيئات متنوعة الثقافة. من هنا فإن الطلاب والشباب الذين يتركون المدرسة بمهارات قليلة هم فقط الذين يفشلون فى إدراك معنى ودلالة القضايا الاجتماعية.

ومع تصاعد موجات النقد اللاذع للمدارس الأمريكية العامة، خاصة من قبل الاتجاهات المحافظة، تعالت بعض الأصوات المطالبة بضرورة التأنى والدراسة، وعدم الاندفاع وراء تضخيم مظاهر الإخفاق والفشل، قبل أن تعطى للبحوث العلمية الرصينة فرصة للوقوف على الأسباب داخل السياق المعقد للمدرسة والفصل، لأن هذا الاندفاع إنما يؤدى بشكل أو بآخر إلى تقويض واحد من أهم المشروعات الاجتماعية الأمريكية ديمقراطية ألا وهو التعليم الحكومى[٢].

---

(1) UNESCO. International Bureau of Education World Data on Education. Compulsory Education in United States. UNESCO, 1995, p. 2.

(٢) محمد عبد الخالق مدبولى. "المهنية مقابل الفاعلية والمحاسبية فى الإصلاحات المدرسية خلال التسعينيات: دراسة تحليلية". بحث مقدم إلى مؤتمر الإصلاح المدرسى المنعقد فى جامعة الإمارات العربية المتحدة فى الفترة من ١٧ إلى ١٩ أبريل ٢٠٠٧م. دبى: جامعة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٧م، ص٤.

ورغبة فى المحافظة على موقع الصدارة والتميز الذى تشغله الولايات المتحدة الأمريكية، شكل الرئيس "رونالد ريجان" لجنة رئاسية رفيعة المستوى، للنظر فى الاستراتيجيات والسياسات التعليمية التى تكفل للولايات المتحدة الأمريكية السبق والتميز فى مخرجات التعليم، وتنحيه كل أخطار التلكؤ العلمى والتقنى على المجتمع الأمريكى، وأطلقت شعارات تعلم لتربح ***Lean to Earn***، وتعلم لتعلم ***Learn to Work***.

وفى عهد الرئيس الأمريكى جورج بوش "الأب" عقد فى سبتمبر عام ١٩٨٩م اجتماع قمة تربوية شارك فيها الرئيس وحكام الولايات فى مدينة "تشارلوتز فيل" بولاية فيرجينيا تمت فيه الدعوة إلى إعداد "أهداف تربوية" من شأنها أن تحقق للولايات المتحدة الأمريكية موقع الصدارة فى التنافس الدولى. وبعد عام ونصف من تلك القمة التربوية صدر عن مكتب الرئيس جورج بوش "الأب"، بيان رسمى نشر قبل موعد تجديد رئاسته (التى لم تجدد)، وذكر فى هذا البيان الأهداف التى يجب أن يتوخاها نظام التعليم فى أمريكا، وبعض المبادئ التى يجب أن توجه التعليم فى الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد أشارت إحدى الدراسات فى ذلك الوقت إلى أن إدارة الرئيس الأمريكى ريجان تتبنى "استراتيجية النصح من أعلى" ***Bully Pulpit Strategy*** فى تقديمها للمنح والمساعدات المالية الفيدرالية للولايات التى يمكن أن تقبل البرامج التعليمية القومية والمعدة مسبقاً من هذه الإدارة[1]. كما سادت أمريكا فى عقد التسعينيات من القرن العشرين ثورة من الإصلاحات التعليمية، حيث طرح الرئيس الأمريكى جورج

(1) Richard K. Jung. "The Federal Role in Elementary and Secondary Education: Mapping Shifting Terrain". in Norman J. Boyan (ed.). Handbook of Research on Educational Administration: A Project of the American Educational Research Association. New York: Longman, 1988, p. 497.

بوش الأب مشروعه القومى فى الثامن عشر من أبريل عام ١٩٩١م بعنوان "أمريكا عام ٢٠٠٠: استراتيجية التعليم" *America 2000: An Education Strategy* حيث أوضح هذا المشروع أهمية التعليم كأمن قومى واستراتيجية قومية(١).

وتحولت هذه الاستراتيجية المقترحة إلى خطة شاملة صدرت فى عهد الرئيس "بيل كلينتون" عام ١٩٩٤م، وصدرت تحت عنوان "أهداف عام ٢٠٠٠م قانون تعليم أمريكا"، ونص فى ذلك القانون على الأهداف القومية للتعليم، وعلى ضرورة وضع معايير فى مستويات عليا لجميع الطلاب، وعلى ضرورة أن تتغير مناهج التعليم وأنظمة التقويم فى الولايات المتحدة الأمريكية، وأن تتوحد فى مضامينها وأدواتها مع المعايير القومية لتجسم خطاً فكرياً وعملياً موحداً.

وتبدأ الخطوة الأولى فى الإصلاح بتحديد أهداف التعليم القومى الذى يدور حول تحسين جودة التعليم فى المدارس الأمريكية، وزيادة أعداد الملتحقين بالتعليم العالى، والتوسع فى إتاحة الفرص التعليمية فى المراحل التعليمية المختلفة، وقد تضمن المشروع ستة أهداف رئيسية للتعليم، نظمها الكونجرس الأمريكى وجعلها أهدافاً قومية للتعليم مع توفير الاعتمادات المالية لتحقيقها(٢).

---

(١) راجع فى ذلك:

- **California Department of Education. Educational Resources 2001. U.S.A.: California Department of Education, 2001, p. 1.**
- **U.S. Department of Education: Office of Education Research and Improvement. Occupational Programs and the Use of Skill Competencies at the Secondary and Post Secondary Levels. U.S.A. National Center for Education Statistics, 2000, pp. 1-2.**

(2) Harold W. Stevenson and Roberta Nerison- Low. To Sum It Up: Case Studies of Education in Germany, Japan and The United States. U.S. Department of Education: Office of Educational Research and Improvement, 2003, p. 17.

وهذه الأهداف القومية هى[1]:

- أن يبدأ جميع الأطفال فى الولايات المتحدة الأمريكية تعليمهم المدرسى وهم على استعداد للتعلم.
- زيادة معدل الخريجين فى المدارس الثانوية العليا بمعدل لا يقل عن ٩٠%.
- أن ينهى الطلاب بالصفوف الرابع والثامن والثانى عشر بعد أن يكونوا قد أظهروا كفاءة فى تحديات المواد الدراسية المختلفة وتأهيلهم للعمل المنتج فى الاقتصاد الحديث.
- أن يصبح طلاب الولايات المتحدة الأمريكية الأوائل فى العالم فى التحصيل الدراسى بالنسبة للمواد الدراسية فى العلوم والرياضيات.
- أن يصبح كل شاب فى الولايات المتحدة الأمريكية معلماً،ويمتلك المعارف والمهارات الضرورية للمنافسة فى اقتصاد عالمى جديد.
- أن تكون كل مدرسة خالية من العقاقير المخدرة، والعنف وأن توفر بيئة صالحة للتعلم.

وتؤكد هذه الأهداف القومية على مضمون ونوعية المقررات وليس الكم، وكذلك معايير التفوق ومستويات التميز والإنجاز الأكاديمى عند الطلاب، ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين الطلاب، كما أنها تؤكد- أيضاً- على ضرورة أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية فى مكانة تنافسية مع غيرها من دول العالم على المستوى الدولى، وتحديد وضع الطالب الأمريكى بين طلاب دول العالم من حيث التفوق الأكاديمى على المستوى الفردى.

---

(1) See:
- Ibid., p.17.
-U.S. Department of Education. The Six National Goals. Washington: National Commission Education, 1990.

وفى ضوء ما سبق يتضح أن الحكومة الفيدرالية ممثلة فى رئيس الولايات المتحدة تتخذ من موقعها فى السلطة وسيلة للضغط على السلطات التعليمية فى الولايات المختلفة، على الرغم مما هو معروف من أن إدارة التعليم وتنظيمه فى الولايات المتحدة الأمريكية من مسئولية حكومات الولايات.

٣- الكونجرس: ***The Congress***

يتألف الكونجرس الأمريكى من مجلسين هما مجلس النواب ومجلس الشيوخ، وللكونجرس وحده سلطة التشريع وليس له أن يفوض السلطة لأية هيئة أخرى خلافه، ويمارس الكونجرس اختصاصاته الدستورية المتمثلة فى سن القوانين والاقتراع عليها دون أى تدخل من جانب السلطة التنفيذية.

ولا يختلف مجلس النواب عن مجلس الشيوخ كثيراً من حيث السلطة الرسمية لكل منهما، ومن حيث أثرهما فى حصيلة المناقشات الخاصة بالتشريعات، والفكرة فى وجود مجلسين ترجع إلى الإفادة من وجود فكر راديكالى تقدمى وآخر محافظ متأنى عند النظر فى التشريعات الاتحادية، بحيث تصدر أصلح التشريعات التى تراعى فيها مختلف المصالح ووجهات النظر.

وقد خول الدستور الأمريكى للكونجرس سلطة اقتراح مشروعات القوانين الخاصة بفرض الضرائب والغرامات والرسوم وسن القوانين والعمل على ترقية وتطوير العلوم والفنون النافعة وأن يحفظ لآجال معينة جميع حقوق المؤلفين والمخترعين فى ما يؤلفونه ويكتشفونه[١].

كما أعطى الدستور للرئيس الأمريكى حق الاعتراض التوقيفى على القوانين التى أقرها الكونجرس بمجلسيه، وحق الرئيس فى الاعتراض التوقيفى لايعنى إعدام

(١) ماكس فاراند. مرجع سابق، ص١٦٨.

القانون الصادر تماماً، بل مجرد إيقافه وإرجاعه للبرلمان حيث إذا عاد ووافق عليه مرة أخرى بأغلبية كبيرة (ثلثى الأعضاء) يسقط حق الاعتراض وينفذ القانون المعترض عليه، فقد نصت المادة الأولى من الدستور الأمريكى على حق الرئيس فى الاعتراض وفق هذه المبادئ فقررت أن كل مشروع يوافق عليه مجلسا النواب والشيوخ يقدم للرئيس قبل أن يصير قانوناً، فإن وافق عليه وقعه وإلا أعاده بأوجه اعتراضه إلى مجلسى البرلمان لإعادة النظر فيه، فإن وافقت عليه بأغلبية ثلثى الأعضاء فى كل من المجلسين صار المشروع المعترض عليه قانوناً واجب النفاذ(١).

وعلى الرغم من أن الاحتكاكات داخل الكونجرس تعطل إقرارات التشريعات الهامة فى أمر من الأمور، إلا أننا لا ننكر دوره فى إقرار كثير من القوانين الخاصة بإعانات التعليم، بالإضافة إلى سلطته فى فرض الضرائب من أجل دفع الديون، ومن أجل الدفاع العام المشترك، ومن أجل الرفاهية الاجتماعية، والصالح العام، لذا تعتبر الحكومة الفيدرالية أن ترقية التعليم وتطويره من ضمن الصالح العام.

وعلى الرغم من أن الكونجرس الأمريكى لا يملك الرقابة المباشرة على التعليم- باعتباره الهيئة التشريعية العليا للبلاد وبحكم النصوص الدستورية- إلا أنه يتمتع بسلطات كبيرة فى شأن تخصيص أموال للتعليم، ومن هذا المنطلق فإن الكونجرس الأمريكى يصدر تشريعات تعليمية عديدة تتعلق بالمساعدات المالية للولايات المختلفة وبصفة خاصة فى المناطق الفقيرة تحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص بين الولايات، ومن أهم هذه المساعدات ما يلى:

---

(١) راجع فى ذلك:

-إبراهيم عبد العزيز شيحا ومحمد رفعت عبد الوهاب. النظم السياسية والقانون الدستورى، الإسكندرية: الفتح للطباعة والنشر، ٢٠٠١م، ص٢٧٣.

- حسين عثمان محمد عثمان. مرجع سابق، ص ص ٣٥٧-٣٥٨.

– منح الأراضى غير المشـــروطة ***Unconditional Land Grants***، فقـــد أصدر الكونجرس قراراً فى عام ١٧٨٥م يقضى بتخصيص الجزء السادس عشر مـــن كل مدينة لاستثماره والإنفاق من عائده على التعليم، غـــير أن أول تطبيـــق فعلـــى للقانون تم فى عام ١٨٠٢م عندما انضمت ولاية أوهـــايو ***Ohaio*** إلى الاتحـــاد. ولم تحاول الحكومة الفيدرالية التدخل رسمياً فى السياسة التعليمية للمدارس التى أقيمت من عائد الاستثمارات المترتبة على القانون.

– منح الأراضى المشـــروطة ***Conditional Land Grants***، فقـــد أدرك الكونجرس– نتيجة لتقدم الزراعة والصناعة– مدى الحاجة إلى الدراسات ذات الطابع العلمى والتطبيقى لتدريب القوى البشرية التى تحتاجها الولايـــات، لـــذلك أصـــدر الكونجرس "قانون موريل فى عام ١٨٦٢م ***Morrill Act 1862***"، وبمقتضاه تمـــنح الحكومة الفيدرالية لكل ولاية ممثلة فى الكونجرس مساحة من الأراضى العامة المملوكة للدولة على أن تخصص الأموال المترتبة على استثمارها بإنشاء كلية واحدة على الأقل تهتم بصفة خاصة بالدراسات الزراعية والفنون الميكانيكية[1].

وقد ترتب على هذا القانون، وما تبعه من قوانين مكملة، تغييرات من أهمها:

أ – ممارسة الحكومة الفيدرالية بعض السلطات من حيث تحديد الطابع العام لـــبرامج الدراسة فى كليات الأراضى الممنوحة.

ب–تخصيص مساعدات مالية بالإضافة إلى منح الأراضى.

ج – التعويض المالى للولايات بعد ما تتأكد الحكومة الفيدرالية مـــن أن مـــا تلقتـــه الولايات من مساعدات قد أنفق فعلاً فى تحقيق الأغراض التى حددها القانون.

---

(1)David Turner. "Education in the U.S.A.: Freedom be Unequal". in Brian Holmes (ed.). Equality and Freedom in Education: A comparative Study. London: George Allen and Unwin, 1985, p. 109.

– دفعت الحاجة إلى العمال المهرة– أثناء الحرب العالمية الأولى– الكونجرس إلى إصدار قانون سميث – هيوز *The Smith- Hughes Act* فى عام ١٩١٧م للتعليم الفنى والذى تضمن ضرورة تطوير التعليم الفنى من أجل التعاون لصالح الولايات المتحدة فى إعداد معلمى المواد الفنية، كما خصص هذا القانون المبالغ اللازمة لتمويل ذلك النوع من التعليم على النحو التالى[١]:

- خصص مبلغ ٧.٢٠٠.٠٠٠ دولار للتعليم الثانوى الزراعى.
- خصص مبلغ ٣.٠٠٠.٠٠٠ دولار للتعليم الثانوى التجارى.
- خصص مبلغ ٣.٠٠٠.٠٠٠ دولار للتعليم الثانوى الصناعى والاقتصاد المترلى.
- خصص مبلغ ٢٠٠.٠٠٠ دولار للمجلس القومى للتعليم الفنى.

ويحتم القانون على الولايات التى تقبل مثل هذه المساعدات الفيدرالية أن تقدم من الأموال العامة ما يوازى المساعدات الفيدرالية.

– وفى فبراير ١٩٢٩م أصدر الكونجرس قانون جورج– ريد *The Gorge- Read Act* والذى ينص على دعم التعليم الفنى بتمويل إضافى آخر يقدر بمبلغ ٥٠٠.٠٠ دولار سنوياً لمدة خمس سنوات علاوة على التمويل السابق ذكره لقانون سميث– هيوز، ويقسم هذا المبلغ بالتساوى على أنواع التعليم الفنى المختلفة، كما خصص القانون أيضاً ١٠٠.٠٠٠ دولار سنوياً للمجلس الفيدرالى للتعليم الفنى[٢].

– وفى ٢١ مايو ١٩٣٤م أصدر الكونجرس قانون جورج – إيلزى *The George- Ellezey Act* والذى تضمن تخصيص مبلغ ٣.٠٠٠.٠٠٠دولار سنوياً

---

(1)Roy P. Stewart. Programs for People: Oklahoma Vocational Education. Oklahoma City: Western Heritage Books, Mc., 2000, pp. 3-4.

(2)Rupert N. Evans. Foundations of Vocational Education. Second Edition. U.S.A.: Merrill Publishing Company, 1998, pp. 11-13.

للتعليم الفنى لمدة ثلاث سنوات بالإضافة إلى تخصيص مبلغ ١٠٠.٠٠٠ دولار لمكتب التعليم الفنى[١].

– وقبل الحرب العالمية الثانية صدر قانون جورج دين ***The George Deen Act*** فى ٨ يوليو ١٩٣٦م للتعليم الفنى والذى أكد على ضرورة الدعم المالى للتعليم الفنى من الكونجرس الأمريكى ذاته حيث خصص للتعليم الفنى مبلغ ١٢.٠٠٠.٠٠٠ دولار أمريكى توزع بالتساوى،ومبلغ آخر قدره ١.٢٠٠.٠٠٠ دولار أمريكى لمجالات أخرى تتعلق بالتعليم الفنى، بالإضافة إلى مبلغ ١.٠٠٠.٠٠٠ دولار أمريكى سنوياً يخصص لتدريب معلمى التعليم الفنى، ومبلغ إضافى آخر قدره ٣٥٠.٠٠٠ دولار أمريكى لمكتب التعليم الفنى ليصبح الإجمالى المالى بمقتضى هذا القانون ١٤.٥٥٠.٠٠٠ دولار أمريكى للتعليم الفنى[٢].

– وفى عام ١٩٤٦م صدر قانون جورج باردين ***The George Barden Act*** الذى خصص بموجبه دعم مالى لتطوير التعليم الفنى يقدر بمبلغ ٢٨.٨٥٠.٠٠٠ دولار أمريكى سنوياً، وفى عام ١٩٥٦م خصص مبلغ ٥.٠٠٠.٠٠٠ دولار أمريكى لشعبة التمريض التى تم إنشاؤها فى نفس العام، وبمبلغ ٣٧٥.٠٠٠ دولار أمريكى لشعبة صيد الأسماك أيضاً.

– كما خصص الكونجرس الأمريكى أيضاً مبلغ ١٥.٠٠٠.٠٠٠ دولار أمريكى سنوياً لتطوير التعليم الفنى القومى ليواكب متطلبات التنمية،واستمر الدعم المالى يزداد عاماً بعد عام إلى أن وصل إلى ١٥٦٥مليون دولار أمريكى للتعليم الفنى، عندما أنشأ المجلس الاستشارى للتعليم الفنى عام ١٩٦٨م،ومبلغ ٦٧٥.٠٠٠.٠٠٠

---

(1)Roy P. Stewart, Op. Cit., p. 16.

(2) Melvin L. Barlow. Legislative History of Vocational Education. U.S.A.: Nation Association of State Directors of Vocational Education, 1981, p. 3.

دولار أمريكى عام ١٩٧٧م، وخصصت الحكومة الفيدرالية مبلغ ٤٨٢.٣٩٠.٨٠٠ دولار أمريكى للتعليم الفنى[١].

– وعندما تعرضت النظم التعليمية فى الولايات المتحدة الأمريكية لموجات عديدة من الإصلاح، وكانت نقطة انطلاق هذه الإصلاحات عندما أطلق الاتحاد السوفيتى القمر الصناعى سبوتنيك-١ *(Sputinik-1)* فى عام ١٩٥٧م، حيث بدأت حملة نقدية شديدة مواجهة لنظام التعليم فى الولايات المتحدة الأمريكية، وأوضحت هذه الحملة أن النظام التعليمى الأمريكى أهمل الأساسيات، وفى مقدمتها الرياضيات والعلوم والتعليم الفنى، الأمر الذى ارتبط بضرورة تدخل الحكومة الفيدرالية فى التعليم، سواء من خلال التمويل أو التشريعات من أجل تطوير هذه الأساسيات، وبالتالى تطوير المجتمع الأمريكى لكى يتحقق له التقدم فى مجال الفضاء[٢].

وقد كان إطلاق الاتحاد السوفيتى لهذا القمر بمثابة محرك قوى لإصلاح التعليم فى الولايات المتحدة الأمريكية والمعروف عالمياً بصدمة سبوتنيك ***Sputinik Shock*** حيث تبلور الفكر الأمريكى فى مجموعة اتجاهات، من أهمها[٣]:

- ضرورة الإسراع فى تغير نظام التعليم ومناهجه وأساليبه.
- زيادة الاهتمام بالعلوم الطبيعية ومنها الرياضيات لملاحقة التغيرات الجارية فى مجال تكنولوجيا الفضاء.

---

(1) Ibid., pp. 4-6.

(٢) نبيل أحمد عامر صبيح وآخرون. مقدمة فى التربية المقارنة. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٨م، ص ص٢٧٠-٢٧١.

(٣) سعد الدين إبراهيم وفايز مراد مينا. مستقبل النظام العالمى وتجارب تطوير التعليم. عمان: منتدى الفكر العربى، ١٩٨٩م، ص١٥٧.

- الاتجاه نحو الاهتمام بأساليب وبرامج إعداد المعلمين لكافة مراحل التعليم وبخاصة لمراحل التعليم الأولى وما قبل المدرسة.
- العمل على إيجاد طرق ووسائل تسرع فى تحصيل المعرفة ومنها أن يبدأ التعليم فى سن مبكرة، أى فى فترة ما قبل سن السادسة، وهى السن التى يلتحق فيها الأطفال بالصف الأول بالمرحلة الأولية.
- الاتجاه نحو الاهتمام بمرحلة التعليم قبل سن المدرسة الابتدائية.

ولمواجهة هذه الحاجة القومية الطارئة طلب الرئيس الأمريكى إيزنهاور من الكونجرس الأمريكى الموافقة على القانون واعتماد ١.٦ بليون دولار أمريكى لتنفيذ البرامج المترتبة عليه، وقد صدر قانون التعليم للأمن القومى ***National Defence Education Act*** عام ١٩٥٧م، وقد صدر هذا القانون من أجل تحقيق التفوق للطالب الأمريكى وتحقيق النمو للبلاد[1].

- وفى منتصف الستينيات من القرن العشرين أصبحت الظروف مهيأة لمزيد من التدخل الفيدرالى لمواجهة المشكلات التى تواجه التعليم الأمريكى مثل مشكلة التفاوت الكبير بين الولايات من حيث كم التعليم وكيفه، والصعوبات التى تواجهها بعض الولايات فى تمويل المدارس نتيجة التوسع فى التعليم الثانوى وارتفاع معدلات المواليد بعد الحرب العالمية الثانية، بالإضافة إلى القصور فى عائد الضرائب فى بعض الولايات وعجزها عن تقديم الخدمات التعليمية المناسبة. فقد أصدر الكونجرس فى عام ١٩٦٥م قانون التعليم الابتدائى والثانوى الذى يعتبر أكثر البرامج الفيدرالية

(١) أمنية عثمان. "دراسة تحليلية لاتجاهات معاصرة فى إصلاح التعليم وإعداد المعلمين بكليات التربية بمصر". مؤتمر كليات التربية فى الوطن العربى فى عالم متغير. المؤتمر السنوى الأول للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية فى الفترة من ٢٣-٢٥ يناير ١٩٩٣م، القاهرة: كلية التربية- جامعة عين شمس، ١٩٩٣م، ص٦١.

التعليمية شمولاً وأعظمها تعبيراً عن التزام الحكومة الفيدرالية تجاه التعليم، وقد اعتمد الكونجرس مبلغ ١.٣ بليون دولار لمواجهة الحاجات التعليمية المتعددة خلال السنة الأولى من تنفيذ القانون.

- وفى عام ١٩٨٣م أصدر الكونجرس قانون التعليم الابتدائى والثانوى- والذى كان تطويراً لقانون التعليم الابتدائى والثانوى الصادر فى عام ١٩٦٥م- والذى تضمن تخصيص بليون دولار مساعدات مالية غير مشروطة توزع على المناطق التعليمية وبصفة خاصة مدارس المناطق التعليمية التى يتسم الأطفال بها بدخول منخفضة لأسرهم، وبذلك يكون قانون التعليم الابتدائى والثانوى لعام ١٩٨٣م هو أول قانون فيدرالى يقره الكونجرس الأمريكى يخصص أموالاً نقدية للولايات ذات الدخل المنخفض ويجعلها فى خدمة المدارس التى يلتحق بها الأطفال الذين ينتمون إلى أسر ذات دخول منخفضة[١].

- وفى عام ١٩٨٤م صدر قانون التعليم الثانوى لكارل دى بيركنز ***Carl D. Perkins Act*** الذى ينص على ضرورة التطوير والمتابعة للتعليم الثانوى وزيادة حصص ومصادر التمويل اللازمة لذلك، وضرورة التكامل بين مناهج التعليم الثانوى العام والفنى، والتعديلات التى أجريت عليه فى عام ١٩٩٠م وعام ١٩٩٨م، والذى اعتمد على التمويل الفيدرالى لإنجاز برامجه ومتطلباته التى نادى بها التشريع الخاص به، حيث خصص الكونجرس الأمريكى ٦٣.٤ مليون دولار للتعليم الفنى لعام ١٩٩٢، وزيد هذا المبلغ إلى ٩٠ مليون دولار فى عام ١٩٩٣م، وارتفاع هذا المبلغ إلى ١٠٣.٧ مليون دولار عام ١٩٩٤م[٢].

---

(1)Richard Wynn and Joanne Lindsay Wynn. American Education. Ninth Edition. New York: Harper and Row Publisher, 1988, p. 411.

(2)Marsha K. Silverberg and Alan M. Hershey. The Emergence of Technical Preparation at the State and Local Levels. New Jersey: U.S. Department of Education, 1995, pp. 2-3.

– كما قام الكونجرس الأمريكى بتقديم مساعدات مالية وجهت لبعض الولايات، والتى منها على سبيل المثال ولاية نيويورك *New York*، حيث خصص لها مبلغ ١.٠٩٩.٦٠٠ دولار أمريكى للتعليم الفنى بها،وزيد هذا المبلغ إلى ١.١٢٤.٥٠٠ دولار أمريكى، وفى عام ١٩٩٣م خصص دعم آخر يقدر بمبلغ ١.٢٠٨.٢٠٠ دولار أمريكى، وفى عام ١٩٩٤م كان الدعم المالى ١.١٣٩.٠٠٠ دولار أمريكى[١].

وتحتل قضية الاختيار بين الدعم الفيدرالى العام وبين الدعم الفيدرالى المحدد مكان الصادرة فى المناقشات الدائرة الآن حول الدعم الفيدرالى للتعليم، حيث يشير مفهوم الدعم الفيدرالى المحدد إلى إنفاق هذا الدعم على تحقيق أغراض تعليمية معينة مثل دعم التعليم الفنى أو العالى. وغير ذلك من المجالات التى صدر بشأنها تشريعات فيدرالية، أما الدعم الفيدرالى العام فيتيح للولايات وأقسام التعليم المحلية حرية تحديد الأغراض والمجالات التى يستخدم الدعم الفيدرالى العام فى تحقيقها.

الدعم الفيدرالى للتعليم بين التأييد والمعارضة[٢]:

من الواضح أن الحكومة الفيدرالية، من خلال التشريعات التى يصدرها الكونجرس الأمريكى، قد اتجهت إلى تفضيل الدعم الفيدرالى المحدد الغرض، فقد كان الكونجرس الأمريكى ينظر دائماً إلى التعليم على أنه من اختصاص حكومة الولايات، وأن دور الكونجرس ينحصر فى دعم برامج أو اتجاهات تعليمية خاصة. وقد يرجع ذلك إلى أسباب سياسية، إذ يميل رجال الكونجرس– الذين يتجهون إلى إعادة ترشيح

(1) New York Department of Education. Federal Funding for Technical Education in Million of Dollars. New York Department of Education, 2000, pp. 17-18.

(٢) مصطفى درويش. أنماط الإدارة التعليمية: دراسة مقارنة. أسيوط: مكتبة الطليعة، ١٩٧٧م، ص ص٢٠٤–٢٠٥.

أنفسهم لعضويته- إلى الإشارة أثناء حملاتهم الانتخابية إلى إنجازات الكونجرس فى مجالات تعليمية معينة أكثر منه فى مجال الدعم الفيدرالى العام.

ويؤيد رجال التربية، من خلال منظماتهم، قضية الدعم الفيدرالى العام للتعليم ذلك أنهم يرون أن هذا النوع من الدعم المالى يحد من تدخل الحكومة الفيدرالية وسيطرتها على التعليم. كما أنه يتيح للسلطات المحلية استغلال الدعم الفيدرالى العام بما يتلاءم مع الحاجات المحلية، كذلك يذهب التربويون إلى أن المسئولين عن المدارس على المستوى المحلى يكونون فى وضع أفضل- من رجال الكونجرس الأمريكى- يسمح لهم بالتعرف على الحاجات المحلية وتحديد أفضل الطرق لإنفاق المساعدات الفيدرالية إذا كانت فى صورة دعم عام.

ويعتمد المؤيدون للدعم الفيدرالى العام على أن هناك حاجة ماسة لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى الولايات المتحدة الأمريكية، ويؤكد هذه الحاجة التفاوت الكبير بين الولايات المختلفة فيما يتعلق بمقدار ما ينفق على التلميذ الواحد،وبقدرة كل ولاية على تقديم برامج تعليمية مناسبة. حقيقة أن ارتفاع الإنفاق على التعليم لا يتضمن بالضرورة ارتفاع مستوى التعليم، ولكن من المؤكد أن الفرص التعليمية تكون أكبر فى ولاية نيويورك ***New York*** مثلاً عنها فى ولاية ميسيسبى ***Mississippi***.

أ – تأييد الدعم الفيدرالى للتعليم:

تتلخص حجج أنصار الدعم الفيدرالى للتعليم فى النقاط التالية[1]:

- إن تقديم المساعدات الفيدرالية للتعليم أصبح جزءاً من التقاليد التربوية الأمريكية ابتداء من قانون منح الأراضى فى عام ١٧٨٥م وحتى إصدار قانون التعليم الأولى والثانوى فى عام ١٩٦٥م.

(١) المرجع السابق، ص ص٢٠٥-٢٠٦.

- تشير الإحصائيات إلى أن أعداد الطلاب المقيدين بالمدارس يزيدون كثيراً عن الكثافة الطبيعية للفصول، وأن الكثير من المدارس الثانوية لا تجد المال الكافى لتجهيزها بالمعامل والأجهزة الضرورية لتدريس العلوم الطبيعية واللغات.
- أن المدارس تعانى من النقص فى أعداد المعلمين الأكفاء بسبب انخفاض مرتباتهم، إذ يقرر الكثيرون ممن يتركون مهنة التدريس إلى مهن أخرى أن سبب ذلك يرجع إلى انخفاض أجورهم.
- أن معظم المشكلات التى تواجهها مدارس التعليم العام فى بعض الولايات يرجع إلى عدم توافر المال الكافى لتمويلها، وأن الموارد المحلية لا تستطيع وحدها أن تسد احتياجات المدارس.
- أن الحكومة الفيدرالية قدمت مساعداتها المالية للتعليم منذ سنوات طويلة وليس هناك دليل واضح على تدخلها أو سيطرتها المباشرة على التعليم.
- أن المساعدات الفيدرالية- المالية والفنية- قد تسهم فى وضع البرامج التى تحقق التكامل العنصرى ***Racial Integration***، فى المناطق التى تأخذ بمبدأ التفرقة العنصرية فى تقديم الخدمات التعليمية.
- أن قوة الولايات المتحدة الأمريكية تكن فى ضخامة فرص تعليمية متكافئة لكل التلاميذ بغض النظر عن أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية،وأن الحكومة الفيدرالية قادرة على تحقيق ذلك نظراً للتفاوت الكبير فى قدرة الولايات المختلفة على إتاحة مثل هذه الفرص.

ب- معارضة الدعم الفيدرالى للتعليم:

ويرى أصحاب هذا الرأى رفض الدعم الفيدرالى للتعليم، واعتمد رفضهم على الركائز التالية[1]:

(١) المرجع السابق، ص ص٢٠٦-٢٠٧.

- أن إدارة التعليم وتنظيمه من المسئوليات المباشرة لحكومات الولايات، وأن الولايات أقدر من الحكومة الفيدرالية على تحديد حاجات مدارسها وأن قبولها للدعم الفيدرالى للتعليم يتضمن بالضرورة تدخل الحكومة الفيدرالية فى شئون التعليم بالولايات.
- أن السلطات التعليمية على مستوى الولايات والأقسام المحلية قد بذلت الكثير من الجهد والمال لمواجهة احتياجاتها من المبانى المدرسية الجديدة. كما أن معدل الزيادة فى أعداد الصغار فى سن التعليم آخذ فى التناقص وأن المبانى المدرسية الجديدة سوف تقضى بالتدريج على مشكلة عدم كفاية المبانى المدرسية.
- أن المشكلات الحقيقية للمدارس لا تنحصر فى حاجتها إلى مزيد من المال، بل فى سوء استخدام القوى البشرية والتجهيزات المدرسية المتاحة.
- أن الحكومة الفيدرالية تفرض سياسات تعليمية معينة على السلطات التعليمية فى غير الولايات والمجتمعات المحلية، وتستطيع الحكومة الفيدرالية أن تؤثر على التعليم بطريق غير مباشر وذلك بالتهديد بإيقاف ما تقدمه من دعم مالى للتعليم فى الولايات.
- أن الحكومة الفيدرالية أبعد ما تكون عن إدراك طبيعة المشكلات المحلية، وأن تدخلها فى المشكلة العنصرية شكل تعدياً على الحريات التى قررها الدستور لحكومات الولايات.
- أن عدم تكافؤ الفرص التعليمية أمر قائم فى بعض الولايات التى لا تبذل جهداً أكبر فى تطور الخدمات التعليمية بها، وأن مستوى التعليم فى هذه الولايات قد ينخفض عنه فى غيرها من الولايات. وليس من الواقعية فى شئ أن تقوم الولايات الغنية بدعم التعليم فى الولايات الأخرى الأقل ثراء وتقوم فى الوقت نفسه بالارتفاع بمستوى التعليم فى مدارسها هى.

- أن الولايات المختلفة قد عملت على سد النقص فى أعداد المعلمين، وأن مرتبات المعلمين أصبحت مناسبة، فعلى سبيل المثال ازدادت مرتبات المعلمين فى الفترة ما بين ١٩٥٣-١٩٦١م بنسبة ٥٢% إذا ما قورنت بالزيادة العامة فى متوسط دخل الفرد والتى بلغت ٣٢% فى نفس الفترة. وعلى كل حال فإن الحد الأدنى للمرتبات يختلف بدرجة كبيرة من ولاية إلى أخرى ومن منطقة إلى منطقة.

وقد أوصت الرابطة القومية للتربية ***National Education Association*** بحد أدنى من المرتب مقداره ستة آلاف دولاراً سنوياً، وهو مرتب يجذب كثيراً من الشباب إلى المهنة، كما اقترح اتحاد المعلمين الأمريكى ***The American Federation of Teachers*** حداً أقصى للمرتب السنوى مقداره الضعف أى ١٢٠ ألف دولار وهو مرتب يساعد على الاحتفاظ بالمعلمين فى وظائفهم. كما أن المرتبات المرتفعة لا تعنى بالضرورة اجتذاب معلمين أفضل، هذا بالإضافة إلى أن مساهمة الحكومات الفيدرالية فى رفع مرتبات المعلمين على أسس خاطئة مؤقتة أمر له خطورته ويصعب التخلى عنه.

٣- المحكمة الدستورية العليا: *The Supreme Court*

هذه الهيئة القضائية العليا ليست سلطة إصدار التشريعات التعليمية، كما أن قراراتها لا تشكل تحدياً لمبدأ سيطرة حكومات الولايات على التعليم، غير أن ما تصدره من أحكام قد يؤثر بطريقة مباشرة على بعض جوانب السياسات التعليمية للولايات، لذا تؤدى المحكمة الدستورية العليا دوراً كبيراً فى تحقيق التوازن بين مفهومى المساواة (على المستوى الفيدرالى) والحرية (على مستوى الولاية)، ويتضح هذا الدور من خلال تدخلها حينما يعرض أمامها تطبيقات تعليمية لولاية ما تتعارض

مع الدستور الفيدرالى، ومن أهم الأحكام التى أصدرتها المحكمة فى هذا الشأن ما يلى[1]:

- وفى عام ١٩١٩م أصدرت المحكمة حكماً بعدم دستورية قانون صادر فى ولاية نبراسكا *Nebraska* يقضى بمنع تدريس اللغة الألمانية فى المدارس العامة والخاصة، وقد رأت المحكمة أن هذا القانون يعد انتهاكاً لحرية الآباء فى اختيار ما يرونه مناسباً لتعليم أبنائهم.
- فى عام ١٩٢٥م أصدرت المحكمة الدستورية العليا أن لكل ولاية من الولايات حق وضع النظم التعليمية ورسم السياسات التعليمية مؤكداً فى ذلك نصوص الدستور الأمريكى، وأصبح لكل ولاية سيادتها الخاصة على التعليم، الأمر الذى ساعد على تفاوت الأنظمة التعليمية من ولاية أخرى.
- قضت المحكمة فى عام ١٩٣٠م بدستورية القانون الصادر فى ولاية لويزيانا *Louisiana* وكان يقضى بأن تقدم حكومة الولاية الكتب للتلاميذ المقيدين بالمدارس التابعة لمدارس الهيئات الطائفية.

---

(١) راجع فى ذلك:

- عبد الغنى عبود وآخرون. التربية المقارنة: منهج وتطبيقه. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٧م، ص ص١٦٤-١٦٥ز
- م.جد هارمون. أضواء على: دستور دولة الولايات المتحدة. ترجمة أمير كامل. مراجعة صفوت عبد الحليم. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٢م، ص ص٧٣-١١٢.
- ماكس فاراند. مرجع سابق، ص ص١٧٥-١٧٦.
- مصطفى درويش. مرجع سابق، ص ص٢١٣-٢١٦.
- **J.R. Hough (ed.). Educational Policy—An International Survey. London: Croom Helm, 1984, p. 238.**

- فى عام ١٩٤٣م قضت المحكمة بعدم إرغام الطلاب على تحية العلم الأمريكى إذا كان ذلك يتعارض مع معتقداتهم الدينية.
- فى عام ١٩٤٧م أيدت المحكمة القانون الصادر فى ولاية نيوجرسى *New Jersey* الذى قضى بتقديم خدمات المواصلات المدرسية للتلاميذ الذين ينتظمون فى المدارس التابعة للهيئات الطائفية، وكانت الفكرة وراء هذا الحكم أن الدعم المالى المقدم من حكومة الولاية يحقق فائدة الطفل، وأن هذا الدعم لا يعنى بالضرورة أن الولاية تسعى إلى تأييد كنيسة أو هيئة طائفية بعينها.
- كذلك أحبطت المحكمة الدستورية العليا فى عام ١٩٤٨م محاولة ولاية تكساس *Texas* لإنشاء كلية للحقوق خاصة بالملونين.
- فى عام ١٩٥٢م قررت المحكمة الدستورية العليا دستورية تدريس الدين فى غير أوقات الدراسة وبعيداً عن المبنى المدرسى ودون إرغام التلاميذ على حضور دروس الدين.
- فى نفس العام أيدت المحكمة قانوناً أصدرته السلطة التشريعية فى نيويورك *New York* يقضى باستبعاد المعلمين الذين ينضمون إلى منظمات تخريبية، وقد استندت المحكمة فى قرارها إلى أن حماية المجتمع من المذاهب المدمرة يجب أن تكون لها الأسبقية على حرية الفكر والتعبير للمعلمين.
- حكمت المحكمة فى عام ١٩٥٢م بعدم دستورية قانون أصدرته ولاية أوكلاهوما *Oklahoma* يلزم المعلمين بحلف يمين الولاء، لأن فى هذا اعتداء على حرية الفكر والتعبير وهى أمور ضمنها التعديلان الأول والرابع عشر للدستور.
- قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية الإجراء إلى اتخذته ولاية ميسورى *Missouri* عندما أغلقت كليات الحقوق فى وجه الملونين عندما أبدت استعدادها لدفع نفقات إقامتهم إذا قبلتهم كليات الحقوق فى ولاية أخرى.

- قضت المحكمة فى عام ١٩٥٤م بعدم دستورية الفصل فى التعليم بين الملونين والتى تعرف بقرار ف. براون *V. Brown Decision* والتى أثارت الكثير من المناقشات وأثرت على السياسات التى اتبعتها الولايات فيما يتعلق بتعليم الملونين.
- فى عام ١٩٦٢م قضت المحكمة بعدم حرمان الطلاب من حمل الشعارات والاشتراك فى الاحتجاجات السلمية نظراً لما للطلاب من حق حرية التعبير كغيرهم من المواطنين.
- فى عام ١٩٦٣م أيدت المحكمة دستورية قانون التعليم العالى الذى أصدره الكونجرس والذى نص على استخدام الأموال الفيدرالية فى إنشاء مبانى الكليات الخاصة والتابعة للهيئات الطائفية. وقد استندت المحكمة فى حكمها إلى أن التربية الدينية الطائفية ليست الهدف الأساسى لمثل هذه الكليات، وأن الأمر يختلف فى التعليم العالى عنه فى التعليمين الابتدائى والثانوى. ففى التعليم العالى يقل احتمال تداخل الدين ونفاذه إلى مجالات الدراسة العلمانية.
- قررت المحكمة فى وقت لاحق ضرورة إنهاء التفرقة العنصرية فى التعليم بالتدريج.، ونظراً لتباطؤ الولايات فى تنفيذ هذا القرار، فإن المحكمة قررت فى عام ١٩٦٩م إنهاء المهلة الممنوحة للولايات لوضع حد نهائى للتفرقة العنصرية فى التعليم، ويرجع التغير فى اتجاهات المحكمة نحو التفرقة العنصرية فى التعليم إلى عوامل متعددة من أهمها: التغير فى المحيط الاجتماعى والسياسى تحت ظروف فترة الكساد، هذا بالإضافة إلى الحملات التى قامت بها الرابطة القومية لتحسين أوضاع الملونين، كذلك أدرك أعضاء المحكمة أن مبدأ خدمات تعليمية متكافئة ولكن منفصلة لم يعد يتمشى مع طبيعة أمريكا القرن العشرين، فالتفرقة العنصرية تؤكد الشعور بالنقص لدى الملونين من حيث مكانتهم الاجتماعية، بالإضافة إلى أنها تعوق النمو العقلى والتحصيلى للأطفال الملونين.

- فى عام ١٩٧١م قضت المحكمة بعدم دستورية المساعدات المالية التى تقدمها ثلاث ولايات مساهمة منها فى دفع مرتبات المعلمين فى مدارس الهيئات الطائفية، إذ أن هذا اللون من الدعم قد يشكل تحالفاً بين حكومة الولاية والكنيسة.
- وفى عام ١٩٧٥م أقرت المحكمة الدستورية العليا بأحقية الطالب الشرعية فى تعليم عام كشكل من أشكال الملكية مهما كان مستواه الاجتماعى أو الاقتصادى.

٤- وزارة التربية للولايات المتحدة: *U.S. Department of Education*

لقد جاء هنرى بارنارد ***Henry Barnard*** إلى واشنطون عام ١٨٣٨م وقاد حركة إنشاء هيئة فيدرالية يكون هدفها تقرير الحقائق عن التعليم، وعلى مدى ثلاثين عاماً قاد تلك الحركة رغم معارضة رجال الكونجرس، إذ اعتبرها فريق منهم غير دستورية، كما أن الفريق الآخر رأى فيها تهديداً لحق الولايات فى مباشرة سلطاتها التعليمية. وكان للحرب الأهلية تأثيرها فى إعطاء دفعة جديدة للتعليم القومى، فقدم جيمس أ. كارفيلد ***James A. Garfield*** اقتراحاً للكونجرس بإنشاء مكتب فيدرالى للتعليم وتقرر فى ٢ مارس سنة ١٨٦٧م إنشاء مصلحة التعليم، وتغير الاسم فى سنة ١٨٧٠م إلى مكتب التعليم ***Bureau of Education*** ثم تغير فى سنة ١٩٢٩م وأصبح مكتب الولايات المتحدة للتعليم ***U.S. Office of Education***، وفى سنة ١٩٥٣م أصبح هذا المكتب جزءاً من وزارة الصحة والتعليم والرفاهية ***Department of Health, Education and Welfare***، وأصبحت مهام هذا المكتب هى[١]:

- البحث التربوى.
- تشجيع التعليم.

---

(١)محمد منير مرسى. المرجع فى التربية المقارنة. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٤م، ص١٩٣.

- إدارة المنح الفيدرالية التعليمية.
- نشر المعلومات عن المدارس.
- تقديم الخدمات التعليمية للولايات المتحدة والهيئات القومية العالمية.
- جمع المعلومات والبيانات الإحصائية عن التعليم.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا المكتب ليست له سلطة إقامة نظام قومى للتعليم أو إصدار التشريعات التعليمية، هذا بالإضافة إلى استقلاله عن بعض الوكالات الفيدرالية الأخرى.

وعندما جاء الرئيس الأمريكى جيمى كارتر ***Jimmy Carter*** ركز اهتمامه على إعادة تنظيم البرامج التعليمية وزيادة فعالية مكتب الولايات المتحدة للتعليم، والذى تبلور فى إنشاء وزارة للتعليم بدلاً من قسم الصحة والتعليم والرفاهية، وبذلك أصبحت وزارة التعليم للولايات المتحدة ***U.S. Department of Education*** وزارة منفصلة يرأسها وزير يكون عضواً فى مجلس الوزراء، وهو مسئول عن تحديد إجراءات تنفيذ السياسة القومية فيما يتعلق بغالبية القضايا التعليمية فى الولايات المتحدة.

وتقوم هذه الوزارة بعدة مهام رئيسية هى: تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بين الولايات المختلفة وذلك من خلال توجيه سياسة الحكومة الفيدرالية لتوفير المنح والمساعدات والبرامج التعليمية للولايات الفقيرة، وتوفير القيادات التربوية، والتعاون مع المؤسسات والجمعيات القومية فى جهود تستهدف تطوير التعليم العام وتحسينه[1].

ووفقاً للدستور الأمريكى لا تتحمل الحكومة الفيدرالية أية مسئولية تجاه التعليم لأن التعليم من اختصاصات ومسئوليات حكومات الولايات المختلفة كل منها على

(1)U.S. Department of Education. Progress of Education in the United States of America: 1984 through 1989. Washington: Denier Book ship, 1989, pp. 3-5.

حدة، إلا أن الدور الفيدرالى لدعم وتطوير برامج التعليم الأمريكى أخذ فى التزايد مع بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين[1]. لذا تقدم الوزارة خدمات كبيرة بخصوص تنظيم المساعدات الفيدرالية للولايات التى يمكن أن تقبل البرامج التعليمية القومية، وإصدار اللوائح التى تنظم برامج هذه المساعدات، والقيام بالوظيفة الإشرافية على التعليم.

ثانياً: الإدارة التعليمية على المستوى الإقليمى (مستوى الولاية):

طبقاً لتفسير التعديل العاشر للدستور الأمريكى، فإن المسئولية المباشرة لتخطيط السياسة التعليمية واتخاذ القرارات الخاصة بها تقع فى المكان الأول على عاتق حكومة الولاية. هذا بالإضافة إلى أن معظم دساتير الولاية المختلفة تتضمن نصوصاً تجعل حكومة الولاية مسئولة عن إدارة التعليم وتنظيمه، وقد تختلف الهيئات المهيمنة على التعليم من ولاية إلى أخرى، إلا أن النمط العام للإدارة التعليمية على مستوى الولاية يتكون بصفة عامة من:

١- حاكم الولاية: *State Governor*

لكل ولاية حاكم ينتخب من جانب الشعب، وله سلطات مهمة على التعليم فهو يتمتع بسلطات على ميزانية الولاية التى ينفق منها على التعليم، وله تأثير على التشريعات التى تصدرها الولاية، وبعض حكام الولايات يشاركون فى رسم السياسة التعليمية للولاية، وفى معظم الولايات يعين حاكمها أعضاء مجلس التعليم بالولاية،وإلى جانب سلطاته الرسمية فإنه يمارس سلطات غير رسمية من خلال مركزه ومنصبه القيادى[2].

---

(1)Jay Chambers and Others. Study of Education Resources and Federal Funding: Final Report. U.S. Department of Education: Office of the Under Secretary, 2001, pp. 47-48.

(٢) محمد منير مرسى. مرجع سابق، ص ١٩٣.

كما أن للولاية سلطات كبيرة من ناحية مسئوليتها الأساسية لوضع وإدارة برنامج للتعليم ملائم لاحتياجات الموظفين، والقيام بالتنسيق الضرورى بين جميع أوجه النشاط التعليمى داخل حدودها. لذا تعد الولاية مسئولة عن تحديد نوع الخدمات التعليمية التى ينبغى توفيرها فى برنامجها الأساسى للتعليم، وعن مساعدة مجالس التعليم المحلية فى القيام بمسئوليتها فى توفير الخدمات الإضافية.

٢- السلطة التشريعية: ***State Legislature***

تعد السلطة التشريعية للولاية ممثلة للشعب فى صياغة السياسة التعليمية، فهى السلطة المختصة بإصدار التشريعات والقوانين الخاصة بالسياسة التعليمية فى الولاية، وأكثر السلطات أثراً فى تشكيل هذه السياسة، فهى تحدد الخطوط العامة للسياسة التعليمية، وهى التى تدبر الاعتمادات المالية اللازمة لتمويل التعليم، وهى التى توافق على إنشاء معاهد وكليات التعليم العالى فى الولاية، كما تختص دون غيرها بإدخال أى تعديلات رئيسية على السلم التعليمى.

وفى بعض الولايات تقوم السلطة التشريعية للولاية بتعيين أعضاء مجلس التعليم، وبصفة عامة يمكن القول أن السلطة التشريعية للولاية هى التى تقوم باتخاذ القرارات التربوية أو تبنى السياسة التعليمية للولاية بما يتفق مع الدستور الفيدرالى[١].

كما تلعب الهيئة القضائية للولاية ممثلة فى محاكم الولاية دوراً مهماً فى التأثير الواضح على السياسة التعليمية واتخاذ القرار على مستوى الولاية، وذلك من خلال قيامها بتفسير القوانين التى تصدرها السلطة التشريعية للولاية، كما أنها تختص بحماية الحقوق القانونية للأفراد المتعلمين، والمؤسسات التعليمية[٢].

---

(١) راجع فى ذلك

- Richard Wynn and Joanne Lindsay Wynn, Op. Cit., p. 381.
- U.S. Department of Education. Role of State Governments. U.S.A.: U.S. Department of Education. 2000, p.2.

(2) A. J. Vos and S. S. Barnard. Comparative and International Education for Student Teacher. London: Butterworth Publishers Ltd., 1984, pp. 168-169.

٣- مجلس الولاية للتعليم: *The State Board of Education*

يرأس هذا المجلس حاكم الولاية، ويعتبر أعلى سلطة بعد السلطة التشريعية، وتتمثل المسئولية الأساسية لهذا المجلس فى تخطيط التعليم فى ضوء قرارات السلطة التشريعية واحتياجات الولاية. وعضوية هذا المجلس تكون بالاختيار من قبل حاكم الولاية، أو بالانتخاب من قبل السلطة التشريعية أو من قبل مكاتب التعليم المحلية، ويتراوح عدد الأعضاء من ٧ إلى ١٢ عضواً[(١)]، وهؤلاء الأعضاء مواطنين عاديين، كما أنهم لا يتقاضون أجوراً عن عضويتهم، وتكون مدة عضويتهم لفترة تتراوح ما بين سنتين وست سنوات.

ويقوم مجلس الولاية للتعليم بالمهام التالية[(٢)]:

- وضع حد أدنى للتعليم يحصل عليه كل طفل فى الولاية.
- تحديد المؤهلات الواجب توافرها فى المعلمين فى الولاية.
- الإشراف العام على البرامج التعليمية وإمداد السلطات المحلية بالمساعدات المالية التى تساعدها على القيام بأعبائها التعليمية.
- تقرير نظام إجراءات العمل نحو تحقيق الأهداف.
- متابعة نتائج السياسات التعليمية المحلية.
- تقدير الضرائب التعليمية فى الولاية.

وتنبثق من هذا المجلس عدة لجان أو مجالس فرعية تختص بمجال معين من مجالات التعليم، ومن أمثلة هذه اللجان أو المجالس: لجنة الكتب المدرسية،مجلس كليات

---

(1)Richard Wynn and Joanne Lindsay Wynn, Op. Cit., p. 385.

(٢) راجع فى ذلك:

- شبل بدران وفاروق البوهى. نظم التعليم فى دول العالم (تحليل مقارن). القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠١م، ص١٠٩.

- Richard Wynn and Joanne Lindsay Wynn, Op. Cit., p. 384.

المعلمين،مجلس الأمناء لإدارة الكليات والجامعات التابعة للولاية ومجلس التعليم الفنى بالولاية، وغيرها.

فمثلاً يختص مجلس التعليم الفنى بالولاية بإدارة التعليم الفنى على مستوى الولاية، وينقسم هذا المجلس بدوره إلى لجان أخرى فرعية وفقاً لنوعيات ومجالات التعليم الفنى: الزراعى،والصناعى، والتجارى، والاقتصاد المترلى، والتمريض ومراكز التعليم التكنولوجى وتساعد هذه اللجان مجلس التعليم الفنى بالولاية[1].

وبصفة عامة، يقوم مجلس الولاية للتعليم بتحديد السياسات الإدارية وما تتضمنه من قواعد وإجراءات تنظيمية يرى أنها ضرورية للقيام بالمسئوليات الموكلة إليه من خلال دستور الولاية والتشريعات التعليمية، وأيضاً اتخاذ القرارات التنفيذية لذلك.

٤- مراقب الولاية للتعليم: *State Superintendent of Education*

يلعب مراقب التعليم حالياً دوراً كبيراً فى توجيه تخطيط السياسة التعليمية وتنفيذها، فهو المدير التنفيذى للتعليم بالولاية وسكرتير مجلس التعليم بها،حيث ينتخب فى الغالب من مواطنى هذه الولاية لتولى هذه الوظيفة، أو يعين من قبل حاكم الولاية فى بعض الولايات، أو بالتعيين عن طريق مجلس التعليم بالولاية فى غالبية الولايات.

وتشترط معظم الولايات فى مراقب التعليم أن يكون قد تلقى تعليماً جامعياً، وأن تكون له خبرة سبع سنوات على الأقل فى مجال التعليم أو إدارته، وأن يكون قد

---

(1)Idaho Department of Education. Description of How Professional- Technical Centers are Administered and Funded in the State of Idaho. Idaho Department of Education, 2000, pp. 12-15.

قضى عامين فى دراسات عليا أكاديمية أو تربوية، هذا بالإضافة إلى بعض الشروط العامة التى تتناسب مع وظيفته[1].

ومن أهم معايير اختيار مراقب التعليم فى الولايات المتحدة الأمريكية ما يلى[2]:

- خبرة فى التدريس داخل الفصل (سنتين على الأقل فى التدريس).
- خبرة طويلة فى مجال العمل بالمدرسة الثانوية.
- خبرة فى وظيفة إدارية على مستوى الإقليم (سنة على الأقل فى الأعمال الإدارية والقيادية).
- خبرة كمعلم فى وظيفة إدارى فى المدرسة الثانوية الدنيا.
- الحصول على درجة الماجستير أو الدكتوراة ويفضل حامل درجة الدكتوراة.
- أن يكون لديه مهارات فى العلاقات الإنسانية،وينال احترام الجميع، ويعمل على تحقيق المساواة بين فريق العمل.
- أن يكون لديه مهارات الاتصال التربوى الفعال.
- أن يكون مفكراً ومبدعاً وقادراً على التفكير المتحرر.
- أن يكون متعاوناً ويتيح الفرصة لفريق العمل والمجتمع المحلى فى عملية صنع القرار بطريقة جماعية.
- أن يكون واضحاً وصريحاً وأميناً وجديراً بالثقة فى تعاملاته مع فريق العمل.
- أن يكون شخص لديه رصيد ناجح بكونه حساساً وسريع الاستجابة تجاه الاحتياجات والاهتمامات الموحدة.

---

(1)Michael C. Rubenstein. Implication for State Policy. Washington: Policy Studies Associates, Inc., 2000, p. 45.

(٢) سلامة عبد العظيم حسين. الاتجاهات المعاصرة فى نظم التعليم. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ٢٠٠٦م، ص ص٢٣٦-٢٣٧.

- أن يكون لديه خبرة فى المحاسبات المالية، من أجل فحص الميزانية وتطويرها خلال الفترات الصعبة.
- أن يكون لديه مهارات استخدام التكنولوجيا المتقدمة وتطبيقاتها فى التعليم والإدارة داخل المدرسة.

وفى ضوء ما سبق يتضح لنا أن المؤهلات والخبرات والمهارات هى التى تحدد الالتحاق فى الوظائف الإدارية والقيادية التعليمية على مستوى الولاية.

أما اختصاصات مراقب التعليم فيمكن تلخيصها فيما يلى[1]:

- إدارة المدارس فى الولاية وتنفيذ السياسات التى يقررها مجلس الولاية للتعليم.
- تقديم المشورة وتفسير التشريعات التعليمية للسلطات المحلية.
- العمل على حسم الخلافات التى قد تنشأ بين القائمين بالعمل فى الوحدات التعليمية المحلية.
- التنسيق بين اللجان والمجالس التعليمية المختلفة التابعة للولايات.
- التعيين فى الوظائف الشاغرة فى إدارة التعليم، وتعيين مراقبى التعليم فى الوحدات التعليمية المحلية.
- تنظيم إدارة التعليم بالولاية، على أن يوافق مجلس التعليم على ما يقدمه من مقترحات فى هذا المجال.
- منح إجازات التدريس، واعتماد مناهج الدراسة بمعاهد وكليات إعداد المعلمين.

---

(١) راجع فى ذلك:

- نبيل أحمد عامر صبيح وآخرون. مرجع سابق. ص٢٧٦.
- **Martin Burlingame. "The Politics of Education and Educational Policy: The Local Level". in Norman Boyan (ed.). Handbook of Research on Educational Administration, A Project of the American Educational Research Association. New York: Longman, 1988, p. 46.**

- توزيع ميزانية التعليم، والموافقة على المبانى المدرسية، وإقرار المناهج بالمدارس الابتدائية والثانوية وإصدار اللوائح المنظمة لها.
- وقف المساعدات المالية عن نظم التعليم فى الأقسام المحلية التى لا تنفذ القوانين التعليمية للولاية.
- تقويم التعليم بمدارس التعليم العام، وتقديم المقترحات لتطويره ورفع مستواه.

ورغم كل هذه السلطات فإن من المبادئ المقبولة أن يهتم مراقب التعليم بتشجيع المستويات العليا فى التعليم، وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية داخل الولاية، وتوفير الحد الأدنى للتعليم، وتشجيع الوحدات الإدارية المحلية على الارتفاع عن ذلك الحد.

٥- قسم التعليم بالولاية: *State Department of Education*

يقوم قسم التعليم بالولاية بتنفيذ السياسة التعليمية التى يرسمها ويحددها مجلس التعليم، ويعتبر قسم التعليم بالولاية الهيئة التنفيذية للتعليم بها، ويساعد مراقب التعليم على توجيه التعليم والإشراف عليه. ويضم القسم أقساماً فرعية مختلفة للتعليم الابتدائى والثانوى والفنى والعالى وإعداد المعلمين وتعليم الكبار والبحوث التربوية والخدمات التعليمية[١]،وتشارك المنظمات الفنية ومراكز التعليم التكنولوجى والقطاع الخاص قسم التعليم فى تقديم المشورة الخاصة بالتعليم الفنى[٢].

ويعين رئيس قسم التعليم بالولاية من قبل مجلس الولاية للتعليم، أو ينتخب من قبل شعب الولاية، أو يعين من قبل حاكم الولاية ويختص قسم التعليم بالولاية بتنفيذ

---

(١) محمد منير مرسى. مرجع سابق، ص١٩٤.

(٢) راجع فى ذلك:

- **Idaho Department of Education, Op. Cit., p. 16.**
- **Jessica K. Wodatch. Implications for Local Policy. Washington: Policy Studies Associates, 2000, p. 2**

السياسة التعليمية التى يقررها مجلس الولاية للتعليم بناء على التشريعات والقوانين التى تصدرها السلطة التشريعية بالولاية[١].

وتشترط بعض الولايات الأمريكية للتعيين أو التقدم للترشيح لمنصب رئيس قسم التعليم بالولاية عدة شروط من أهمها[٢]:

- أن يكون خريج إحدى الكليات الأكاديمية.
- أن يكون قد درس لمدة عامين على الأقل فى تخصص التعليم والإدارة.
- أن يكون قد مارس مهنة التعليم لمدة لا تقل عن سبع سنوات.

ويقوم قسم التعليم بالولاية بالعديد من المهام والمسئوليات والتى من أهمها ما يلى[٣]:

- تخطيط السياسة العامة للتعليم،ووضع المناهج الدراسية فى كل مرحلة من مراحل التعليم.
- إصدار التشريعات المتعلقة بتدريس مادة معينة فى المدارس.
- توزيع المساعدات المالية التى تقدمها الولاية على السلطات التعليمية المحلية.
- تفسير القوانين المتعلقة بالسياسة التعليمية للإدارة المدرسية فى المدارس.
- التصديق على شهادات المعلمين ومعاونتهم فى تحسين مستوياتهم التعليمية من خلال برامج التدريب أثناء الخدمة التى يوفرها قسم التعليم بالولاية.

---

(1)T.H. Bell (Secretary). U.S. Department of Education. Progress of Education in the United States of America 1980-81 through 1982-83. Geneva: International Bureau of Education, 1984, p.9.

(2)Richard Wynn and Joanne Lindsay Wynn, Op. Cit., p. 387.

(٣) راجع فى ذلك:

- California Department of Education. Educational Resources 2001. Op. Cit., pp. 38-40.
- T.H. Bell (Secretary). U.S. Department of Education, Op. Cit., p. 9.

- فرض الضرائب المحلية لصالح التعليم والتغلب على النقص فى الميزانية التعليمية المخصصة لكل مجلس.
- اتخاذ القرار التربوى على مستوى الولاية وذلك من خلال الاتصال المباشر للرئيس الأعلى للمدرسة بالسلطة التشريعية ومجلس التعليم بالولاية.

٦- موجهى الولاية:

يوجد فى كل ولاية من الولايات الأمريكية عدد من الموجهين الذين يقومون بزيارة المدارس ويدونون ملاحظاتهم لتطوير وتحسين العملية التعليمية، وتتم زيادة الموجه التربوى للمدرسة بناء على تعليمات من الإدارة التعليمية المحلية التى تقع فى نطاقها المدرسة. ويقتصر دور الموجه الفنى على التوجيه فقط، الأمر الذى يعنى أن زيارته لا تثير القلق، الأمر الذى يعنى أن هناك توافق وانسجام بين المدرسة والموجه الفنى.

كما يتنوع الموجهين تبعاً لأدوارهم فمثلاً يوجد موجهين الخدمات الخاصة، وموجهى المواد،وموجهى تعليم الكبار، وموجهى التعليم الفنى، ويمكن تحديد مسئوليات وواجبات الموجهين فيما يلى[١]:

- أداء الواجبات الإدارية الروتينية.
- المشاركة فى خدمة التعليم من خلال عقد ورش العمل والبرامج.
- التخطيط الجيد لورش العمل والبرامج بما يحقق الهدف منها.
- تطوير المناهج وتنسيق جهود التطوير.
- اقتراح الكتب المهنية على المعلمين.
- مساعدة المعلمين للتعرف على الفروق الفردية بين الطلاب.
- نقد أعمال الفصول الدراسية.

---

(١) سلامة عبد العظيم حسين. مرجع سابق، ص ص٢٢٨-٢٢٩.

- جمع مواد المنهج الدراسى وتوزيعها.
- مساعدة المعلمين على اختيار المواد الدراسية وشرحها.
- تشجيع المعلمين على التجريب وتقييمهم.
- عقد الندوات والمؤتمرات مع المعلمين.
- فحص جداول المعلمين.
- تنسيق البرامج الإرشادية.
- المساعدة فى تقييم برامج المدرسة.

وتقع عملية التوجيه الفنى للتعليم ضمن اختصاص كل ولاية، ويحدد حجم الولاية وعدد سكانها، وعدد طلابها ومدارسها، طريقة عمل الموجهين فيها، لذا تقع مسئولية الإشراف الفنى على التعليم ضمن اختصاصات السلطات التعليمية المحلية.

ثالثاً: الإدارة التعليمية على المستوى المحلى:

وحدات الحكم المحلى فى الولايات المتحدة الأمريكية،هى الوحدات التى تقع فى نطاق الولايات المتحدة، ويتوافر فى هذه الوحدات المحلية عدد من الخصائص هى:

- أن يكون لكل منها شخصية اعتبارية، وتنظيم خاص،وحد أدنى من السلطات والاختصاصات.
- أن تمثل هيئتها الإدارية (الإدارة العامة) الأهالى المقيمين فى الوحدة المحلية، بمعنى أن تكون هذه الهيئة الإدارية منتخبة بواسطتهم.
- أن تتمتع الوحدة المحلية بقدر من الاستقلال الذاتى فى مواجهة سلطات الولاية التى تقع فى نطاقها.

وتقسم كل ولاية إلى وحدات محلية تعرف كل منها باسم منطقة *District*، وتقسم الوحدات المحلية وفقاً للأقسام التالية[1]:

- المقاطعة *Counties*
- المدن الكبيرة *Cities*
- المدن الصغيرة *Towns*
- المناطق الريفية *Board Areas*
- التجمعات السكنية المتطرفة *Community*

وتتميز وحدات الحكم المحلى فى الولايات المتحدة الأمريكية بتنوع كبير فى نوعياتها وضخامة أعدادها، وتباين تنظيم هيئاتها الإدارية.

وتعهد الولاية إلى الأقسام المحلية بالدور الرئيسى فى إدارة التعليم وتنظيمه على هذا المستوى وفقاً لدستور الولاية وقوانينها، وللقواعد التى تضعها السلطات التعليمية بها. ويتكون القسم المحلى للإدارة التعليمية من منطقة يضطلع مجلس أو مراقب التعليم فيها بالمسئولية المباشرة لإدارة المدارس الواقعة فى تلك المنطقة وتنظيمها، ويعتبر القسم المحلى لذلك وحدة فرعية تابعة للولاية، ويقوم بنفس مسئوليات الولاية تقريباً على المستوى المحلى.

وتقوم الأقسام المحلية بإنشاء المدارس وتجهيزها، وجمع الأموال الضرورية للإنفاق على التعليم، والإشراف على تعيين المعلمين والإداريين من التربويين، والإشراف على عملية قبول التلاميذ وانتظامهم فى الدراسة. كما أن الأقسام المحلية تقوم بوضع التفاصيل الخاصة بالمناهج وطرق التدريس، مما يحدد فى الواقع نوع الخبرات التى ينبغى أن تتيحها المدرسة للتلاميذ.

---

(1)U.S. Department of Education. Role of Local Authorities. Washington: Maryland Ave, 2000, p. 22.

١- مجلس التعليم المحلى[(١)]: ***Local Board of Education***

وهو المجلس الذى يدير التعليم على المستوى المحلى، حيث تقوم الأقسام المحلية سواء كانت مدناً كبيرة أو صغيرة أو مناطق ريفية أو مقاطعات بالمسئولية الرئيسية فى إدارة التعليم وتنظيمه على المستوى المحلى.

ويعتبر هذا المجلس ممثلاً للولاية فى إدارة التعليم وتنظيمه على المستوى المحلى، وأعضاء هذا المجلس المحلى للتعليم منتخبون ولهم سلطات واسعة فى مجال العملية التعليمية، فهم الذين يعينون المدير العام المحلى للتعليم، ويحددون مدة خدمته، كما يعينون مساعديه الإداريين ويعينون المعلمين وسائر موظفى التعليم. كما يقررون المناهج الدراسية والكتب الدراسية،ويحددون شروط الالتحاق بالمراحل الدراسية المختلفة من التعليم، ويفرضون الضرائب التعليمية ويشرفون عليها، كما يشرفون على إنفاق الميزانية المحلية. ويتولى هذا المجلس إنشاء المدارس العامة والفنية ويعمل على تجهيزها بالمعدات والأدوات والوسائل المعينة والتجهيزات المادية اللازمة لسير العملية التعليمية.

ويقوم مجلس التعليم المحلى بتوثيق العلاقة بين المدرسة والبيئة، فنجد مثلاً على مستوى التعليم الثانوى الفنى يقوم بتوثيق العلاقة بين مدارس التعليم الثانوى الفنى

---

(١) راجع فى ذلك:

- محمد منير مرسى، مرجع سابق، ص ص٩٤-١٩٥.

- Barry Rutherford and Others. Parent and Community Involvement in Education: Studies of Education Reform. U.S. Department of Education, April, 1997, p. 5.
- Jim Carl. "Parented Choice as National Policy in England and the United States". Comparative Education Review. Vol. 38. No. 3. August 1994, pp. 294-295.

ومناطق الإنتاج كالمصانع والشركات وهيئات القطاع الخاص الصناعية والتجارية والزراعية من أجل تحقيق التعاون المثمر بين مؤسسات التعليم الثانوى الفنى وتلك الهيئات الإنتاجية ويستعين بهم فى وضع وتحديد البرامج والمناهج الدراسية التى ينبغى أن تدرس فى مدارس التعليم الثانوى الفنى، الأمر الذى يساعد على مسايرة ومتابعة تلك المناهج وحاجات ومتطلبات سوق العمل الفعلية.

ويرأس هذا المجلس مدير محلى للتعليم يعتبر المسئول التنفيذى للتعليم فى المنطقة ويختلف حجم هذا المجلس باختلاف الجهة المحلية التى يقوم فيها بإدارة التعليم وتنظيمه وعدد المدارس الموجودة بها ونوعياتها والتى يشرف عليها، ويساعد هذا المجلس فى عمليات الإشراف والإدارة ووضع اللوائح المحلية مجموعة من اللجان الفرعية مثل: مجالس الآباء،والعاملين فى قطاعات الإنتاج المختلفة، ورجال الأعمال المهتمين بشئون التعليم.

٣- مراقب التعليم المحلى: *Local Superintendent of Education*

يعتبر مراقب التعليم المحلى هو المسئول التنفيذى لما يضعه مجلس التعليم المحلى من سياسات،ويختار مراقب التعليم المحلى من بين الحاصلين على درجة الدكتوراة، وهو مسئول عن كافة الوظائف وجميع أوجه النشاط المختلفة المتعلقة بالتعليم، يعاونه مجموعة من الأخصائيين فى مجالات معينة مثل: الحسابات والعلاقات العامة والمبانى،والسجلات، والبحوث،والإشراف الفنى،والاختبارات والمقاييس، والمستخدمين، والمناهج وغير ذلك، على أن يكون هؤلاء الأخصائيون مرءوسين له ومسئولين أمامه[1].

وفى ضوء هذا يتضح اتساع واجبات مراقب التعليم المحلى وإدارته اتساعاً كبيراً، ولم يقتصر الأمر على اتساع واجباته فحسب، بل أصبحت الدعوة إلى ضرورة اختياره من بين الذين يتميزون بالكفاية والفهم الواسع.

---

(1)Idaho Department of Education Op. Cit., pp. 16-17.

ويرتبط مراقب التعليم المحلى بإدارة المدرسة ارتباطاً وثيقاً، وذلك لتحقيق الأهداف التربوية والتعليمية، والإشراف على حسن سير العملية التعليمية فى المدارس، فقد توصلت إحدى الدراسات الأمريكية فى هذا الصدد إلى أن مراقب التعليم المحلى مسيطر على إدارة المدارس فى المحليات، كما أنه يحد من استقلالية الإدارة المدرسية، ويرجع ذلك للأسباب التالية[١]:

- أن برامج إعداد مراقب التعليم المحلى وتدريبه، تهدف إلى أن يكون المراقب المحلى وسيطاً بين السلطات التعليمية على مستوى الولاية والمتخصصين على المستويات المحلية، ومن ثم فإن هذه البرامج تتسم بالبعد عن المنظور التربوى، وتتجه نحو المنظور السياسى.
- تظهر تصرفات وسلوك مراقب التعليم المحلى أنه رجل الولاية، الأمر الذى يبعده عن متطلبات العمل التربوى المحلى.
- ويؤدى سلوك مراقب التعليم المحلى على أنه رجل الولاية إلى عزل أو فصل نشاط إدارة المدرسة عن المشاركة بفعالية فى تنمية المجتمع المحلى وتلبية احتياجاته.

ومن أهم مسئوليات مراقب التعليم المحلى[٢]:

- يعد المراقب هو المسئول مسئولية مباشرة أمام الهيئة التعليمية عن تنفيذ المدارس للقوانين والنظم.
- يشارك فى كافة الصور التشريعية التى تقوم بها الهيئة والخدمات ذات الشأن، ما عدا التصويت والانتخاب.
- يقوم بإخطار الهيئة التعليمية بالتقدم الحادث فى مستوى المدارس والطلاب، ونتائج السياسات التعليمية، والإجراءات، وقرارات الهيئة التعليمية وظروف

---

(1)Martin Burlingame, Op. Cit., p. 445.

(٢) سلامة عبد العظيم حسين. مرجع سابق، ص ص٢٢٧-٢٢٨.

المدارس من حيث احتياجاتها، ومستوى رفاهية الطلاب والمعلمين والموظفين، والعلاقات التى تربط بين المدارس وباقى المصالح التابعة للحكومة.

- يقوم بإعداد تقرير سنوى، يحدد احتياجات المدارس والإنجازات التى تحققت.
- يقوم بتقديم التوجيه إلى الهيئة التعليمية بشأن الموافقة على العديد من القرارات التعليمية لكى تتبع، والكتب المدرسية لكى تستخدم، والأشخاص الذين سيتم تعيينهم،وتخطيط الميزانية ومعدل الضرائب للعام القادم.
- المشاركة فى عمل إحصاء سنوى داخل المدارس، ومعدلات الحضور داخل المدارس، بالإضافة إلى ذلك يعد مراقب التعليم الحارس على الملكيات المدرسية،ومراقبة الإجراءات المتخذة فى هذا الشأن والتأكد من تماشيها مع قوانين الولاية ومع السياسات التى تتبناها الهيئة التعليمية.
- إخطار الهيئة التعليمية– فى حالات الخطر والكوارث التى يكون لها تأثير على العاملين بالمدرسة أو الملكيات المدرسية– بهذه الطوارئ بأسرع ما يمكن، بالإضافة إلى التعامل مع هذه المواقف، وذلك عن طريق التغاضى عن بعض القوانين الضرورية.
- العمل على تدعيم الفهم العام لدور النظام المدرسى بالنسبة لكل لأفراد المجتمع المحلى وأيضاً لموظفى المدارس ممن لهم اهتمامات وخبرات مرتبطة بالتعليم فى المدارس.
- مشاركة الإدارة التعليمية بالولاية فى تنمية السياسات والنشاطات من أجل تنمية التعليم.

رابعاً: الإدارة التعليمية على المستوى المدرسى:

يضطلع مدير المدرسة بدور قيادى فى إدارة التعليم وتنظيمه على مستوى المؤسسة التربوية، فهو المسئول الأول أمام مجلس التعليم المحلى ومراقب التعليم التابع له عن مستوى التعليم وتطوير المناهج والأنشطة المدرسية، والنواحى المالية وغيرها.

إن أفضل مديرى المدارس لا يقومون بالقيادة المدرسية بمفردهم، فبدون تشجيع مديرى المدارس للمعلمين على المشاركة فى عمليات القيادة المدرسية ودعمهم، فإن القيادة التعاونية سوف تنتهى. ومن النادر أن نجد مدرسة فعالة بدون أن يكون الشخص القائم بعمل مدير المدرسة كفئاً وفعالاً.

وتتحدد اختصاصات مدير المدرسة فى المهام التالية[1]:

- اتخاذ القرارات ونشر القوانين والتنظيمات التى تتماشى مع التشريع، ومع سياسة هيئة الإدارة المدرسية، ومع السلطة المخولة له من جانب إدارة المدرسة.
- يعتبر مدير المدرسة المسئول الأول داخل المدرسة، حيث يعمل ضمن الإطار العام للسياسة التعليمية المعدة بواسطة مجلس التعليم والمراقبة بالولاية، كما أنه يلعب دوراً هاماً فى العملية الإرشادية، وبما أنه قائد إشرافى فى مدرسته فإنه يتعين عليه تقديم النصح والإرشاد لجميع العاملين بالمدرسة، وتشجيعهم وغرس روح القيادة فى نفوسهم.
- يجب على مدير المدرسة أن يكون على دراية واسعة بالمجتمع المحيط بالمدرسة، وبالنظام التعليمى داخل مدرسته،وكذلك عدد الطلاب،وقدرات المعلمين.

---

(١) راجع فى ذلك:

- محمد السيد حسونة. القيادات المدرسية فى الولايات المتحدة الأمريكية. صحيفة التربية. السنة الثالثة والخمسون، العدد الثانى. يناير ٢٠٠٢م، ص ص١٥-١٦.

- J.R. Hough (ed.), Op. Cit., p. 229.

- دراسة التقارير الدراسية ونتائج الامتحانات، ومتابعة المراحل اللازمة للنشاطات التعليمية، ومناقشة الأفكار الجديدة وأن يعمل كحافز لهذه المناقشات.
- تحمل مسئولية تعيين المعلمين داخل المدرسة،ووضع المعايير الخاصة بالإبقاء عليهم بالإضافة إلى تقديم يد العون والإرشاد لهم.
- حضور تجمعات الفصول وورش العمل، وتشجيع المشاركة فى حضور هذه المحاضرات، والسماع إلى آراء المعلمين بخصوص الأفكار الجديدة.
- تدعيم تعلم الطلاب ونموهم الأكاديمى والشخصى.
- تدعيم التنمية المهنية لكل العاملين بالمدرسة بما يحقق أقصى استفادة من قدراتهم ومهاراتهم المختلفة.
- توثيق صلة المدرسة بالمجتمع المحلى وبأولياء أمور الطلاب من خلال عقد الندوات والمقابلات المباشرة معهم.
- تحديد الأهداف التى تسعى المدرسة إلى تحقيقها تحديداً دقيقاً وبصورة إجرائية قابلة للقياس فى إطار الأهداف العامة التى تسعى السلطات التعليمية فى الولايات إلى تحقيقها.
- توفير الأجهزة والمعدات المدرسية،وصيانة المبنى المدرسى، والمحافظة عليه بالتعاون مع العاملين بالمدرسة، مع إخطار المختصين والفنيين بأية مشكلات تتعلق بأمن المبنى المدرسى وسلامته فور حدوثها للقيام بمهامهم فى هذا الشأن.
- قيادة فريق العمل داخل المدرسة ككل، عمل أساسى للمدير قائم على التعاون المشترك، وإشراك المعلمين وأولياء الأمور والطلاب فى اتخاذ القرارات.
- متابعة سير المناهج الدراسية بالمدرسة ومدى تقدم تحصيل الطلاب.
- تقييم المعلمين.

وتعد إدارة المدرسة جزءاً من مكتب التعليم المحلى لمختلف المناطق التعليمية أو المدرسية[1]، ويرأس مجلس إدارة المدرسة مراقب التعليم المحلى ويعاونه ناظر المدرسة وعدد من المعلمين يمثلون معلمى المدرسة، بالإضافة إلى مواطنى المنطقة المدرسية، وتقوم إدارة المدرسة بالمهام التالية[2]:

- تحديد الميزانية وتطويرها والتنسيق بين أوجه الإنفاق المختلفة.
- إدارة السياسات والإجراءات التعليمية وتنفيذها بكفاءة وفعالية.
- بناء برامج مشاركة فعالة من جانب أولياء الأمور.
- متابعة سير المناهج الدراسية بالمدرسة والوقوف على مدى تقدم تحصيل الطلاب والعمل على تقديم أفضل تعليم ممكن لهم.
- تهيئة الفرصة للمواطنين العاديين لكى يشاركوا فى إدارة المدرسة فى إطار المفاهيم والمبادئ التالية[3]:

* أن تكون المشاركة أمينة ومخلصة وليس مجرد تظاهر كاذب.
* أن تقتصر مشاركة المواطنين على المجالات التى لهم دراية بها،وأن يكون لديهم الوقت والإمكانيات مما يجعلهم قادرين على التوصل على المعلومات الأساسية.

---

(1)A. J. Vos and S.S. Barnard, Op. Cit., p. 151.

(2)David Mandel. "Recognizing and Encouraging Exemplary Leadership in America Schools: A Proposal to Establish a System of Advanced Certification for Administration". National Policy Board for Educational Administration. January 26, 200 (http: //www. aasa. Org/ issues- and- insights/ prof- dev/ professors/ Certification- admin. htm……. 8/1/2003).

(3)University of Oregon— College of Education. "Trends and Issues: Relationship with the Community". Clearinghouse on Educational Management (http:// www. ERIC. Uoregon. edu/ trends—issues/ relat/ index/ html……. 3/1/2003).

* أن تهدف هذه المشاركة إلى تحسين إنتاجية المدرسة وتطوير كفاءتها وزيادة جودتها من أجل البقاء.

وتعد روابط الآباء والمعلمين من أهم الهيئات التى تعين المدرسة على تحقيق أهدافها، لذا نجد ناظر المدرسة يستعين بنفوذه ووقته وبراعته بمساعدة هذه المجالس حتى تؤدى وظيفتها على الوجه الأكمل، وتقوم مجالس الآباء والمعلمين بالوظائف والمهام التالية(١):

- العمل على زيادة فهم الناس لحاجات المدرسة.
- العمل على شحذ الضمير العام، وتشجيعه على دفع الأموال اللازمة للمدارس.
- إتاحة الفرصة للآباء لكى يكونوا طرفاً فى السياسة التى تضعها المدرسة لتنمية العلاقات العامة، بالإضافة إلى وقوف أولياء الأمور على مستوى تحصيل أبنائهم.
- تقييم البرنامج الدراسى، والتأكد من أنه يتناسب مع احتياجات التلاميذ.
- تقييم المبانى المدرسية لتقرير مدى صلاحيتها للعملية التعليمية.
- دراسة ألوان النشاط المدرسى الترفيهى والاجتماعى الذى تهيئه المدرسة والبيئة المحلية للتلاميذ.
- دراسة أساليب تدريب التلاميذ على المواطنة، وإكسابهم العادات النافعة فى المجتمع.

---

(١) راجع فى ذلك:

- John Chiang. "State Board of Equalization". Nonprofit Constituent Report. Vol. 3, No. 2. December 1999 (http: // www. boe. Ca. gov/ members/ chiang/ constrpt/ ncreport 1299. htm. …….. 9/1/2003).
- University of Oregon— College of Education. "Trends and Issues: Relationship with the Community". Clearinghouse on Educational Management (http:// www. ERIC. Uoregon. edu/ trends—issues/ relat/ index/ html……. 3/1/2003).

كما يوجد فى غالبية المدارس الثانوية مجالس للطلاب ***Student Council***[1]، وتقوم هذه المجالس بتقديم خدمات تعود على الطلاب بالنفع، بالإضافة إلى إتاحة الفرصة للطلاب فى تسيير المدرسة، إلا أن هذه المشاركة تختلف فى مداها تبعاً للسياسة التى يتبعها الناظر وأعضاء هيئة التدريس بالمدرسة.

وتختلف أسماء هذه المجالس من مدرسة إلى أخرى مثل: مجلس الطلاب أو الرابطة التعاونية للطلاب، أو برلمان الطلاب، أو الحكم الذاتى للطلاب. وبالرغم من اختلافها فى الأسماء إلا أن الفكرة القائمة وراء تنظيمها تكاد تكون واحدة، وهى إتاحة الفرصة للتلاميذ للاشتراك فى إدارة شئون المدرسة.

وتقوم مجالس الطلاب بالأدوار التالية:

- تدريب الطلاب على المواطنة السليمة.
- تنمية العلاقات الطيبة مع أعضاء هيئة التدريس والموظفين الإداريين والمجتمع المحلى.
- إدارة الأنشطة المدرسية وتوجيهها داخل المدرسة وخارجها.
- دراسة مشكلات الطلاب والتعبير عنها، وتحقيق الصالح العام للمدرسة.
- تنظيم حركة الطلاب فى قاعات المدرسة.
- دراسة اقتراحات الطلاب عن سير العمل فى المدرسة وإبلاغها للمسئولين.
- قيام الطلاب بنشاط ترعاه المدرسة بأقل قدر ممكن من إشرافها وتوجيه أعضاء هيئة التدريس بها.

وفى ضوء ما سبق يتضح تدخل السلطات التعليمية الأعلى فى مهام الإدارة المدرسية فى الولايات المتحدة الأمريكية، والتى تفسر سيطرة أو هيمنة مراقب التعليم

---

(1)Tambo Missionary School. Student Council. Bolivia, South America (http:// www. solomonsporch. org. tambo 2000/ student council. htm…….. 3/1/2003).

المحلى من خلال رئاسته لمجلس إدارة المدرسة، وانتساب معلمى المدرسة وتمثيلهم فى مجلس إدارة المدرسة، بالإضافة إلى مواطنى المنطقة المدرسية. كما أن المجتمع الأمريكى يقوم على تعدد الاهتمامات والأدوار لكل من أولياء الأمور والمعلمين والطلاب.

تعقيب:

يتضح لنا من العرض السابق لنظام الإدارة التعليمية فى الولايات المتحدة الأمريكية ما يلى:

- تأخذ الولايات المتحدة الأمريكية بنظام ديمقراطى للحكم حيث تتركز سلطة اتخاذ القرار فى الهيئة التشريعية، كما تأخذ بنظام الحكم المحلى الذى يتيح لممثلى الناخبين فرص التأثير الحقيقى على اتخاذ القرارات الخاصة بالتعليم.
- يتضح فى الولايات المتحدة الأمريكية أهمية الدور الذى يقوم به رئيس الولايات المتحدة فى صياغة السياسة التعليمية، والاستناد على التوجهات الرسمية للنظام الرئاسى بها، وكذلك المشاركة فى عملية اتخاذ القرار التربوى لتنفيذ السياسة التعليمية، حيث يتولى رئيس الدولة رئاسة الحكومة التنفيذية،ويصدر القوانين السياسية للدولة بما فيها القوانين التعليمية.

  لذا يقوم رئيس الولايات المتحدة بالتأثير المباشر على صياغة السياسة التعليمية القومية واتخاذ القرار لتنفيذها من قبل رئيس الدولة،وهو ما اتضح فى ممارسات رئيس الولايات المتحدة.

- الكونجرس الأمريكى هو سلطة إصدار القوانين التعليمية الفيدرالية التى تقدم بمقتضاها المساعدات المالية للولايات وللأقسام التعليمية المحلية،وهى مساعدات نوعية وليست ذات طابع عام. كما يعتمد الكونجرس الأمريكى مقدار هذه المساعدات، غير أن التشريعات التعليمية التى يصدرها الكونجرس ليست ملزمة للولايات أو الأقسام التعليمية المحلية، إلا فى حالة قبولها للمساعدات المالية الفيدرالية، لذا فمن الضرورى عندئذ التزامها بأوجه الإنفاق التى يحددها الكونجرس. وبالرغم من ذلك فإن الكونجرس الأمريكى لا يملك سلطة إصدار

التشريعات التى تؤثر بصفة مباشرة على سياسة التعليم ومحتـــواه فى الولايـــات والأقسام التعليمية المحلية.

- تعتبر المحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية السلطة المركزية الوحيـــدة الـــتى يمكن أن تمارس ضغوطاً مباشرة على بعض السياســـات التعليميـــة للولايـــات الأمريكية دون المساس بالحق الدستورى للولايات فى إدارة التعليم وتنظيمه. فقد تبين لنا دور هذه المحكمة فى تحديد السياسات التعليمية للولايات فيمـــا يتعلـــق بتعليم المواطنين الملونين، وحرية كل من المعلمين والمتعلمين، وموقـــف الحكومـــة الفيدرالية من قضية الدعم المالى للمدارس الدينية.
- لا توجد بالولايات المتحدة الأمريكية هيئة مركزية تقوم بالاختصاصات المألوفـــة لوزارات التعليم فى كثير من دول العالم، وتعتبر وزارة التعليم بالولايات المتحدة الأمريكية الهيئة الفيدرالية الرئيسية المختصة بالتعليم على المستوى القومى، وهذه الوزارة ليست سلطة إقامة نظام قومى أو إصدار التشريعات التعليمية، وينحصر عمل الوزارة فى البحث التربوى وإدارة المنح الفيدرالية التعليمية وتقديم الخدمات التعليمية للولايات والهيئات القومية العالمية وجمع المعلومات والبيانات الإحصائية عن التعليم، بالإضافة إلى تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بين الولايـــات المختلفـــة وذلك من خلال توجيه سياسة الحكومة الفيدرالية لتوفير المـــنح والمســـاعدات والبرامج التعليمية للولايات الفقيرة، وتوفير القيادات التربوية.
- تقوم الهيئة التشريعية فى الولايات المتحدة الأمريكية بإصدار القوانين التى تحـــدد المعالم العامة للسياسة التعليمية بكل ولاية.
- تقع مسئولية إدارة التعليم وتنظيمه على كاهل الولايات والمجالس المحليـــة الـــتى تتمتع بالاستقلال الذاتى والحرية فى عملها وبذلك تبرز شخصية المدرسة ودورها.
- يشارك حاكم الولاية– فى بعض الولايات الأمريكية– فى رسم السياسة التعليمية للولاية، كما أن حكومة الولاية مسئولة عن تحديد نوع الخدمات التعليمية الـــتى

ينبغى توفيرها فى برنامجها الأساسى للتعليم، كما يعد مجلس الولاية للتعليم مسئول عن تخطيط التعليم فى ضوء قرارات السلطة التشريعية واحتياجات الولاية، واتخاذ القرار التربوى لتنفيذ السياسة التعليمية.

- يمثل مراقب التعليم بالولاية سكان الولاية فى إدارة التعليم بها، وهو مسئول عن إدارة المدارس فى الولاية وتطبيق السياسات التى يقرها مجلس الولاية للتعليم.
- يقوم مجلس التعليم المحلى بتحديد شروط الالتحاق بالمراحل الدراسية المختلفة من التعليم، وفرض الضرائب التعليمية، وإنشاء المدارس العامة والفنية والعمل على تجهيزها بالمعدات والأدوات والوسائل التعليمية وغيرها، بالإضافة إلى تحديد المناهج والكتب الدراسية.
- أما مراقب التعليم المحلى فهو على علاقة وثيقة بإدارة المدارس الواقعة فى حدود القسم المحلى التابع له، وذلك لتحقيق الأهداف التربوية، كما أنه مسئول عن الإشراف على حسن سير العملية التعليمية فى المدارس.
- تتاح الفرص لمشاركة الآباء وأولياء الأمور فى المدارس وتبادل الآراء مع المعلمين حول ما يتعلق بتعليم الأبناء وتحسين الأداء،وكيفية النهوض بالمدرسة والارتقاء بها من خلال مجالس إدارة المدارس.
- الإسهام الشعبى فى التعليم واشتراكه فى إدارته وتنظيمه فى جميع مستويات الإدارة التعليمية بصورة أو بأخرى.
- التعاون الكامل بين الهيئات الفنية ومجالس التعليم بالولايات بما يتيح الفرصة للعمل المثمر الخلاق.
- تكفل الولايات المتحدة الأمريكية للمعلم قدراً معقولاً من حرية ممارسة العمل المهنى على مستوى المدرسة، كما أنه يوجد نوعاً من التوجيه لعمل المعلم يطلق عليه الإشراف الفنى،والهدف من هذا التوجيه هو الارتقاء بالعملية التربوية وإعلام المعلم بكل ما هو جديد فى مجال تطوير المناهج الدراسية وطرق التدريس.

خامساً : القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فى نمط الإدارة التعليمية فى الولايات المتحدة الأمريكية :

إن فهم النظام التعليمى ونمط إدارته لدولة ما، والتعرف على جوانبه المختلفة، سواء كانت ظاهرة أم كامنة إنما يتأتى بالتعرف على القوى والعوامل الثقافية التى تؤثر فيه وتشكل عناصره المختلفة، وبما أن النظام التعليمى بكافة مستوياته جزء من المجتمع الذى يحوى عدداً من العناصر (تاريخية- دينية- سياسية- اجتماعية- اقتصادية- وغيرها) تكون فى حالة تفاعل دائم ومستمر مع بعضها البعض، لذلك فهو يتأثر بهذه العناصر ويؤثر فيها،وهو الأمر الذى ينطبق على الإدارة التعليمية بمستوياتها المختلفة.

وفى سبيل فهم أوضح للإدارة التعليمية فى الولايات المتحدة الأمريكية، سيتم فيما يلى عرض لأهم القوى والعوامل الثقافية التى تؤثر فيها:

١- العامل التاريخى:

تعد الولايات المتحدة الأمريكية دولة حديثة النشأة، لم تعرف إلا فى عصور الكشوف الجغرافية والرحلات الاستكشافية، وقد كانت أشهر هذه الرحلات رحلة كريستوفر كولمبس ***Christopher Columbus*** (١٤٥٢-١٥٠٦م)،والذى وقعت عينه على هذه البلاد بالصدفة أثناء طريقه إلى الصين والهند واليابان، ولما نزل بها وجد أعداداً بسيطة من الآدميين الحفاة العراة المتوحشين، فظن نفسه قد وصل إلى الهند، فأطلق عليهم (الهنود الحمر)، وفى عام ١٤٩٩م قام "أمريقو فسبوتشى" برحلتين إلى نفس الأرض وكان يقصد برحلتيه الصين، إلا أنه تأكد أنها ليست بأرض الصين فأطلق عليها الأرض الجديدة ***New Land***، ومن ثم أطلق على هذه الأرض الجديدة اسم (أمريكا) نسبة إليه[١].

(١) عبد الغنى عبود وآخرون. التربية المقارنة والألفية الثالثة.. الأيديولوجيا والتربية والنظام العالمى الجديد. القاهرة: دار الفكر العربى، ٢٠٠٠م، ص ٢٢٩.

وعلى الرغم من أن الأسبان والبرتغاليين كانوا هم الذين اكتشفوا هذه الأرض الجديدة، إلا أن أنظار مختلف الدول الأوربية بدأت تتجه إليها، وخاصة إنجلترا وفرنسا، مما جعل موجات من المهاجرين تتجه إليها، للهرب من القلاقل والاضطرابات التى نتجت عن الإصلاح الدينى فى الغرب، فأنشأت إنجلترا مستعمرة فرجينيا *Virginia* سنة ١٦٠٧م، ثم خمس مستعمرات أخرى عرفت باسم انجلترا الجديدة *New England*، كان معظم سكانها من البروتستانت، وقد أنشأ الكاثوليك والأنجليكان ثلاث مستعمرات فى جنوب القارة، كما أنشأ الهولنديون ثلاث مستعمرات ما بين إنجلترا الجديدة والمستعمرات الجنوبية آلت إلى إنجلترا بمقتضى معاهدات بريدا سنة ١٦٦٧م، وبذلك أصبح للإنجليز ١٣ ولاية يسكنها نحو مليون من السكان[١]، هذا إلى جانب الولايات المتمركزة فى الجنوب والغرب والوسط.

والجدير بالذكر أن النشأة الأولى للتعليم الأمريكى ترتبط بالتراث الأوربى الذى حمله المهاجرون الأول الذين استوطنوا الدنيا الجديدة، وقد حمل هؤلاء المستوطنون الذين يمثلون أكبر عدد من المهاجرين فى تاريخ البشرية على ترك بلادهم الفرار من الفقر والاضطهاد والسخط على الظلم وعدم تكافؤ الفرص،وكانت هناك اختلافات كبيرة بينهم فى اللغة والدين والثقافة، والأصول السياسية، والخلفية العرقية، والمكانة الاجتماعية والاقتصادية، وقد حمل أولئك الرواد من المستوطنين معهم من بلادهم آرائهم السياسية، ومعتقداتهم الدينية وقيمهم الاجتماعية، وعاداتهم وتقاليدهم وأنظمتهم الثقافية والحضارية[٢].

وبالتالى فقد كان لزاماً على النظام التعليمى حديث النشأة أن يراعى كل هذه التباينات الثقافية والاجتماعية واللغوية والدينية، وأن يتيح الفرصة أمام الجميع

---

(١) المرجع السابق، ص ص٢٢٩-٢٣٠.

(٢) محمد منير مرسى. مرجع سابق، ص ١٣٨.

للالتحاق بمؤسساته المختلفة، وأن يكون هذا التعليم ملكاً للشعب بكل طوائفه، بعيداً عن تدخل الدولة، ولذلك فقد قام الشعب بإنشاء أول مؤسسات التعليم بجهود خاصة.

وقد ظلت المستعمرات الأمريكية خاضعة للمملكة المتحدة حتى النصف الثانى من القرن الثامن عشر، عندما أحس الأمريكيون بتعسف الإنجليز فى فرض الضرائب، فقرروا الانفصال عن بريطانيا والاستقلال، وفى الرابع من يوليو عام ١٧٧٦ اجتمع ممثلوا المستعمرات الأمريكية الثلاث عشرة فى فيلادلفيا ***Philadelphia***، وأعلنوا استقلال البلاد عن التاج البريطانى، واختاروا جورج واشنطن أول رئيس لها بالإجماع[١].

ومن ناحية أخرى، فقد كان لإعلان حقوق الإنسان فى الحياة والحرية والبحث عن السعادة وإعلان الاستقلال أثره فى تزايد عدد السكان المهاجرين، الأمر الذى أسفر عنه التنوع العنصرى والدينى وتعدد الثقافات والأجناس، بما يوجب إعادة التشكيل الأيديولوجى لهذا الخليط الغريب من المهاجرين عن طريق التربية لصهر طوائف الشعب فى بوتقة واحدة، حيث أدرك الشعب الأمريكى أن الدول التى تعتمد على التربية تستطيع أن تعيش وتتقدم، ولذلك كانت التربية من أجل المواطنة، وللصبغ بالصبغة الأمريكية للصغار والكبار[٢].

وفى الفترة الأولى للمستوطنين الأوائل كان يوجد تعليم أوّلى متاح للقادرين على دفع نفقاته المكلفة الغالية، وكان التعليم يسير على النظام الأوربى، وهو أمر غير

---

(١) محمد منير مرسى. التربية المقارنة بين الأصول النظرية والتجارب العالمية. ط١، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٨م، ص١٠٥.

(٢) عبد الغنى عبود. الأيديولوجيا والتربية. مدخل لدراسة التربية المقارنة. مرجع سابق، ص ١٧٤.

مستغرب، وكانت اللغة الإنجليزية هى الشائعة، لغلبة المتحدثين بها[١]، وقد عرف الأمريكيون فى تلك الفترة أن أهم ما يوصلهم إلى الرقى الدائم هو التعليم، والعناية بنشره فى أنحاء بلادهم[٢].

وقد انعكس هذا المزيد والخليط الشديد التباين سواء فى الثقافات أو الحضارات على طبيعة النظام التعليمى،حيث ألزم هذا الوضع المتباين النظام التعليمى بأن يراعى كل هذه الاختلافات وذلك بتوفير المؤسسات التعليمية القادرة على استيعاب كافة أفراد الشعب بكل ما يحمله أفراده من اختلافات، وهذا لا يعنى أن المهاجرين قد تخلوا كل التخلى عن تقاليدهم التى تربوا عليها بمجرد استيطانهم الأرض الجديدة، وقد انعكست هذه الفكرة على التعليم، حيث كان على هؤلاء المهاجرين أن يقرروا ما يجب الحفاظ عليه من تراثهم الثقافى وتقاليدهم، وما يجب أن يتخلوا عنه، وما يجب عليهم إتباعه لصيانة التراث وتلك التقاليد، وكانت مدرسة البلدة هى الجواب الذى أقروه، وبطبيعة الحال كان إنشاء مدرسة البلدة يتطلب معلماً متمكناً يستطيع القيام بهذه المهام المعهودة إليه، لهذا اهتم المهاجرون بهذا المعلم، لذلك اتجهت كل البلدان إلى توظيف معلم مدرسة يعلم القراءة والكتابة والحساب، بالإضافة إلى الدين[٣].

وعلى هذا يمكن القول أن الفضل فى تأسيس نظام التعليم الأمريكى يرجع إلى المهاجرين الأوائل، وبالإضافة إلى ذلك يعود إليهم أيضاً الفضل الأول فى الاهتمام بتعليم الطفل، حيث شهد عصر استعمار المهاجرين الأوائل لأمريكا العديد من

---

(١) محمد منير مرسى. المرجع فى التربية المقارنة. مرجع سابق، ص ١٣٨.

(٢) عبد الله محمد عبد الرحمن. سوسيولوجيا التعليم الجامعى– دراسة فى علم الاجتماع التربوى. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩١، ص٤٩.

(٣) هوارد سينكوتا، روبرت هولدن. نظام التعليم فى الولايات المتحدة. ترجمة وكالة الإعلام الأمريكية. القاهرة: السفارة الأمريكية، ١٩٩٦م، ص٤.

التشريعات، ومن أهمها قانون ماسا تشوستش لعام ١٦٤٢م، وذلك القانون الذى ألزم كل أسرة- فى مستعمرة ماساتشوستش- بالمسئولية الأساسية لتعليم الأطفال كل من القراءة ومبادئ الدين والقوانين الأساسية للمستعمرة، وأيضاً تزويدهم ببعض التدريبات المهنية، وقد أجاز هذا القانون الاستعانة بمعلمين للقيام بهذه المسئولية فى حالة عدم تمكن الأسرة من ذلك، وفى ذلك الوقت أصدرت مستعمرات أخرى- مثل: فيرجينيا، بونو، أنجلند عدة تشريعات تقوم على إلزام كل أسرة بالاضطلاع بمسئولية تعليم الأطفال(١).

واستمر المهاجرون الأوائل فى إصدار القوانين الخاصة بالتعليم والمدعمة له، ففى عام ١٦٤٧م أصدرت المحكمة العامة بماساتشوستش قانوناً استهدف تحويل مسئولية التعليم من الوالدين إلى المجتمع، لذلك نص هذا القانون على أن كل مدينة ذات مائة أسرة عليها أن تنشئ مدرسة النحو اللاتينى (والتى عرفت فيما بعد بالمدرسة الثانوية)، وألزم كل مدينة ذات خمسين أسرة بتعيين معلماً للقراءة والكتابة، كما نص هذا القانون على تقرير مبدأ الغرامة النقدية لكل مدينة تخالف أحكامه(٢).

وفى ضوء ما سبق يمكن القول: إن المهاجرين الأوائل يرجع إليهم الفضل فى تأسيس المدارس، والاهتمام بتعليم الأطفال، كذلك الاهتمام بأن يتم هذا التعليم على يد معلم، كما إن الفضل يعود إليهم فى تأسيس تقاليد التعليم العالى فى أمريكا، حيث أنهم أنشأوا كلية هارفارد ***Harvard College*** فى عام ١٦٣٦م(٣).

وتلى إنشاء كلية هارفارد تأسيس بعض الكليات الأخرى مثل كلية ويليام ومارى ***William and Marry*** (١٦٩٣م)، ويل ***Yale*** (١٧٠١م)، وبرنستون

---

(١) نبيل أحمد عامر صبيح وآخرون. مرجع سابق، ص ٢٦٥.

(٢) المرجع السابق، ص ص٢٦٥-٢٦٦.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٦٥.

Princeton (١٧٤٦م)، وبراون *Brown* (١٧٦٤م)، وكلية كويتز *Quenn's College*، والتى سميت فيما بعد بـ "جامعة روتجرز *Rutgers*"، ثم أنشئت كلية دارت ماوس *Dart Mouth* (١٧٧٩م)، وكلية كنج *King's College* والتى سميت فيما بعد بجامعة كولومبيا *Columbia University*، وكلية فلادلفيا *Philadelphia College* (١٧٥٥م)، والتى أطلق عليها فيما بعد جامعة بنسلفانيا *Pennsylvania University*[١].

وهكذا تم تأسيس تسع كليات فى الفترة الاستعمارية قبل الحرب الثورية، إلا أن كل هذه المؤسسات التى أنشئت خلال فترة الاستعمار مؤسسات خاصة أنشئت بجهود أهلية، إلا أن قطاع الجامعات العامة والتى شيدتها الحكومات لم يظهر إلا بعد الحرب الأهلية[٢].

وهكذا، كان للمستعمرين المهاجرين الأوائل الفضل الأول فى تأسيس بنية النظام التعليمى.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل امتد اهتمام الولايات بالتعليم ونشره إلى تأكيدها على أهمية تعليم المرأة، ففى الفترة من عام ١٨٢٥-١٨٧٥م دخلت المرأة وفى أجزاء عديدة من البلاد، إلى ميدان التعليم العالى الأمريكى، وذلك بإنشاء كليات منفصلة وخاصة بهن، وتأكيداً من الدولة على أهمية نشر التعليم بين مختلف فئات الشعب شهدت هذه الفترة أيضاً إنشاء كليات خاصة بالسود، حيث تم إنشاء ما يزيد

---

(1) Pedro Texieira dn Alberto Amaral, "Private Higher Education and Diversity: An Exploratory Survey", Higher Education Quarterly, Vol. 55, No. October, 2001, p. 366.

(2) John H. Van de Groof and Others, ACADEMIC Power Patterns of Authority in Seven National Systems of Higher Education", United States, CBs Education and Professional Publishing A Division of CBs, Inc, 1978, p. 104.

عن ١٠٠ مؤسسة تعليمية خاصة بالسود، مثل كلية أتلانتا *Atlanta College*، وكلية مي هارى الطبية *Me Harry Medical*، ومعهد هامبلون *Hamplon Institute*، وكلية هوارد *Howard College*[١].

ولأن الأمريكيون ليس لهم تاريخ وحضارة لذلك فهم لا يؤمنون بالماضى، "ولهذا السبب فهم يتطلعون دائماً إلى المستقبل ويؤمنون بالتغير السريع، وبأهمية التعليم فى إحداث التغير وإرساء قواعد الديمقراطية الأمريكية والدفاع عنها".

ولذلك جاءت الفلسفة البراجماتية تعبيراً مناسباً للعقلية الأمريكية، ففى ضوء هذه الفلسفة يمكن فهم طبيعة الشعب الأمريكى.

تقوم الفلسفة البراجماتية بمبادئ رئيسة أهمها التغير ونسبية القيم والطبيعة الاجتماعية والبيولوجية للإنسان، وأهمية الديمقراطية كطريقة فى الحياة، وأخيراً قيمة الذكاء الناقد فى جميع ألوان السلوك الإنسانى[٢].

وساعدت هذه الفلسفة الأمريكيين بكل مبادئها على اعتبار أن التربية هى الطريق الوحيد- براجماسياً- لإعادة التشكيل الأيديولوجى لهذا الخليط الغريب من المهاجرين، حيث أنهم أدركوا أن الدول التى تعتمد على القوة لا تعيش طويلاً... أما الدول التى تعتمد على التربية فهى التى تستطيع أن تعيش، ولذلك كانت التربية للمواطنة، وللصبغ بالصبغة الأمريكية أو (للأمركة) للصغار والكبار على السواء.. هدفاً من أهداف التربية الأولى فى المدارس[٣].

---

(1) American Council on Education, American Universities and Colleges, 16th Edition, New York: Walter de Grugater, 2001, p. 4.

(٢) محمد منير مرسى، التربية المقارنة بين الأصول النظرية والتجارب العملية. مرجع سابق، ص ١٠٥.

(٣) عبد الغنى عبود. الأيديولوجيا التربية عبر العصور: تاريخ التربية من منظور مقارن. القاهرة: دار الفكر العربى، ٢٠٠٤م، ص ص٢٢٩-٢٣٠.

وفى ظل هذه البراجماتية كان لابد لهذا النظام المنقول من أوربا أن (يتكيف) مع التربة) الجديدة ليأتى بخير ثمار.. وكانت تلك هى المهمة التى اضطلع بهـا مفكـرون تربويون أمريكيون كبار، من أمثال "جيمس كارتر" ***James G. Carter***، وكالفن ستاو ***Calvin E. Stowe***، وسـيوس بـيرس ***Cyrus Pierce***، وهـوارس مـان ***Horace Mann***، وهنرى برنارد ***Henry Barnard***، فكثيرين آخـرون، ومـع هؤلاء المفكرين وقبلهم وبعدهم أتت مدارس ومناهج ونظم، طبقت فى ولايات معينة، ثم انتشرت فى بقية الولايات، أو قضى عليه بالفشل أو ازدهـرت فى ولايـات دون أخرى[1].

كما أن استقلال كل ولاية من الولايات الأمريكية جعل كل منـها ظروفهـا وإمكاناتها وتعدادها، الأمر الذى انعكس على التعليم، حيث أنه من الصعب قيـادة إدارة مركزية موحدة تشرف على شئون التعليم فى مختلف الولايات. ومن ثم أخـذ بنظام الحكومة الفيدرالية (وهى ممثلة للدولة)، ولها الإشراف العـام علـى التعلـيم، ولكنها تترك شئون التعليم من حيث تمويله ورسم سياسته ومناهجه والإشراف عليه للولايات والسلطات المحلية، وهذا تطبيق لنظام اللامركزية، وفى الوقت نفسه يعتـبره الأمريكيون تطبيقاً للديمقراطية وتحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص، وتعبيراً عن الحرية.

لقد كان من النتائج الطبيعية لعدم إشراف سلطة مركزية موحدة على التعليم إلى تمييز التعليم الأمريكى بالتنوع والمرونة، وأصبحت نظمه لا تجرى علـى وتـيرة واحدة ولا تتشابه فى مستواها ونوعها فى أية جهة من الجهات، كما أدت هذه الحال إلى وجود فروق فى الفرص التعليمية بين الولايات، بل وبين الجهات المحلية فى الولاية الواحدة.

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٣٠.

العامل الدينى:

يؤثر العامل الدينى بصورة مباشرة فى النظم التعليمية، بل إن فكرة إنشاء المدارس نشأت أول ما نشأت مرتبطة بالدين، لهذا يُعد نشر التعاليم الدينية من أهم الدوافع لإنشاء المدارس، حيث أصبحت المدارس نفسها وسيلة للدعاية لمذاهب دينية معينة [١].

وهذا ما انعكس على التعليم فى الولايات المتحدة الأمريكية فى العصر الاستعمارى، ففى الأيام الأولى للمستوطنين الأوائل كان التعليم الأولى متاحاً، لكنه كان غالياً ومكلفاً، كما كان هذا التعليم مشبعاً بالنزعة الدينية، بل كان خادماً للكنيسة، وكانت هناك مدارس طائفية وكان بعضها يمنح مساعدات من أموال الولايات[٢].

وكان هدف التربية الأمريكية فى بداية القرن السابع عشر الاهتمام بمطالعة الكتاب المقدس، والمشاركة فى خدمة البلاد، كما كان الهدف الأول لإنشاء جامعة هارفارد والتى تعد من أقدم الجامعات الأمريكية هو إعداد رجال الدين، وظل هذا الغرض سائداً حتى بداية القرن التاسع عشر[٣].

ومن الجدير بالذكر إن لاستقلال الولايات المتحدة الأمريكية وتخلصها من المستعمرين تأثيراً كبيراً على التعليم وأهدافه، ويتضح ذلك عندما نعرف "أن التربية المسيحية قد تطورت عما كانت عليه فى العصور الوسطى، حيث كان هدفها آنذاك توجيه الناس نحو الحياة الباطنية، وذلك بهدف إماتة الشهوات، وإهمال الجسم حتى

---

(١) محمد منير مرسى. المرجع فى التربية المقارنة. مرجع سابق، ص ٨١.

(٢) المرجع السابق، ص ١٤٦.

(٣) محمد سمير حسانين. تمهيد فى التربية المقارنة. القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٩٢م.

تنتقى الروح، وتنجو من عذاب جنهم، فقد نظرت الكنيسة إلى العلوم المدنية على أنها علوم تعلى العقل على الإيمان المسيحى[١].

ولذلك رفض آباء الكنيسة تعليم الألعاب الرياضية والموسيقى والبلاغة والفلسفة المدنية، وأنكروا قيمة التربية كإعداد للحياة العملية، وبذلك فرضت الكنيسة على العقول حاجزاً كثيفاً بين عقل الإنسان والعالم الخارجى المحيط به، وكانت السلطة الكنسية تحول بين الإنسان وبين حقائق الحياة، وكان العلم سلفياً متخلفاً متحجراً جامداً، وكان العلم كل العلم هو ما يراه رجال الدين وحدهم، وكان هذا العلم الذى يراه رجال الدين مترهاً تماماً عن النقد، وكان هذا العلم يقدم فى مدارس تقع تحت إشرافهم وحدهم تفتح فى الأديرة أو الكنائس أو الكاتدرائيات[٢]، وفى ضوء هذه النظرة سيطر على التعليم آنذاك الجمود والتقاليد، ومحاربة العقل والمفكرين والاهتمام بالحفظ والتقاليد.

إلا أن هذا الوضع لم يستمر طويلاً فقد تغير عندما تحرر الأوربيون ومن بعدهم الأمريكيون من سيطرة الكنيسة، بعد الإصلاح الدينى عام ١٥١٥م، منذ حرروا تعليمهم من هذه السيطرة، وإن اختلف الوضع من بلد لآخر باختلاف قوة الكنيسة الكاثوليكية، ونفوذها، ولذلك فقد دعا مارتن لوثر ***Martin Luther*** – قائد حركة الإصلاح– إلى إنشاء وفتح المدارس، وحض الآباء على إرسال أولادهم إليها، كما حمل أحد أتباعه المشاهير المدعو ميلانكتون على إصدار أمر سنة ١٥٢٧م بتأسيس المدارس فى كل قرية، وكان ذلك بدء انتشار المدارس فى المدن والقرى فى كل البلاد التى انتشرت فيها البروتستانتية، ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية[٣].

---

(١) عبد الغنى عبود. التربية المقارنة والألفية الثالثة– الأيديولوجيا والتربية والنظام العالمى الجديد. مرجع سابق، ص ١٥٣.

(٢) المرجع السابق، ص ١٥٤.

(٣) المرجع السابق، ص ١٥٥.

أما بالنسبة لعلمانية التعليم فقد استطاع التعليم الأولى أن يحقق علمانيته وتخليصه من النزعة الدينية سنة ١٧٩٢م، عندما قامت أول ولاية وهى "نيوهامبشلير" باستصدار نص دستورى يحرم التعليم الدينى الطائفى، وتبعها فى ذلك ولايات كثيرة، والآن يعتبر أى تعليم دينى أو طائفى فى أى مدرسة عامة أو معانة من الأموال العامة مخالفة دستورية، وبصفة عامة يمكن القول أن انفصال الكنيسة عن الدولة هو العامل الرئيسى وراء علمانية التعليم الأولى، وكذلك يعد من أهم التحولات الجذرية التى وجهت المدارس العامة إلى الأغراض الدنيوية(١).

ولم يكن هذا الأمر حكراً على التعليم الأولى فقط، بل امتد ليشمل التعليم الجامعى، ففى المرحلة الأولى من نمو الكليات والجامعات الأمريكية، لم تقدم أى مقررات مهنية سوى مقررات اللاهوت، إلا أنه فى عام ١٧٦٥م قدمت أكاديمية فلادلفيا ***Philadelphia*** مقررات خاصة فى العلوم الطبيعية(٢)، وتُعد هذه بداية للتخلص من التعليم الدينى الصرف فى مؤسسات التعليم العالى، من هنا بدأت مؤسسات التعليم العالى فى تدريس مواد أخرى اجتماعية وأكاديمية وتربوية وغيرها.

فى ضوء ما سبق، يمكن القول إن التعليم فى الولايات المتحدة الأمريكية اتجه للتخلص من النزعة الدينية، وهذا بالتخلص أولاً من سيطرة الكنيسة وسلطانها، كما اتجه لصبغ نفسه صبغة علمانية.

وقد اتجه التعليم الأمريكى إلى العلمانية بفضل العديد من المفكرين أمثال (بنيامين فرانكلين) المؤسس الحقيقى للتقاليد العلمانية بأمريكا، و(توماس جيفرسون) وهو أحد المصلحين التربويين الذين أثروا بمؤلفاتهم على التربية الأمريكية، بالإضافة

---

(١) محمد منير مرسى. المرجع السابق، ص ١٤٥.

(2) Patterson W. Brown, "From Harvard to Harvard- History Material", Chronicle of Higher Education, Vol. 33, No. 2, September 1986, p. 20.

إلى هؤلاء المفكرين كان هناك أيضاً ركوندرسين الذى أكد على تدريس المواد العلمية والرياضية وخاصة العلوم التطبيقية بالمدارس[1].

وبفضل هؤلاء المفكرين بدأ التعليم الأمريكى يتجه ليكون تعليماً علمانياً يهتم بطبيعة الإنسان،وطبيعة الحياة من حوله، وامتدت أفكار هؤلاء المفكرين إلى غيرهم من المفكرين أمثال بستالوتزى، فروبل، فقد التحق بستالوتزى بالجمعية (اللهلفيتية) والتى شجعت التربية العلمية غير الطائفية المبنية على مبادئ الإخاء الإنسانى والوطنية والتسامح الدينى، والتربية عند بستالوتزى تقوم على قوانين الطبيعة بمعنيين دراسة الطبيعة الخارجية، ونمو طبيعة الإنسان الداخلية. أما فروبل– تلميذ بستالوتزى– فقد استخدم هذه الأفكار لمرحلة ما قبل التربية المدرسية، وقد أسس فروبل أول رياض أطفال، حيث طبق طريقته بنجاح مما أدى إلى حركة عالمية، وإلى إنشاء معاهد فروبلية لما قبل المدرسة فى العالم بأسره، وبهذا قامت دراسة الطفل الحديث، حيث اكتشفت وقائع جديدة لعلم نفس الطفل، وبمؤلفات بستالوتزى وفروبل أصبحت التربية بشرية إنسانية معاً[2]، ومن هنا بدأ العالم كله يهتم بالطفل وبإنشاء مؤسسات رياض الأطفال، وأدى ذلك بدوره إلى الاهتمام بمعلمة الروضة، وإعدادها إعداداً جامعياً يمكنها من القيام بمهامها المنوطة بها.

وبصفة عامة، يمكن القول إن على نظام التعليم أن يقرر منذ البداية ما إذا كان عليه أن يدخل التعليم الدينى فى برامجه أم لا، وإذا كان سيقوم بمسئولية هذا التعليم فكيف يواجه الفروق الطائفية، وتعدد المجموعات الدينية، وفى هذا أخذت النظم المعاصرة للتعليم بأساليب مختلفة فى مواجهة هذه المشكلات، فبعض النظم أخذت بمبدأ اعتبار التعليم الدينى ليس من مسئولية التعليم العام كنظام التعليم الأمريكى، ففى هذا

(١) محمد سمير حسانين. مرجع سابق، ص٥٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٥٤.

النظام لا يدخل التعليم الدينى ضمن برامج الدراسة بالتعليم العام لاعتباره مسئولية الكنائس والأسر، ويخلى التلاميذ بعض الوقت من الدراسة لممارسة الشعائر الدينية بالكنائس، وقد قررت المحكمة الفيدرالية العليا للولايات المتحدة فى يونيو سنة ١٩٦٢م عدم دستورية قيام التلاميذ فى المدارس العامة بصلوات غير طائفية، وقررت أيضاً فى عام ١٩٦٣م عدم قانونية قراءة وإنشاد "صلوات الرب" فى الفصول الدراسية[١].

وقد انعكس هذا على محتويات المناهج، ففى بعض المدارس الخاصة فى نظام التعليم الأمريكى لا تدرس نظرية النشوء والارتقاء لاعتبارها تتعارض مع الدين، كما يلعب عامل الدين دوراً مهماً فى اختيار المعلمين وتعيينهم والتزامهم بنوع معين من السلوك، ففى نظام التعليم الأمريكى يحرم على المعلمين ارتياد دور اللهو والملاهى والبارات، وقد يطالبون بالانتظام فى الذهاب إلى الكنائس والاشتراك فى الشعائر والمناسبات الدينية المختلفة[٢].

وعلى الرغم من هذا يوجد فى الولايات المتحدة الأمريكية مؤسسات تعليم عال دينية مستقلة عن الكنيسة، وتعتمد فى تمويلها على الهبات والتبرعات، إلا أن هذا النظام لا يرضى الكنيسة، حيث ترى أن هذا النظام يجعل الآباء الكاثوليك يدفعون مرتين: مرة فى صورة ضرائب،ومرة فى صورة مصاريف لهذه المؤسسات الدينية، وفى ظل إنكار لتكافؤ الفرص التربوية، فى حين يرى العلمانيون أن وجود نظام كنائس منفصل يفكك الأمة إلى مجموعات وطوائف، ويبقى على التقسيمات الطبقية، وفى هذا انعدام لتكافؤ الفرص[٣] وبهذا يمكن القول أن التعليم العالى الأمريكى يشمل على

---

(١) محمد منير مرسى. الاتجاهات المعاصرة فى التربية المقارنة. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٣م، ص١١٣.

(٢) محمد منير مرسى. المرجع فى التربية المقارنة. مرجع سابق، ص ٨٤.

(٣) محمد سمير حسانين. مرجع سابق، ص ٦١.

نمطين أحدهما يخضع لإشراف ورقابة الكنيسة، فى حين لا يخضع الآخر لسلطان الكنيسة.

مما سبق يتضح الأثر الكبير للعامل الدينى فى تشكيل نظام التعليم الأمريكى، فقد أثر هذا العامل فى بداية الأمر تأثيراً واضحاً أثناء وجود المستعمرين حيث صبغ التعليم بالصبغة الدينية البحتة، وأصبح الهدف منه سواء أكان: تعليماً أولياً أو تعليماً جامعياً هو إعداد القساوسة ورجال الدين، وحفظ الكتاب المقدس، واستمر هذا الأمر طويلاً إلى أن استقل الأمريكيون واعتنقوا مبادئ وأفكار الفلسفة البراجماتية، والتى فى ظلها تغير هدف التربية ليشمل مناشط الحياة، وبالانتقال التدريجى من التعليم الدينى إلى التعليم العلمانى من خلال العديد من المفكرين، بدأ التعليم العلمانى ينتشر فى مختلف أنحاء أمريكا، وانتشرت آراء مفكريه، وبفضل هذا تم الاهتمام بعالم الطفل، وأهمية تربيته، ففتحت أمامه فصول ومدارس رياض الأطفال، واهتم فى إطار ذلك بمعلمة الطفل، كما أثر العامل الدينى على المناهج، حيث منع تدريس بعض المواد، وفضل تدريس مواد أخرى.

وعموماً تتحدد علاقة الدولة بمدارس الهيئات الدينية فى ضوء التعديل الأول من الدستور الأمريكى الفيدرالى الذى كثيراً ما يشار إليه على أنه "الحائط الفاصل بين الكنيسة والدولة"، ويحول هذا النص الدستورى دون تقديم الدعم المالى الفيدرالى المباشر لمدارس الهيئات الدينية، إلا أن حكومات بعض الولايات قدمت مساعدات لهذه المدارس مادياً، مثال ذلك ما حدث فى ولاية بنسلفانيا عندما منحت السلطة التشريعية فى القرن الثامن عشر الهيئات الدينية حق امتلاك الأراضى لإنشاء المدارس عليها[1]، وفى بداية الأمر اضطلعت سلطات المدن بإدارة هذه المدارس، غير أنها فوضت سلطة إدراتها فيما بعد إلى هيئة من الأبناء.

---

(١) مصطفى عبد الرحمن درويش. مرجع سابق، ص١٩١.

والشئ الملاحظ أن هناك انفصالاً واضحاً بين الدين والدولة فى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن الدولة تعتبر كل الأمريكيين مواطنين بها، لهم نفس الحقوق، وعليهم نفس الواجبات، بغض النظر عن الجنس، واللون، والدين، لذلك يلاحظ حرية المسلمين واليهود هناك فى إقامة صلواتهم، وإنشاء المؤسسات الدينية والتعليمية الخاصة بهم.

العامل السياسى:

لاشك فى وجود علاقة وطيدة بين النظام السياسى فى أى دولة ونظامها التعليمى، فالنظام التعليمى ما هو إلا انعكاس للأنماط السياسية السائدة فى البلاد، فإصدار القوانين وصنع القرار ذاته يرجع فى المقام الأول إلى النظام السياسى سواء كان ديمقراطياً يأتى عن طريق تطبيق قواعد الديمقراطية فى صنع القرار أم ديكتاتوريا مستبداً، فتلعب القوى السياسية دوراً هاماً فى رسم السياسة التعليمية التى يسير على نهجها وخطاها النظام التعليمى.

وإذا نظرنا إلى تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية نجد أنه قد تغير الوضع السياسى فى القارة الأمريكية بعد قيام ثورة شعوبها ضد الاستعمار الأوروبى: الإنجليزى والفرنسى والأسبانى وغيره بسبب الأخطاء التى نجمت عن ممارسة أسلوب القهر والظلم والتعسف فى القيادة من جهة وبسبب خطأ التقدير من جهة أخرى فثارت شعوب القارة الجديدة على بريطانيا وناضلت من أجل حريتها واستقلالها السياسى الذى أخذته بالقوة وبعد هذا الاستقلال تشكلت فى القارة الأمريكية مجموعة كبيرة من الحكومات والجمهوريات الأمريكية ربطت بين أفراد شعب كل منها رابطة القانون ورابطة المواطنة والانتماء إلى الوطن الجديد.

فكانت كل ولاية قبل الاستقلال تعين حاكماً لها بواسطة جماعة من المنتخبين فى الولاية وكان لكل ولاية مجلسان هما: مجلس المساعدين (المجلس التنفيذى) وكان يعينهم الحاكم فى الولاية وهم من بطانته وأصحابه والعاملين بأمره وآرائه ومجلس

تشريعى (مجلس نيابى) وينتخب أعضاؤه انتخاباً من قبل سكان الولاية، وبناء على هذا النمط من النظام السياسى الداخلى للولايات فقد ظهرت سلطتان بيدهما السيادة العليا فى الولاية وهى سلطة الحاكم والمجلس التنفيذى ثم السلطة التشريعية وظلت السلطتان متصارعتين منذ النشأة حتى الاستقلال(١).

فكان الأرستقراطيون وهم الحاكم وجماعته يتمسكون دائماً بمصالحهم وامتيازاتهم التى لا يحيدون عنها، وظلت السلطة التشريعية تحاول جادة كبح جماح الفئة الأرستقراطية والتقليل من امتيازاتها وهى بذلك تدعو إلى مصلحة الشعب وتدعو إلى الحكم الذاتى القوى.

وبناء على الظلم والتعسف الذى كان يمارسه الحاكم ومجلسه التنفيذى فى عملية فرض الضرائب على السكان قامت ثورة السكان فى فرجينيا عام ١٦٧٦م كرد فعل شعبى ضد الفئة الأرستقراطية المتسلطة فى الولاية ومن هنا ظلت السلطة التشريعية فى الولاية تطالب بتقليم أظافر الحاكم ومجلسه عن طريق منحها اختصاصات مراقبتهم والإشراف على أعمالهم وتجريد مجلس المساعدين من سلطة التحكم بالمشروعات المالية(٢).

ويجب التنويه هنا إلى أن الحاكم فى الولاية له الحق فى الاعتراض على قرارات كل من المجلسين الاستشارى والنيابى فى ولايته وبسبب هذا الوضع السياسى المفروض من قبل بريطانيا على المستعمرات الجديدة قامت ثورة الاستقلال الأمريكى بعد انعقاد المؤتمر الأول الذى اجتمع فيه جميع ممثلى الولايات الجديدة وعرف هذا المؤتمر عند الأمريكيين باسم الكونجرس الأول أو المؤتمر الأول ***First Congress*** وصدر

(١) عبد الفتاح حسن أبو عليه. تاريخ الأمريكتين والتكوين السياسى للولايات المتحدة الأمريكية. الرياض: دار المريخ، ١٩٨٧م، ص ص١٦-٢٣.

(٢) المرجع السابق، ص ص٢٢-٢٤.

بموجب هذا المؤتمر قانون الحقوق وأسفر عنه أيضاً تعيين القائد جورج واشنطن *Gorge Washington* قائداً عاماً للجيش الأمريكى. وبموجب انعقاد الكونجرس الثانى عام ١٧٧٦م تم إعلان الاستقلال الأمريكى[١].

وبعدها بدأ العمل فى وضع دستور عام للولايات المتحدة عام ١٧٨٧م وتضمنت مبادئ هذا الدستور ما يلى:[٢]

١- المحافظة على المواد الرئيسة التى جاءت فى وثيقة إعلان الاستقلال كالحقوق الشرعية للسكان.

٢- أن يضمن الدستور الجديد حق الشعب فى الإشراف على السلطة التنفيذية ومراقبتها كى تكون سلطة ساهرة على مصالح الشعب وسعادته.

٣- الاهتمام بإظهار الأمة الأمريكية المستقلة ذات الحكومة المركزية القوية.

٤- التركيز على المبادئ الديمقراطية وقيام السلطة المعتمدة على الأنظمة الدستورية.

٥- العمل على توفير الجو الملائم لاستمرار الاتحاد القائم بين الولايات المتحدة.

٦- أن يتمتع الكونجرس بسلطات قوية وأن يتمتع رئيس الدولة بسلطات واسعة.

وعقد بعد ذلك المؤتمر الائتلافى بأمر من الكونجرس عام ١٧٨٨م لوضع الدستور العام للولايات المتحدة الأمريكية أو ما يسمى بالدستور الفيدرالى وحضر المؤتمر خمسة وخمسون عضواً مثلوا الولايات وانتخب الأعضاء جورج واشنطن رئيساً للمؤتمر وقد نصت مواد الدستور الجديد على ما يلى:[٣]

---

(١) م. جد هارمون، مرجع سابق، ص ص١٨-١٩.

(٢) ماكس فاراند، مرجع سابق، ص ص١٦٣-١٦٤.

(٣) راجع المصادر التالية:

- م. جد هارمون، مرجع سابق، ص ص٤٠-٤١.
- ماكس فاراند، مرجع سابق، ص ص١٦٤، ١٧٩.

١- قيام سلطة تشريعية مؤلفة من مجلسين الأول: مجلس الشيوخ ويمثل كل ولاية فيه عضوان ينتخبان انتخاباً وتظل عضوية الشيخ لمدة ست سنوات والثانى: مجلس النواب وينتخب أعضاؤه لمدة سنتين عن طريق التصويت العام فى الولاية ويعطى لكل ولاية من الولايات الأمريكية عدد من المقاعد النيابية حسب عدد سكانها وعرف المجلسان باسم "الكونجرس الأمريكى". وقد منح الدستور المجلس النيابى حق تقديم المشروعات الخاصة بالقوانين المالية والسلطة التشريعية حق محاكمة الرئيس إذا أخل بالدستور وإقالته من منصبة إذا لزم الأمر.

٢- انتخاب رئيس للولايات المتحدة الأمريكية لمدة أربع سنوات يتمتع بسلطات واسعة وله الحق فى رفض قوانين الكونجرس فى المرة الأولى أما إذا أقرها الكونجرس ثانية بأغلبية ثلثى الأصوات فتصبح سارية المفعول دون موافقة الرئيس عليها.

٣- إقامة محكمة عليا بيدها السلطات القضائية.

٤- الحرية للفرد الأمريكى فى ديانته ومذهبه ولغته وصحافته واجتماعاته والمحافظة على ماله وروحه.

٥- إلغاء نظام الرق من جميع الولايات.

ويلاحظ من النقاط العريضة التى احتضنها نص الدستور الأمريكى الجديد أن فيه جانباً كبيراً من الديمقراطية التى لازمت النظام العام السياسى والنظام التعليمى أيضاً فأصبح بمقتضاه التعليم حقاً لجميع أبناء الشعب.

ثم صدر قرار يقضى بمنح السلطة الفيدرالية حق فرض الضرائب والرسوم الجمركية وسن القوانين العامة وعقد القروض ومسألة دفع الديون الوطنية وتحمل أعباء الحكم وضرب العملة وإنشاء البريد ويلاحظ عدم تعارض سلطات الحكومة المركزية الفيدرالية مع السلطات المحلية التى تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية

وصار من حق السلطات المحلية فى الولايات أن تقوم بإدارة التعليم والمدارس والأمن والشرطة وغير ذلك[١].

وانتهجت الولايات المتحدة سياسة العزلة إلى أن تورطت فى الحرب العالمية الأولى واستأنفت هذه السياسة بعد فترة ما بين الحربين إلى أن دخلت الحرب العالمية الثانية أيضاً. فارتبط انطلاق الإنسان الأمريكى فى البناء والعمران بالدعوة إلى العزلة عن مشكلات القارة الأوروبية "أرض العنف" آنذاك وذلك عندما أعلن الرئيس مونرو ما عُرف بمبدأ مونرو من الثانى فى ديسمبر ١٨٢٣م، وهذا المبدأ يعكس السياسة الخارجية للولايات المتحدة بأن لا تتدخل أوروبا فى الشئون الداخلية لأية قوة ودعمت هذه السياسة، سياسة الحياد التى اتبعتها الولايات المتحدة قبل وأثناء نشوب الحربين ولكن فشلت هذه السياسة وتورطت الولايات المتحدة للدخول فيهما لأسباب عدة[٢].

فلا جدال فى أن دور الولايات المتحدة الأمريكية اليوم مرتبط كل الارتباط بالخط السياسى الذى رسمه لها قادتها والسياسيون الأمريكيون فى القرنيين الماضيين، إلى أن أصبحت الولايات المتحدة اليوم هى القوة الوحيدة التى تحرك سياسة العالم[٣].

لم تكن السياسة التعليمية والنظام التعليمى بمعزل عن القوى والعوامل السياسية التى مرت بها الولايات المتحدة، فساعد صدور الدستور على جعل التعليم حقاً

---

(١) عبد الفتاح حسن أبو عليه، مرجع سابق، ص٦٦.

(٢) هانى محمد شوقى عبد الرحمن، السياسة الأمريكية الجديدة تجاه الصين وتطورها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى زيارة نيكسون ١٩٧٢م، القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٧٩م، ص٩.

(٣) إبراهيم عبد المجيد محمد، مبدأ مونرو وتطوره: دراسة فى سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الإنتاجية تجاه أمريكا اللاتينية ١٨٢٣-١٩١٥م، القاهرة: دار النهضة المصرية، ١٩٨٨م، ص١.

للجميع ومن سلطة كل ولاية أن تديره من خلال قسم التعليم بالولاية *Department of Education* وبتمويل من حكومات الولايات وجعل التعليم حقاً إنسانياً مشروعاً لكل فرد دون تفرقة أو تميز عنصرى كما كان سائداً من قبل. وبناء على أضواء هذا الدستور رُفعت قضية ضد مجلس التعليم بأحد الولايات عام ١٩٥٤م. أعلنت بمقتضاها المحكمة العليا بعدم دستورية التفرقة العنصرية فى المدارس الثانوية على أسس عرقية وأنها إنكار للحماية المتساوية التى أقرها الدستور.

وفى عام ١٩٧٥م أقرت المحكمة العليا أيضاً بأحقية الطالب الشرعية فى تعليم عام كشكل من أشكال الملكية مهما كان مستواه الاجتماعى أو الاقتصادى"[(١)].

فتأثر التعليم بشكل مباشر بالنظام الديمقراطى الذى ساد هذا المجتمع فساد مبدأ تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية أمام جميع الأفراد بحيث يصل الفرد فى تعليمه إلى أقصى درجة ممكنة تؤهله قدراته واستعداداته لها، كما ساعد هذا النظام على وجود مبدأ الاختيار وحرية الممارسات التعليمية بمعنى حرية المتعلمين فى اختيار ما يناسبهم من تخصصات فنية مختلفة أو تعليم عام أكاديمى كل حسب ميوله وقدراته واستعداداته ومواهبه التى يتمتع بها الطلاب الأمر الذى أدى بظهور المدرسة الثانوية الشاملة التى تجمع بين التخصص المهنى الفنى والعام فى ظل نظام سياسى واحد ليربط بذلك بين ما هو أكاديمى عام وما هو فنى مهنى، كما ساعد الدستور من خلال مواده التى تنص على الحرية الدينية للأفراد من إيجاد نوع من التعليم يتسم بالطابع الدينى بل أوجد المدارس الخاصة التابعة للهيئات والطوائف الدينية.

وهكذا أصبح لكل ولاية سيادتها الخاصة على التعليم الأمر الذى ساعد على تفاوت الأنظمة التعليمية من ولاية لأخرى حيث أصدرت المحكمة العليا فى هذا

(١) م. جد هامون، مرجع سابق، ص٧٣.

الشأن عام ١٩٢٥م أن لكل ولاية من الولايات حق وضع النظم التعليمية ورسم السياسات التعليمية مؤكداً فى ذلك نصوص الدستور الأمريكى(١).

ومن هذا المنطلق الدستورى أصبحت إدارة التعليم فى الولايات المتحدة تتسم بالطابع اللامركزى فى الإدارة حيث تقوم كل ولاية بإدارة التعليم بها والإشراف على مؤسساته ولهذا فإن التعليم الأمريكى يأخذ بالمفهوم القائل بأن التعليم يجب أن يكون من مسئوليات المجتمع لذلك فإن شئونه يهيمن عليها الشعب مباشرة إلى حد لا يوجد له نظير فى أى نظام تعليمى آخر حيث ينطبق هذا المبدأ على الأخص على هيئات التعليم المحلية أو السلطات التعليمية المحلية(٢).

بل إن التعليم الأمريكى يؤمن بالفروق الفردية ويعمل على مراعاتها بكل السبل على حد كراهية فرض نمط موحد فى المناهج ومستوى موحد لجميع التلاميذ تحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وتحقيق ديمقراطية التعليم، فأدرك الأمريكيون أن التعليم مفتاح الحرية واعتبروا انتشاره ضماناً أساسياً للحرية والمساواة والحكم الذاتى وهى المبادئ التى تضمنها الدستور الأمريكى والتى اكتسبها الشعب الأمريكى خلال الحروب والصراعات التى خاضها من أجل الاستقلال والحفاظ على الاستقرار الاجتماعى ولهذا فإن المدارس العامة فى نظر الأمريكيين من خلال دورها العظيم فى نشر المعرفة والفهم العام تدعم مثاليات الديمقراطية الأمريكية وتخلدها(٣).

---

(١) شبل بدران وفاروق البوهى، مرجع سابق، ص ص٨٦-٨٧.

(٢) أحمد إبراهيم أحمد، دراسات فى التربية المقارنة ونظم التعليم: منظور إدارى، الإسكندرية: مكتبة المعارف الحديثة، ٢٠٠٠م، ص٧٩.

(٣) محمد منير مرسى، التربية المقارنة بين الأصول النظرية والتجارب العالمية، مرجع سابق، ص١٠٦.

ومن هنا أدرك الأمريكيوُّن أن الدولة التى تعتمد على القوة لا تعيش طويلاً أما الدولة التى تعتمد على التربية فهى التى تستطيع أن تعيش ولذا ركز جميع القادة والرؤساء الذين حكموا الولايات المتحدة جهدهم فى التعليم وإصلاحاته واهتمام الرؤساء الأمريكان بالتعليم، ولعل أبرز تلك الاهتمامات تقرير بعنوان أمة فى خطر عام ١٩٨٣م، وقانون كارل د. بيركنز عام ١٩٨٤م، وتعديلاته فى عام ١٩٩٠م، و١٩٩٨م، ومشروع التعليم القومى عام ٢٠٠٠م كاستراتيجية للتعليم للرئيس الأمريكى جورج بوش ***Bush*** وكذلك قانون أهداف التعليم ٢٠٠٠م فى عهد الرئيس الأمريكى بيل كلينتون(١).

وهكذا يمكن القول بأن العوامل السياسية بالولايات المتحدة لعبت دوراً كبيراً فى تشكيل النظام السياسى والتعليمى معاً والثبات الاجتماعى والاستقرار والجو الديمقراطى الذى انعكس بدوره على السياسة التعليمية المتبعة والنمط الإدارى السائد حيث اللامركزية المطلقة وتحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص التعليمية وحرية الاختيار.

العامل الاجتماعى:

إن النظام التعليمى فى أى مجتمع من المجتمعات يتخذ أهدافه من فلسفة وطبيعة المجتمع الذى يوجد به، وعلى هذا يعتبر التعليم عملية اجتماعية، ولذلك فالنظام التعليمى يتأثر بالأوضاع الاجتماعية السائدة فى المجتمع، فإن وجد النظام الإقطاعى مثلاً فى مجتمع ما، فإن التعليم يتسم بسمات مجتمع الإقطاع، بكل ما فيه من متناقضات، فظلم وتعدى على حقوق الإنسان، فى حين أن الأمر يختلف تماماً فى حالة

(١) اعتمد الباحث على المصادر التالية:

- **Ann M. Milne and Others, Op. Cit., p2.**
- **Christopher Cross and Others, Op. Cit.,p1.**

المجتمع الديمقراطى أو الاشتراكى، وعلى هذا يمكن القول إن التعليم يتأثر بالقيم الاجتماعية والعادات السائدة، ونوع العلاقات الاجتماعية بين الأفراد.

وإذا نظرنا إلى المجتمع الأمريكى نجد أن الحياة والظروف الاجتماعية التى عاشها هذا المجتمع لها دور كبير فى تشكيل ووجود نظامه التعليمى، وتنوع تلك الظروف سواء من حيث طبيعة التركيب الاجتماعى لهذا المجتمع، وما يعانيه بعض أفراده من التفرقة العنصرية، أو من حيث السعى الدائم لتطبيق الديمقراطية وتحقيق تكافؤ الفرص والمساواة، وغيرها من الظروف والعوامل الاجتماعية التى أثرت على النظام التعليمى بشكل مباشر.

ومما لاشك فيه أن الولايات المتحدة الأمريكية منذ اكتشافها جغرافياً كانت متباينة وغير متجانسة فى النشأة والصفة واللغة والعادات والمذاهب والثقافة، فكان سكانها عبارة عن المهاجرين الذين يعدون خليطاً من أجناس مختلفة ولغات ومذاهب دينية مختلفة فمنهم الإنجليزى الكاثوليكى، والإنجليز البيورتيان والإنجليز الإنجليكان، ومنهم الفرنسى الكاثوليكى، والفرنسى الهيجوتوتى ومنهم السويدى والبروتستانتى، والهولندى والبروتستانتى، وعلى الرغم من ذلك التنوع والاختلاف إلا أنهم عاشوا على شكل جماعات متعاونة ومتجاورة[1].

فتكونت منهم الولايات الثلاث عشرة الأول ولم تكن متجانسة عرقياً، ولم تكن بينهم رابطة طبيعية أو ما يسمى بالوحدة الطبيعية المشتركة إلى أن صار الأفراد الأوربيون من الإنجليز والفرنسيين والسويديين والهولنديين والأيرلنديين يرتبطون معاً اجتماعياً برابطة المواطنة والانتماء للوطن الجديد وقد عوض هذا الترابط مبدأ النقص

(١) عبد الفتاح حسن أبو علية. مرجع سبق ذكره، ص ٤٨.

الذى اعترى هذه الجماعات وعدم تجانسها فى الأمور الأخرى كالثقافات والديانات والعادات واللغات المختلفة[١].

فضلاً عن الظلم الواقع عليهم جميعاً من تسلط التاج البريطانى على تلك المستوطنات الجديدة الأمر الذى دفعهم لإشعال نار الثورة عليه ومن ثم نشوب حرب الاستقلال الذى انتهى باستقلال هذه الولايات الجديدة بعيداً عن الحكم البريطانى فى ١٧٧٦م وظهورها كوحدة سياسية مترابطة فى العالم الجديد الذى دعا إلى ظهور الدستور الصادر فى ١٧ سبتمبر عام ١٧٨٧م، وهو النواة الأولى للدستور الأمريكى الآن ونص هذا الدستور على إعطاء الحرية للفرد الأمريكى فى ديانته ومذاهبه ولغاته وصحافته واجتماعاته والمحافظة على ماله وروحه[٢].

ويلاحظ من النقاط العريضة التى تضمنها الدستور الأمريكى الجديد أن فيه جانباً كبيراً من الديمقراطية التى لازمت النظام العام فى المستعمرات البريطانية فى العالم الجديد وبناءً على هذا الدستور أخذت الولايات المتحدة الأمريكية فى التوسع باتجاه الغرب والجنوب الغربى وسار الإنسياج السكانى فى القارة الأمريكية الشمالية بفضل ما تمتع به السكان من حقوق ومساواة أمام القانون الأمريكى.

وقد عرفت الولايات المتحدة الأمريكية فى أول تاريخها نظام الرق (العبيد) الذين اعتمد عليهم المهاجرون الأوروبيون فى الزراعة، وبهذا انقسمت الولايات المتحدة فى بادئ أمرها إلى ولايات شمالية يسكنها البيض من الأوروبيين والولايات

---

(١) راجع المصادر التالية:

- المرجع السابق، ص ٤٩.
- يوسف عبد المجيد فايد وآخرون. جغرافية إقليمية: الأمريكتين واستراليا. القاهرة: دار التوفيقية للطباعة، ١٩٩٤م، ص ص٤٨-٤٩.

(٢) ماكس فاراند، مرجع سابق، ص١٨٠.

الجنوبية يسكنها الأرستقراطيون من كبار الملاك الزراعيين بيدهم السلطة وكانت هناك طبقة وسطى من صغار المزارعين والملاك ومن الصناع وغيرهم وكانت هناك طبقة ثالثة فقيرة تحتل المستوى الثالث من الطبقات الاجتماعية وطبقة أخرى هى طبقة العبيد المحرومين وهى أدنى طبقة اجتماعية وحرمت من كل شئ، وساعد على ذلك الظلم والحرمان القانون الاجتماعى السائد فى هذا الوقت، وتميزت الحياة الاجتماعية فى الولايات الجنوبية بضعف الروابط الاجتماعية فى حين شكل المستعمرون حياة اجتماعية فى الولايات الشمالية تميزت بالتجانس الفكرى بعض الشئ واللغوى والدينى والعادات، أما عن الولايات الوسطى فقد تميزت الحياة الاجتماعية فيها بطابع مميز خلط بين الحياة الاجتماعية فى الشمال والجنوب ولذلك عم التسامح الدينى تلك الولايات وتمتع أهلها بالرفاهية والغنى وقد طبعت مدنهم بطابع الجمال الفنى والحركة التجارية والثقافية كما هو الحال فى مدينتى نيويورك وبنسلفانيا[١].

وقد ساعد هذا الأمر على وجود نظامين للتعليم: نظام تعليمى للأوروبيين البيض الذين يمثلون ٩٠% من عدد سكان الولايات المتحدة وهم أصحاب الطبقة العليا، ونظام تعليمى آخر للعبيد من الزنوج الذين يمثلون ١٠% من السكان وضاعت بين رحا الطبقية، العدالة الاجتماعية وعدم تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية التى تعانى منه حتى الآن بعض الولايات دون غيرها فنجد أن الولايات الشمالية والوسطى أكثر حظاً فى مجال التعليم من الولايات الجنوبية وانعكس ذلك أيضاً بالضرورة على التعليم الفنى من حيث درجة الاهتمام به من ولاية لأخرى[٢]

(١) عبد الفتاح حسن أبو عليه، مرجع سابق، ص ص١١٧-١١٨.

(٢) مصطفى متولى. القوى المؤثرة فى النظم التعليمية- دراسة مقارنة. الإسكندرية: دار المطبوعات الجديدة، ١٩٨١م، ص٤٥.

وظل هذا الوضع الاجتماعى سائداً فى تلك الفترات الزمنيـــة إلا أن هنـــاك متغيرات جديدة حدثت فى الولايات المتحدة تلك المتغيرات كانت الدافع الأساســى لقيام اتحاد وائتلاف بين الولايات جميعها فى الشمال والوسط والجنـــوب وصـــارت تشكل عوامل تجميع وترابط لا انفصال وتفريق ومن بينها ما يلى:[1]

- سيادة اللغة الإنجليزية فى جميع الولايات على غيرها من اللغات الأوروبية الأخرى كالفرنسية والألمانية والسويدية والهولندية وغيرها فأصبحت اللغة الإنجليزية هـــى اللغة القومية فهى لغة التعامل والتجارة والأدب والعلم والثقافة والتعليم فى جميع الولايات.
- ظهور الفرد الأمريكى كنواة للمجتمع فى الولايات مما ركز فى نفسه مفهوم العزة والعمل والكبرياء وتحمل الصعوبات من أجل تحقيق الآمال.
- ظهور رابطة المواطنة التى حلت محل عدم التجانس العرقى الذى تميزت به هـــذه المجتمعات فى بدأ نشأتها وتكوينها.

كل هذه العوامل مجتمعه ساعدت على وجود الاستقرار الاجتماعى بعد ذلـــك والتوسع فى الولايات إلى أن وصلت إلى ما عليه الآن من عدد اثنين وخمسين ولايـــة، وأصدر بعد ذلك قانون لمنع الرق وإذابة بعض الفوارق الطبقية التى فرضتها ظـــروف البيئة الطبيعية واستمر هذا الحال إلى أن حكمت المحكمة العليا ضد التفرقة العنصرية فى المدارس عملياً فى سبع عشرة ولاية فى عام ١٩٥٧م، ولكن سرعان مـــا نشـــبت الاضطرابات فى اكسفورد (المسيسبى) بشأن دخول أحـــد الزنـــوج الجامعـــة عـــام ١٩٦٢م على الرغم من أن القوانين التى صدرت فى عام ١٩٦٠م وعـــام ١٩٦٤م تعطى الحق القانونى بالمساواة[2].

---

(١) عبد الفتاح حسن أبو عليه، مرجع سابق، ص١١٩.

(٢) جلال يحيى، أوروبا فى العصور الحديثة منذ الحرب العالمية الأولى. القاهرة: الهيئة المصرية العامة لكتاب، ١٩٨٧م،ص ص٤٣٦-٤٣٩.

وفى ضوء ما سبق يتضح تحول المجتمع الأمريكى بعد بداية تكوينه من ولايات متفرقة إلى ولايات متحدة ساعدها على ذلك وحدة المواطنة واللغة القومية الإنجليزية والتى نتجت من تبعية الولايات المتحدة للمملكة المتحدة البريطانية عام ١٧٧٦م فكانت بهذا سبباً لاتحاد الولايات الأمريكية فى اتحاد فيدرالى بين كل ولاياتها فضلاً عن فرض هذه اللغة كلغة تعليم بالمدارس الأمريكية. كما ساعدت العوامل الدينية على هذه الوحدة فتجمعت طوائف دينية متعددة فى ذلك المجتمع الجديد الإنجليز الكاثوليك والإنجليز البيورتيان والإنجليكان والبروتستانت وغيرها اجتمعت كلها فى جو يسوده التسامح الدينى.

ونظراً لكل هذا ولإيمان المجتمع الأمريكى بالعمل أصبح هناك تقدير للدور الذى يؤديه التعليم فى حياة الفرد والمجتمع وأهمية ربط التعليم بعالم العمل والإنتاج وربط المدرسة بالبيئة الاجتماعية ومتطلباتها. فأصبحت التربية والتعليم بالمجتمع الأمريكى تهدف إلى إتاحة الفرصة لكل فرد للدخول إلى التعليم وفتح الطريق أمامه ليختار التخصصات التى تناسبه والتى تؤهله قدراته لها، وتهيئة الفرص التى تسمح بنمو هذه القدرات والميول والاستعدادات لذا كانت الصلة بين التعليم خاصة الفنى والحياة المهنية والعملية أحد المداخل الرئيسة التى اعتمدت عليها ثورة الإصلاحات التعليمية التى سادت فى المجتمع الأمريكى منذ عقد التسعينيات من القرن العشرين ولتحقيق الأهداف التربوية التى يسعى إليها النظام التعليمى الأمريكى والعمل على تكوين اتجاهات ومعارف وخبرات ومهارات تمكن الطلاب من التوافق والتكيف مع المتغيرات التكنولوجية الحديثة التى يحتويها المجتمع بين مستحدثاته وذلك بتقديم فرص الإرشاد والتوجيه المهنى والتعليمى للطلاب خاصة عند اختيار البرامج الفنية التى تتناسب وقدراتهم ورغباتهم[١].

(١) أحمد إسماعيل حجى، التربية المقارنة، مرجع سابق، ص ص٣٠٨-٣٠٩.

ومن هنا أصبح التعليم هو الطريق إلى تحقيق النمو الاقتصادى والاجتماعى للأفراد وللمجتمع والتعليم الفنى هو الذى تتنوع فيه المجالات والتخصصات الفنية التى تغطى جميع مجالات التنمية الاقتصادية بالمجتمع الأمريكى وكثير من الدول المتقدمة التى آمنت حقاً بأن التعليم نوع من أنواع الاستثمار، ولقد تمخضت عن الفلسفة التربوية الأمريكية فكرة المدرسة الثانوية الشاملة والتى تنم عن التعبير الصادق من ذلك المجتمع بالديمقراطية وإتاحة الفرص التعليمية من ناحية وعن المبادئ التربوية السيكولوجية من ناحية أخرى، وتعد هذه المدرسة نمطاً شائعاً ومألوفاً فى التعليم الثانوى الأمريكى الذى يجمع فيها الطلاب بين الدراسة الأكاديمية العامة والدراسة الفنية المتخصصة الصناعية والزراعية والتجارية كل حسب ميوله وقدراته واستعداداته هذا فضلاً عن أنها تعمل على صهر طلابها على اختلاف مستوياتهم فى بوتقة واحدة الأمر الذى من شأنه تحقيق التماسك الاجتماعى والقومى بين الطلاب[1].

وإيماناً من الفكر الاجتماعى السائد بالولايات المتحدة عن عالم العمل والإنتاج وأن التعليم أحد مفاتيح التنمية الشاملة وجهت العناية للتعليم الفنى عبر تاريخه وحظى باهتمام الرؤساء الذين تقلدوا مقاليد الحكم بأمريكا وظهرت هذه الاهتمامات بصورة أعظم مع مطلع التسعينيات وظهور قوانين الإصلاح التعليمى وقوانين كارل د. بيركتر عام ١٩٨٤م، ١٩٩٠م، ١٩٩٨م لتقويم وإصلاح التعليم الفنى من أجل التنمية الأمر الذى ساعد على زيادة نشر مؤسسات التعليم الفنى وزيادة مصادر تمويله وحصصها سواء الفيدرالية أو الإقليمية المحلية وإيماناً من تلك السياسات بضرورة التغيير من أجل التطوير وإدخال سياسة الإدماج على مناهج التعليم الفنى

(١) أحمد إبراهيم أحمد. فى التربية المقارنة. الإسكندرية: دار المطبوعات الجديدة، ١٩٩١، ص١١٠.

زاد الاهتمام به، ويرجع ذلك إلى الفلسفة التى يؤمن بها ذلك المجتمع حيث البراجماتية التى تغلب على النظام الأمريكى[١].

وفى ضوء هذا الفهم لأبعاد الديمقراطية يمكننا أن نتصور تأثيرها على الأنماط التعليمية المختلفة بالولايات المتحدة الأمريكية، فالديمقراطية تؤمن بالتنوع والتعدد وحرية الاختيار على أساس من الإيمان بقيمة الفرد والاختلاف بين الأفراد فى القدرات والاستعدادات، والتى تملى على نظام التعليم أن يواجه هذه الفروق، وقد انعكست هذه الظروف الاجتماعية على إدارة وتنظيم التعليم فى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تركت مسئولية إدارة وتنظيم التعليم للولايات كل منها على حدة، فتقوم السلطات التعليمية المحلية بكل ولاية بإدارة التعليم فيها، بل وتمويله من قبل الحكومات المحلية، فضلاً عن المساعدات الفيدرالية على المستوى القومى بهدف تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين الولايات وبعضها لإرساء دعائم الديمقراطية لتعم على المجتمع الأمريكى ككل.

العامل الاقتصادى:

مما لا شك فيه أن الاقتصاد والتعليم بينهما علاقة متبادلة ووثيقة إذ يتأثر كل منهما بالآخر إلى حد كبير، فالتعليم هو السبيل إلى إعداد القوى البشرية الفنية المدربة واللازمة لتطوير الاقتصاد القومى. والاقتصاد فى ذاته ذو قيمة محددة يساعد على التقدم والنمو، وأن العلم هو السبيل الأول والمفتاح الذى يعتمد عليه الاقتصاد لتحقيق هذا التقدم فهو الذى يحول الثروات الصناعية والزراعية والمعدنية عن طريق القوى البشرية من مجرد كميات عينية إلى طاقات تكنولوجية متنوعة ورقى ملموس[٢].

---

(١) راجع المصادر التالية:

- محمد منير مرسى. المرجع فى التربية المقارنة. مرجع سبق ذكره، ص ص١٧٤-١٧٥.
- Ann M. Milne and Others, Op. Cit., pp. 1-2.

(٢) مصطفى متولى. مرجع سابق، ص ص٥٤-٥٥.

وفى هذا المجال يقسم هاربسون ومايرز ***Harbison & Myers*** بلاد العالم إلى أربع مستويات اقتصادية لها طابع تعليمى مميز وهى:

⇔ بلاد متخلفة.

⇔ وبلاد نامية جزئياً.

⇔ وبلاد شبه متقدمة.

⇔ وبلاد متقدمة

والبلاد المتقدمة هى التى قطعت شوطاً كبيراً فى طريق التقدم ومن أمثلة ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، فيقول هاربسون إنها من البلاد التى تتمتع بنظام اقتصادى صناعى متقدم، فهى قادرة على الاكتشافات العلمية والتكنولوجية ولديها رصيدٌ كبيرٌ نسبيا من القوى البشرية المدربة، والتعليم يتميز فيها بارتفاع نسبة المقيدين بمراحل التعليم المختلفة[1]. فعلى الرغم من تعمير الولايات المتحدة لم يبدأ بشكل فعال إلا فى القرن السابع عشر إلا أن الإمكانات الاقتصادية للولايات المتحدة فى الوقت الحاضر تفوق أى دولة أخرى فى العالم لها جذور تاريخية أعمق، ويرجع ذلك إلى اعتمادها على الدعائم الاقتصادية التالية:

١- الزراعة:

تمتلك الولايات المتحدة مساحة زراعية تصل إلى عشرة أضعاف ما تملكه كندا، أما إنتاجها الزراعى فهو يفوق أية دولة أخرى فى العالم، فهى تنتج حوالى نصف إنتاج العالم من الذرة كما تنتج أكثر من حاجاتها من القمح وكذلك تكفى نفسها من الأرز، أما منتجات السكر فنجدها تزرع القصب فى لويزيانا، وتزرع البنجر فى كلورادو، وتشتهر ولاية واشنطن وولاية نيوانجلند بزراعة التفاح، وتشتهر فلوريدا وكاليفورنيا

(١) محمد سيف الدين فهمى. التخطيط التعليمى: أسسه وأساليبه ومشكلاته. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٠م، ص ص٢٧٧-٢٨٧.

بزراعة الموالح. ومن ناحية الإنتاج الحيوانى نجد أن الولايات المتحدة تنتج ٢٥% من إنتاج العالم من الألبان، وأكثر من ٢٠% من إنتاج العالم من الجبن والزبد، كذلك نجد إنتاجها من القطن يصل إلى ٣٠% من الإنتاج العالمى، كذلك تتفوق على أية دولة أخرى فى العالم فى إنتاج الدخان، وتتمتع الولايات المتحدة بالثروة السمكية الهائلة حيث تكثر مصايد الأسماك بها[١].

٢- الصناعة:

على الرغم من أن الولايات المتحدة تمتلك موارد كبيرة من المنتجات الزراعية والغابات ومصايد الأسماك والمعادن، إلا أن التقدم الاقتصادى الكبير الذى أحرزته الولايات المتحدة عالمياً يقوم على الصناعة فى المركز الأول ويرجع ذلك إلى عدة عوامل من أهمها: وفرة الفحم وموارد الطاقة الكهربائية والبترول والغاز الطبيعى ووفرة الحديد والمعادن والأخشاب والمنتجات الزراعية وكذلك الأيدى العاملة الفنية ورؤوس الأموال والمواصلات واتساع السوق، ولا شك أن التقدم الصناعى الذى نشاهده فى الوقت الحاضر فى الولايات المتحدة يرجع إلى نمو العمران مبكراً، وتعتبر بهذا كله من أهم دول العالم فى الصناعات خاصة القطنية والنايلون والمنسوجات وصناعة الملابس وصناعة الطائرات والسيارات والحديد والصلب وبعض المعادن الأخرى وصناعة بناء السفن[٢].

٣- التجارة الخارجية:

تعتبر التجارة الخارجية للولايات المتحدة قليلة جداً إذا قورنت بإنتاجها الضخم فهى تصدر ٥% فقط من إنتاجها وثلث تجارة الولايات المتحدة يتم مع غرب أوربا خاصة بريطانيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا وأهم الدول التى تتعامل معها

---

(١) يوسف عبد المجيد فايد وآخرون. مرجع سابق، ص ص٥٥-٦١.

(٢) المرجع السابق. ص ص٦٦-٦٩.

الولايات المتحدة كندا (خمس التجارة الخارجية) ثم تأتى اليابان التى تصدر إلى الولايات المتحدة الشاى والحرير وتستورد منها القطن والمصنوعات.

بينما تنال أمريكا اللاتينية نصيباً مماثلاً لنصيب كندا، وتحصل الولايات المتحدة على البن من البرازيل وكولومبيا وعلى البترول من فنزويلا وجزر الأشيل واستولت على البترول الخام من الكويت والمملكة العربية السعودية.

أما الصلات التجارية بين الولايات المتحدة وأفريقيا وأستراليا فهى محدودة وأهم الموارد التى تصدرها الولايات المتحدة هى المصنوعات والسيارات والمواد الكيماوية والقطن والمنسوجات والأدوات الكهربائية والطائرات والآلات الزراعية وبعض المنتجات الزراعية مثل القمح والقطن والذرة والفواكه واللحوم كما تصدر المعادن والبترول بعد تكريره والفحم والفوسفات والبوتاس وتحقق الولايات المتحدة نوعاً من الاكتفاء الذاتى[1].

٤- النقل والمواصلات:

تطورت وسائل وطرق المواصلات فى الولايات المتحدة تطوراً كبيراً سواء السكك الحديدية والسيارات أو النقل البحرى والجوى، وخطوط المواصلات طويلة بسبب اتساع رقعة الدولة جغرافياً وعدم وجود حدود تمنع استمرارها وليست هناك مناطق تفتقر إلى طرق المواصلات البرية ويبلغ طول الخطوط الحديدية فى الولايات المتحدة حوالى ٣٢٠٠٠٠كم وهو طول يصل إلى مثل أطوال السكك الحديدية فى قارة أوربا بأكملها وتصل كمية ما تنقله السكك الحديدية فى الولايات المتحدة ثلث ما تنقله السكك الحديدية فى العالم كله. هذا بالإضافة إلى الطرق البرية بالسيارات وتملك الولايات المتحدة مواصلات جوية جيدة تربط أجزاءها ببعضها ببعض، وتربطها بالعالم الخارجى وتحمل الطائرات فى الولايات المتحدة ٥٠% من جملة ما

(١) يوسف عبد المجيد فايد وآخرون. مرجع سابق، ص ص٧٢-٧٤.

تحمله الطائرات فى العالم وحوالى ٦٠% من عدد المسافرين بالطائرات فى العالم، هذا فضلاً عن وسائل النقل المائية فهى تملك طريقاً ملاحياً جيداً هو طريق البحيرات العظمى، ونهر سانت لورنس بالإضافة إلى الطرق الملاحية الداخلية وكلها تسهم فى نقل البضائع وتسيير التجارة الداخلية والخارجية معاً[١].

وفى ضوء ما سبق يتضح أن كل هذه المقومات الطبيعية التى حباها الله للولايات المتحدة الأمريكية ساعدت على توفير المناخ المناسب للنمو الاقتصادى الذى تستمتع به وتقف به موقف الفخار بين مصاف الدول على الرغم مما تعرض له هذا الاقتصاد من أزمات انتابت جذور نموه عبر تاريخ الولايات المتحدة ــ فبعد أن حصلت الولايات المتحدة على استقلالها عام ١٧٨٣م أرست على الفور دعائم سياسة التوسع الاقتصادى شجعت الإنشاءات الصناعية فظهر فى الولايات المتحدة تباين اقتصادى واضح، فيما بينها فكانت الولايات الشمالية والشرقية ولايات رأسمالية حرة تتحكم بمالها فى الصناعة والتجارة، وغير ذلك من الأمور الاقتصادية التى تكمن فيها الثروة، ومن هنا ظهرت القوانين التى تعمل على تنشيط الصناعة والتجارة وتحد من منافسة الصناعة الخارجية للصناعة القومية الأمريكية وتركزت الزراعة فى الجنوب، واستمر الاقتصاد الأمريكى فى النمو والازدهار إلى أن تعرضت الولايات الأمريكية لأزمة اقتصادية حادة فى أعقاب نشوب الحرب العالمية الأولى بسبب توقف جانب كبير من صادراتها إلى أوربا[٢].

وبعد الحرب رجعت الولايات المتحدة لتفك قيود الأزمة وترجع إلى سياسة العزلة فانغلقت على نفسها واضعة الخطط التنموية للخروج من أزمة الحرب الأولى

---

(١) المرجع السابق، ص ص٦٩-٧٢.

(٢) عبد الفتاح حسن أبو عليه. مرجع سابق، ص ص١٤٦-١٤٧.

لتصل مرة ثانية إلى مرحلة الاكتفاء الذاتى اقتصادياً بالمستوى اللائق بأى أمة عظيمة خاصة فى الموارد الأساسية مثل مصادر الطاقة، والزراعة، وإنتاج الصلب.

وبنهاية الحرب العالمية الثانية أصبحت الولايات المتحدة فى القمة إذ كانت الدولة الوحيدة فى العالم كله التى تمتعت باقتصاد مزدهر وبمصادر طبيعية ذات طاقة إنتاجية هائلة وبفائض فى رؤوس الأموال فلقد احتلت القوات الأمريكية اليابان التى كانت صاحبة القوة الاقتصادية المهمة الوحيدة فى المحيط الهادى كما زادت هيمنة النفوذ الأمريكى فى فرنسا وبريطانيا وألمانيا الغربية (المركز الاقتصادى لأوروبا) وهكذا أصبح المحيط الهادى والبحر المتوسط بحيرات أمريكية، والأهم من كل هذا وذاك احتكار الولايات المتحدة للقنبلة الذرية حيث يرجع الازدهار الاقتصادى فى السنوات التالية للحرب– جزئياً– إلى التسابق على التسليح هذا فضلاً عن التقدم العلمى والتكنولوجى الذى حظيت به فى فترة ما بعد الحرب[1].

وهذا بخلاف الوضع الماضى السائد فى عام ١٩٠٠م، فإن الحكومة الفيدرالية منذ ١٩٤٦م تولت المسئولية الكاملة لأداء الاقتصاد القومى وصاحب ذلك ظهور قانون العمالة عام ١٩٤٦م ليوضح مسئولية الحكومة فى تبنى العمالة الكاملة واستمرارها وأصبح التشغيل الكامل الهدف القومى والأساسى لما بعد الحرب بل وأصبح يقدم إلى الرئيس الأمريكى فى تلك الفترة تقرير اقتصادى أسبوعياً من قبل مجلس المستشارين الاقتصاديين وبفضل هذه الجهود كلها تقدم الاقتصاد الأمريكى فى عهد الرئيس الأمريكى أيزنهاور فى الخمسينيات[2].

---

(١) استيفن أمبروز. الارتقاء إلى العالمية: السياسة الخارجية الأمريكية منذ ١٩٣٨م. ترجمة نادية محمد الحسينى. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٤م، ص ص١١–١٣.

(٢) آرثر. م. جونسون. الاقتصاد الأمريكى: مقدمة تاريخية لمشاكل السبعينيات. ترجمة عايدة صليب. القاهرة: دار المعارف ١٩٩٤م، ص ص٢٥–٢٨.

وعندما تقلد الرئيس جون فـ. كيندى ***John F-Kennedy*** مقاليد الحكم (١٩٦١م-١٩٦٣م) كانت الآلة تجتاز إحدى فترات الركود الشديدة وتتعرض لانخفاض فى معدل النمو الاقتصادى مما دفع الرئيس إلى وضع الخطط لدفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام على نحو متواصل فأصدر قراراً يتم بمقتضاه استخدام السلطات الحكومية فى إنعاش الاقتصاد وكان الاتجاه الأساسى لكيندى ومن بعده خليفته ليندون ب. جونسون (١٩٦٣م-١٩٦٩م) ***Lyndon B-Johnson*** يتجه إلى تخفيض الضرائب والإصلاح الضريبى كطريق لدفع الاستثمار والاستهلاك الخاص بموجب قانون تخفيض الضرائب لعام ١٩٦٤م[١].

واتجه النشاط الاقتصادى للأمة نحو التشغيل الكامل ولكن سرعان ما تعطل ذلك أمام حرب فيتنام قليلاً وبعد انتهاء الحرب بدأ النمو الاقتصادى يستكمل مسيرته السريعة على يد الرئيس الأمريكى ريتشارد نيكسون ١٩٦٦م ***Richard M. Nixon*** بعد تخلى الرئيس جونسون عن منصبه، فأخذ فى معالجة ما خلفته الحرب الفيتنامية من ركود اقتصادى صاحب الحرب وما بعده بقليل حتى عام ١٩٧٣م ساء فيه ميزان المدفوعات وبدأ صعود البطالة ثم استمر الاقتصاد الأمريكى بعدها فى النمو والازدهار إلى أن أصبحت الولايات المتحدة على قمة أغنى دول العالم فتميزت بنظام اقتصادى مرموق جداً حيث كثرت المخترعات والاكتشافات العلمية فى جميع المجالات مما انعكس ذلك بدوره على ارتفاع مستوى الدخل القومى من ناحية وارتفاع مستوى دخل الفرد الأمريكى من ناحية أخرى حيث إن متوسط دخل الفرد الأمريكى يزيد على ستة أمثال متوسط دخل الفرد فى العالم ويزيد على الضعف فى

---

(١) راجع المصادر التالية:

- المرجع السابق، ص ص ٢٨-٢٩.
- جلال يحيى. مرجع سابق، ص ص٤٣٨-٤٣٩.

أوروبا الغربية ويمثل ثلاثاً وثلاثين مرة من دخل الفرد فى أفريقيا ونحو سبع وعشرين مرة من دخل الفرد فى آسيا وأربع عشرة مرة من دخل الفرد فى الشرق الأوسط"[1].

فالنظام الاقتصادى فى الولايات المتحدة الأمريكية يعتبر أعلى قمة الهرم الاقتصادى العالمى، وذلك لأنه منذ الخمسينات من القرن العشرين بدأ الاقتصاد الأمريكى ينمو بثبات حتى الآن كما هو الحل بالنسبة لعدد السكان.

فقد اتسع هذا الاقتصاد وأصبح الأول على مستوى العالم، وذلك نتيجة لانتشار الشركات الأمريكية التجارية فى كل أنحاء العالم، وهذه الشركات منها شركة فورد ***Ford***، وجنرال موتورز ***General Motors*** (والتى تضم أكثر من مليون عامل) وشركات البترول مثل أيكسون وموبيل ***Exxon and Mobil Oil***، وكذلك الشركات العالمية للأجهزة ***(IBM)***، ***(ITT)***، وجنرال اليكتريك ***General Electric***، وفيليب موريس ***Philip Morris*** وشركات أخرى[2] سواء كانت صناعية أم زراعية أم تجارية.

وعليه فقيد بلغت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية حوالى ٥٧٥.٤٧٧ مليون دولار فى عام ١٩٩٦م، فى حين بلغت وارداتها فى نفس العام ٨١٤.٨٨٨ مليون دولار[3]، وهذا جعل الإستراتيجية الاقتصادية القومية تسعى إلى زيادة الصادرات الأمريكية بمقدار مليار دولار مما يؤدى إلى وجود أكثر من ٢٠٠٠٠ إلى ٣٠٠٠٠ وظيفة جديدة، وذلك عن طريق إصدار قانون تجارى "سوبر ٣٠١" أكثر قوة وصرامة، وتأييد اتفاق التجارة الحرة مع المكسيك، وإنشاء مجلس أمن اقتصادى

---

(١) عبد الغنى عبود. التربية المقارنة فى نهايات القرن: الأيديولوجيا والتربية من النظام إلى اللانظام. القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٩٣، ص١٢٢.

(2) Instituto del Tercer Mundo, The World Guide 1999/2000, (Oxford: New International Publications Ltd, 1999), pp. 573-574.

(3) Ibid., p. 650.

مسئول عن تنسيق السياسة الاقتصادية الدولية لأمريكا، وإصلاح مكتب الممثل التجارى للولايات المتحدة، وتشجيع أصحاب مشروعات الأعمال الصغيرة، والتصميم على إيجاد وظائف جديدة واستحداث تكنولوجيا جديدة، وزيادة المساعدات التقنية، والمالية والتسويقية المقدمة لمشروعات الأعمال الصغيرة عن طريق إدارة "مشروعات الأعمال الصغيرة" وإنشاء إدارة الإرشاد التقنى لمشروعات الأعمال الصغيرة،وتقديم ائتمان ضريبى للمشاريع الجديدة، وجعل الائتمان الضريبى فى مجال البحوث والتطوير دائماً، وذلك لمكافأة الشركات التى تستثمر فى التكنولوجيا الحديثة والجمع بين قادة الأعمال والعمل والتعليم لاستحداث نظام قومى على غرار التلمذة المهنية يتيح للطلاب غير المتجهين إلى الالتحاق بالجامعة تدريباً على المهارات النافعة مع وعد بوظائف طيبة عند التخرج(١).

وجدير بالذكر أنه يعمل ٣% من الشعب الأمريكى بالزراعة، و٢٦% يعمل بالصناعة، ٧١% من الشعب الأمريكى يعملون بالخدمات والمؤسسات الأخرى مثل التجارة والتعليم والصحة وغير ذلك(٢).

وبالتالى بلغ إجمالى الناتج القومى (ن.ق.ج.) فى الولايات المتحدة الأمريكية نحو ٧٩٠٣٠ مليار دولار ومتوسط النمو السنوى ٢.٥% وذلك بتقديرات عام ٢٠٠٠م، أدى ذلك إلى أن نصيب الفرد السنوى حوالى ٢٩.٢٤٠ دولار بمتوسط نمو سنوى قدره ١.٥% بنفس تقديرات عام ٢٠٠٠م(٣).

---

(١) بل كلينتون، آل جور. رؤية لتغيير أمريكا: الاهتمام بالناس أولاً، مركز الأهرام للترجمة والنشر. الطبعة الأولى، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، ١٩٩٢م) ص ص٢٧-٢٨، ١٥٨-١٦١.

(2) Jane Anson & et al. (Eds.). The Hutchinson Guide to the World, 3rd (ed.), (UK: Helicon Publishing Ltd., 1999), p. 273.

(٣) البنك الدولى. مؤشرات التنمية فى العالم. القاهرة: مركز معلومات قراءة الشرق الأوسط، ٢٠٠٠م، ص٧٠.

كما بلغ الإنفاق العام على التعليم فى عام ١٩٨٠م نحو ٦.٧% من إجمالى الناتج القومى[١]، وبلغ حوالى ٥.٥% من إجمالى الناتج القومى فى عام ١٩٩٤/٩٣م[٢]، فى حين بلغ هذا الإنفاق فى عام ١٩٩٧م نحو ٥.٤% من إجمالى الناتج القومى[٣].

ومن ناحية أخرى وصل الإنفاق التعليمى لكل طالب فى التسعينات من القرن العشرين إلى ٤٩٥٢ دولار أمريكى لكل طالب، وذلك فى الولايات الغنية، أما فى الولايات الفقيرة فقد وصل إلى ٢٨١٩ دولار[٤].

وهذا يعنى أنه كان متوسط الإنفاق التعليمى لكلب طالب ابتدائى فى عام ١٩٩٧م نحو ١٨.٥% من إجمالى الناتج القومى للفرد، ومتوسط الإنفاق التعليمى لكل طالب ثانوى نحو ٢٣.٨% من إجمالى الناتج القومى للفرد فى نفس العام أيضاً[٥].

ومن جهة أخرى تضطلع بمسئولية تمويل التعليم فى الولايات المتحدة الأمريكية ثلاثة مصادر رئيسة هى السلطات المحلية التى تتحمل ما يقرب من ٥٠% من جملة التمويل، وحكومة الولاية التى تشارك بأكثر من ٤٠%، والحكومة الفيدرالية التى تسهم بأكثر من ٥%[٦]، بالإضافة إلى المصروفات الدراسية للطلاب فى المراحل

---

(١) المرجع السابق، ص ٧٢.

(2) Jane Anson. Et al. (Eds.), Op. Cit., p273

(٣) البنك الدولى. مؤشرات التنمية فى العالم. مرجع سابق، ص٧٢.

(4) Rita Dunn, et al., The Learning Styles of Gifted Adolescents in the United States: in Roberta M. Milgram and et al. Teaching and Counseling Gifted Talented Adolescents, An International Learning Style Perspective. U.S.A.: Praeger, 1993, p. 119.

(٥) البنك الدولى. مرجع سابق، ص٧٢.

(٦) نهى حامد عبد الكريم. "دمج الموهوبين كمدخل لحقيق التميز للجميع". مجلة كلية التربية بالزقازيق. جامعة الزقازيق. العدد (٤٠) يناير ٢٠٠٢م.

التعليمية المختلفة، والهبات علاوة على الضرائب التى تفرضها السلطات المحلية وحكومة الولاية والحكومة الفيدرالية.

من خلال العرض السابق للتغيرات الاقتصادية المصاحبة للمجتمع الأمريكى عبر تاريخها يتضح أن التعليم فى الولايات المتحدة الأمريكية كان بمثابة المستجيب لذلك المثير (العامل الاقتصادى) فنظراً للتقدم الاقتصادى الذى شهدته الولايات المتحدة عبر التاريخ، انعكس ذلك تماماً على النظام التعليمى فأصبح التعليم الإلزامى يمتد إلى سن ثمانى عشرة سنة وهو مجانى وارتفعت نسب القيد فى التعليم، ويؤمن المجتمع الأمريكى بأهمية التعليم وبالدور الذى يلعبه تجاه التنمية الاقتصادية من حيث إنه استثمار وأمن قومى ولعل من أهم الدراسات التربوية والبحوث التى قام بها رجال الاقتصاد المحدثون فى هذا المجال تلك الدراسة التى قام بها إدوارد دينسون ***E-Dension*** التى أوضح فيها أن ٢١% من مجموع النمو الاقتصادى الذى حدث فى أمريكا خلال الفترة من ١٩٢١م-١٩٧٥م يعود إلى إسهام التعليم(١).

ولم يكن التعليم بمعزل عن التغيرات الاقتصادية التى واكبت الولايات المتحدة فالظروف الاقتصادية كان لها أثرها البالغ على التعليم فالنهضة الصناعية وحركة التصنيع التى انطلقت فى القارة الأوروبية فى القرن التاسع عشر غيرت المجتمع الأوروبى والأمريكى بنظمه السياسية والاجتماعية وكان هذا بادرة التغيرات فى النظم التعليمية فأُنشئت مدارس التعليم بأنواعه المختلفة بنهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين حيث وجه التعليم لخدمة الاقتصاد القومى من خلال إفرازه للكوادر البشرية الفنية الماهرة واللازمة لنهضة الاقتصاد بالقطاعات المختلفة الصناعية والزراعية والتجارية فأكد الرئيس الأمريكى ويلسون ***Wilson*** على أهمية التعليم الفنى وما يقوم به بدور حيوى لخدمة مصالح البلاد الاقتصادية.

---

(١) محمد سيف الدين فهمى. مرجع سابق، ص٢٧٦.

ونظراً لاستقلال كل ولاية من الولايات الأمريكية فى إدارة تنظيم التعليم، لازالت مصادر الولايات كل منها على حدة ووحدات الحكم المحلى فيها هى التى تتحمل العبء الأكبر فى تمويل التعليم داخلها، ويتوقف مقدار ما تقدمه حكومة الولاية من مساعدات للسلطة المحلية على مدى ثراء المنطقة وظروفها الجغرافية، فمثلاً فى المناطق الفقيرة تشكل حكومة الولاية مصدراً رئيسياً لتمويل التعليم وذلك للارتفاع بمستوى الخدمات التعليمية بها، ولضمان حصول المتعلمين على حد أدنى من الفرص التعليمية بغض النظر عن ظروف البيئة التى ولدوا فيها.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١- إبراهيم عبد العزيز شيحا ومحمد رفعت عبد الوهاب. النظم السياسية والقانون الدستورى، الإسكندرية: الفتح للطباعة والنشر، ٢٠٠١م، ص٢٧٣.

٢- إبراهيم عبد المجيد محمد، مبدأ مونرو وتطوره: دراسة فى سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الإنتاجية تجاه أمريكا اللاتينية ١٨٢٣-١٩١٥م، القاهرة: دار النهضة المصرية، ١٩٨٨م.

٣- أحمد إبراهيم أحمد. فى التربية المقارنة. الإسكندرية: دار المطبوعات الجديدة، ١٩٩١.

٤- أحمد إبراهيم أحمد، دراسات فى التربية المقارنة ونظم التعليم: منظور إدارى، الإسكندرية: مكتبة المعارف الحديثة، ٢٠٠٠م.

٥- أحمد إسماعيل حجى، التربية المقارنة. القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٩٨م.

٦- آرثر. م. جونسون. الاقتصاد الأمريكى: مقدمة تاريخية لمشاكل السبعينيات. ترجمة عايدة صليب. القاهرة: دار المعارف ١٩٩٤م.

٧- استيفن أمبروز. الارتقاء إلى العالمية: السياسة الخارجية الأمريكية منذ ١٩٣٨م. ترجمة نادية محمد الحسينى. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٤م.

٨- أمنية عثمان. "دراسة تحليلية لاتجاهات معاصرة فى إصلاح التعليم وإعداد المعلمين بكليات التربية بمصر". مؤتمر كليات التربية فى الوطن العربى فى عالم متغير. المؤتمر السنوى الأول للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية فى الفترة من ٢٣-٢٥ يناير ١٩٩٣م، القاهرة: كلية التربية- جامعة عين شمس، ١٩٩٣م.

٩- بل كلينتون، آل جور. رؤية لتغيير أمريكا: الاهتمام بالناس أولاً، مركز الأهرام للترجمة والنشر. الطبعة الأولى، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، ١٩٩٢م) ..

١٠- البنك الدولى. مؤشرات التنمية فى العالم. القاهرة: مركز معلومات قراءة الشرق الأوسط، ٢٠٠٠م.

١١- هانى محمد شوقى عبد الرحمن، السياسة الأمريكية الجديدة تجاه الصين وتطورها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى زيارة نيكسون ١٩٧٢م، القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٧٩م.

١٢- جلال يحيى، أوروبا فى العصور الحديثة منذ الحرب العالمية الأولى. القاهرة: الهيئة المصرية العامة لكتاب، ١٩٨٧م..

١٣- حسن نافعة. معجم النظم السياسية الليبرالية فى أوربا الغربية وأمريكا الشمالية. القاهرة: جامعة القاهرة- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩١م.

١٤- حسين عثمان محمد عثمان. النظم السياسية والقانون الدستورى. الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، ٢٠٠١م.

١٥- رمضان أحمد عيد. "السياسة التعليمية واتخاذ القرار: دراسة مقارنة فى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى وإنجلترا وفرنسا مع التطبيق على جمهورية مصر العربية"، رسالة دكتوراة غير منشورة. كلية التربية- جامعة عين شمس، ١٩٩٢م.

١٦- سعد الدين إبراهيم وفايز مراد مينا. مستقبل النظام العالمى وتجارب تطوير التعليم. عمان: منتدى الفكر العربى، ١٩٨٩م.

١٧- سلامة عبد العظيم حسين. الاتجاهات المعاصرة فى نظم التعليم. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ٢٠٠٦م.

١٨- شبل بدران وفاروق البوهى، نظم التعليم فى دول العالم: تحليل مقارن، القاهرة: دار قباء للطباعة، ٢٠٠١م.

١٩- عبد الحميد متولى. القانون الدستورى والأنظمة السياسية مع المقارنة بالمبادئ الدستورية فى الشريعة الإسلامية. الإسكندرية: منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٩٣م.

٢٠- عبد الغنى بسيونى عبد الله. النظم السياسية، أسس التنظيم السياسى: دراسة مقارنة لنظرية الدولة والحكومة والحقوق والحريات العامة فى الفكر الإسلامى والفكر المعاصر. الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٩١م.

٢١- عبد الغنى عبود وآخرون. التربية المقارنة والألفية الثالثة.. الأيديولوجيا والتربية والنظام العالمى الجديد. القاهرة: دار الفكر العربى، ٢٠٠٠م.

٢٢- عبد الغنى عبود وآخرون. التربية المقارنة: منهج وتطبيقه. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٧م.

٢٣- عبد الغنى عبود. الأيديولوجيا التربية عبر العصور: تاريخ التربية من منظور مقارن. القاهرة: دار الفكر العربى، ٢٠٠٤م.

٢٤- عبد الغنى عبود. التربية المقارنة فى نهايات القرن: الأيديولوجيا والتربية من النظام إلى اللانظام. القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٩٣.

٢٥- عبد الفتاح حسن أبو عليه. تاريخ الأمريكتين والتكوين السياسى للولايات المتحدة الأمريكية. الرياض: دار المريخ، ١٩٨٧م.

٢٦- عبد الله محمد عبد الرحمن. سوسيولوجيا التعليم الجامعى- دراسة فى علم الاجتماع التربوى. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩١.

٢٧- م.جد هارمون. أضواء على: دستور دولة الولايات المتحدة. ترجمة أمير كامل. مراجعة صفوت عبد الحليم. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٢م.

٢٨- ماكس فاراند. قصة دستور الولايات المتحدة. ترجمة وايت إبراهيم. القاهرة: مكتبة وهبة، بدون تاريخ.

٢٩- محمد السيد حسونة. القيادات المدرسية فى الولايات المتحدة الأمريكية. صحيفة التربية. السنة الثالثة والخمسون، العدد الثانى. يناير ٢٠٠٢م.

٣٠- محمد سمير حسانين. تمهيد فى التربية المقارنة. القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٩٢م.

٣١- محمد سيف الدين فهمى. التخطيط التعليمى: أسسه وأساليبه ومشكلاته. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٠م.

٣٢- محمد عبد الخالق مدبولى. "المهنية مقابل الفاعلية والمحاسبية فى الإصلاحات المدرسية خلال التسعينيات: دراسة تحليلية". بحث مقدم إلى مؤتمر الإصلاح المدرسى المنعقد فى جامعة الإمارات العربية المتحدة فى الفترة من ١٧ إلى ١٩ أبريل ٢٠٠٧م. دبى: جامعة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٧م.

٣٣- محمد منير مرسى. الاتجاهات المعاصرة فى التربية المقارنة. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٣م.

٣٤- محمد منير مرسى. التربية المقارنة بين الأصول النظرية والتجارب العالمية. ط١، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٨م.

٣٥- محمد منير مرسى. المرجع فى التربية المقارنة. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٤م.

٣٦- مصطفى درويش. أنماط الإدارة التعليمية: دراسة مقارنة. أسيوط: مكتبة الطليعة، ١٩٧٧م.

٣٧- مصطفى متولى. القوى المؤثرة فى النظم التعليمية- دراسة مقارنة. الإسكندرية: دار المطبوعات الجديدة، ١٩٨١م.

٣٨- نبيل أحمد عامر صبيح وآخرون. مقدمة فى التربية المقارنة. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٨.

٣٩- نهى حامد عبد الكريم. "دمج الموهوبين كمدخل لحقيق التميز للجميع". مجلة كلية التربية بالزقازيق. جامعة الزقازيق. العدد (٤٠) يناير ٢٠٠٢م.

٤٠- هوارد سينكوتا، روبرت هولدن. نظام التعليم فى الولايات المتحدة. ترجمة وكالة الإعلام الأمريكية. القاهرة: السفارة الأمريكية، ١٩٩٦م.

٤١- يوسف عبد المجيد فايد وآخرون. جغرافية إقليمية: الأمريكتين واستراليا. القاهرة: دار التوفيقية للطباعة، ١٩٩٤م.

ثانياً: المراجع الأجنبية

42- J. Vos and S. S. Barnard. Comparative and International Education for Student Teacher. London: Butterworth Publishers Ltd., 1984.

43- American Council on Education, American Universities and Colleges, 16th Edition, New York: Walter de Grugater, 2001.

44- Ann M. Milne and Others. Educational Reform and Vocational Education. U.S. Department of Education: Office of Educational Research and Improvement, 1998.

45- Barry Rutherford and Others. Parent and Community Involvement in Education: Studies of Education Reform. U.S. Department of Education, April, 1997.

46- California Department of Education. Educational Resources 2001. U.S.A.: California Department of Education, 2001.

47- David Mandel. "Recognizing and Encouraging Exemplary Leadership in America Schools: A Proposal to Establish a System of Advanced Certification for Administration". National Policy Board for Educational Administration. January 26, 200 (http: //www. aasa. Org/ issues- and- insights/ prof- dev/ professors/ Certification- admin. htm……. 8/1/2003).

48- David Turner. "Education in the U.S.A.: Freedom be Unequal". in Brian Holmes (ed.). Equality and Freedom in Education: A Comparative Study. London: George Allen and Unwin, 1985.

49- Harold W. Stevenson and Roberta Nerison- Low. To Sum It Up: Case Studies of Education in Germany, Japan and The United States. U.S. Department of Education: Office of Educational Research and Improvement, 2003.

50- Idaho Department of Education. Description of How Professional- Technical Centers are Administered and Funded in the State of Idaho. Idaho Department of Education, 2000.

51- Instituto del Tercer Mundo, The World Guide 1999/2000, (Oxford: New International Publications Ltd, 1999).

52- J.R. Hough (ed.). Educational Policy—An International Survey. London: Croom Helm, 1984.

53- Jane Anson & et al. (Eds.). The Hutchinson Guide to the World. 3rd (ed.). UK: Helicon Publishing Ltd., 1999.

54- Jay Chambers and Others. Study of Education Resources and Federal Funding: Final Report. U.S. Department of Education: Office of the Under Secretary, 2001.

55- Jessica K. Wodatch. Implications for Local Policy. Washington: Policy Studies Associates, 2000.

56- Jim Carl. "Parented Choice as National Policy in England and the United States". Comparative Education Review. Vol. 38. No. 3. August 1994.

57- John Chiang. "State Board of Equalization". Nonprofit Constituent Report. Vol. 3, No. 2. December 1999 (http: // www. boe. Ca. gov/ members/ chiang/ constrpt/ ncreport 1299. htm. …….. 9/1/2003).

58- John H. Van de Groof and Others, ACADEMIC Power Patterns of Authority in Seven National Systems of Higher Education", United States, CBs Education and Professional Publishing A Division of CBs, Inc, 1978.

59- Marsha K. Silverberg and Alan M. Hershey. The Emergence of Technical Preparation at the State and Local Levels. New Jersey: U.S. Department of Education, 1995.

60- Martin Burlingame. "The Politics of Education and Educational Policy: The Local Level". in Norman Boyan (ed.). Handbook of Research on Educational Administration, A Project of the American Educational Research Association. New York: Longman, 1988.

61- Melvin L. Barlow. Legislative History of Vocational Education. U.S.A.: Nation Association of State Directors of Vocational Education, 1981.

62- Michael C. Rubenstein. Implication for State Policy. Washington: Policy Studies Associates, Inc., 2000.

63- New York Department of Education. Federal Funding for Technical Education in Million of Dollars. New York Department of Education, 2000.

64- Patterson W. Brown, "From Harvard to Harvard-History Material", Chronicle of Higher Education, Vol. 33, No. 2, September 1986.

65- Pedro Texieira dn Alberto Amaral, "Private Higher Education and Diversity: An Exploratory Survey", Higher Education Quarterly, Vol. 55, No. October, 2001.

66- Richard K. Jung. "The Federal Role in Elementary and Secondary Education: Mapping Shifting Terrain". in Norman J. Boyan (ed.). Handbook of Research on Educational Administration: A Project of the American Educational Research Association. New York: Longman, 1988.

67- Richard Wynn and Joanne Lindsay Wynn. American Education. Ninth Edition. New York: Harper and Row Publisher, 1988.

68- Rita Dunn, et al., The Learning Styles of Gifted Adolescents in the United States: in Roberta M. Milgram and et al. Teaching and Counseling Gifted Talented Adolescents, An International Learning Style Perspective. U.S.A.: Praeger, 1993.

69- Roy P. Stewart. Programs for People: Oklahoma Vocational Education. Oklahoma City: Western Heritage Books, Mc., 2000.

70- Rupert N. Evans. Foundations of Vocational Education. Second Edition. U.S.A.: Merrill Publishing Company, 1998.

71- T.H. Bell (Secretary). U.S. Department of Education. Progress of Education in the United States of America 1980-81 through 1982-83. Geneva: International Bureau of Education, 1984.

72- Tambo Missionary School. Student Council. Bolivia, South America (http:// www. solomonsporch. org. tambo 2000/ student council. htm…….. 3/1/2003).

73- U.S. Department of Education. Progress of Education in the United States of America: 1984 through 1989. Washington: Denier Bookship, 1989.

74- U.S. Department of Education. Role of Local Authorities. Washington: Maryland Ave, 2000.

75- U.S. Department of Education. Role of State Governments. U.S.A.: U.S. Department of Education. 2000.

76- U.S. Department of Education. The Six National Goals. Washington: National Commission Education, 1990.

77- U.S. Department of Education: Office of Education Research and Improvement. Occupational Programs and the Use of Skill Competencies at the Secondary and Post Secondary Levels. U.S.A. National Center for Education Statistics, 2000.

78- UNESCO. International Bureau of Education World Data on Education. Compulsory Education in United States. UNESCO, 1995.

79- University of Oregon— College of Education. "Trends and Issues: Relationship with the Community". Clearinghouse on Educational Management (http:// www. ERIC. Uoregon. edu/ trends—issues/ relat/ index/ html……. 3/1/2003).